الْمَرَاتِبُ الْبَلَاغِيَّةُ لِأَوْجُهِ الْإِعْرَابِ فِي شَوَاهِدِ مُغْنِي اللَّبِيبِ (دِرَاسَةٌ فِي الْأَبْوَابِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى مِنَ الْجِهَةِ الْخَامِسَةِ مِنَ الْبَابِ الْخَامِسِ)

مصطفى نجاح عبدالعزيز عيسى

قسم البلاغة والنقد، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، المنصورة، مصر.

البريد الإلكتروني:
mustafanagah.32@azhar.edu.eg

الملخص:

نُبْصِرُ الْكَلِمَةَ يَجْتَمِعُ عَلَيْهَا أَكْثَرُ مِنْ وَجْهٍ إِعْرَابِيٍّ؛ هَذِهِ الْأَوْجُهُ جَمِيعُهَا تَكُونُ جَائِزَةً نَحْوِيًّا؛ لَكِنَّهَا بَلَاغِيًّا، وَعِنْدَ تَفَحُّصِ مُعْطَيَاتِهَا، وَعَرْضِهَا عَلَى سِيَاقِهَا يَلُوحُ وَجْهٌ تَرَاهُ هُوَ الْأَبَرَّ بِالسِّيَاقِ، وَالْأَدَلَّ عَلَيْهِ!

وَابْنُ هِشَامٍ – رَحِمَهُ اللهُ – عَقَدَ الْبَابَ الْخَامِسَ فِي مُصَنَّفِهِ: (مُغْنِي اللَّبِيبِ عَنْ كُتُبِ الْأَعَارِيبِ) (فِي ذِكْرِ الْجِهَاتِ الَّتِي يَدْخُلُ الِاعْتِرَاضُ عَلَى الْمُعْرِبِ مِنْ جِهَتِهَا)، وَذَكَرَ فِيهِ عَشْرَ جِهَاتٍ، جَاءَتِ الْجِهَةُ الْخَامِسَةُ فِي (أَنْ يَتْرُكَ بَعْضَ مَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ مِنَ الْأَوْجُهِ الظَّاهِرَةِ)، فَتَوَقَّفَ مَعَ قَوَالِبَ تَرْكِيبِيَّةٍ، وَحَمَلَهَا عَلَى أَكْثَرَ مِنْ مَحْمَلٍ إِعْرَابِيٍّ! فَكَانَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ الَّتِي تَنْظُرُ – عَلَى قَدْرِ اسْتِطَاعَتِهَا – فِي هَذِهِ الْأَوْجُهِ الْإِعْرَابِيَّةِ مِنْ خِلَالِ مُعْطَيَاتِهَا الْبَيَانِيَّةِ، وَعَرْضِ هَذِهِ الْمُعْطَيَاتِ عَلَى سِيَاقِ وُرُودِهَا؛ لِتُبْصِرَ أَيُّهَا أَعْلَى مَرْتَبَةً بَلَاغِيَّةً.

الْكَلِمَاتُ الْمِفْتَاحِيَّةُ: الْمَرْتَبَةُ الْبَلَاغِيَّةُ – ابْنُ هِشَامٍ – مُغْنِي اللَّبِيبِ – الْأَوْجُهُ الْإِعْرَابِيَّةُ.

The rhetorical grades of parsing aspects in the testimonies of Mughni al-Labib (a study in the three chapters of the fifth section of the fifth chapter)

Mustafa Nagah Abdul Aziz Issa
Department of Rhetoric and Criticism, Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Mansoura, Egypt
Email:
mustafanagah.23@azhar.edu.eg

Abstract

We see some words for which there is more than one parsing aspect, all of these aspects are grammatically permissible; but on the rhetorical side and when we examine its elements and present it to its context, an aspect appears that is most suitable for the context, and the most expressive of it!

Ibn Hisham - may God have mercy on him – named the fifth chapter in his work: (Mughni Al-Labib A'n Kutub Al-A'arib) (in telling the aspects throuh which there are objection on the mo'rab), and he mentioned ten aspects in it, and the fifth was (A word can leave some of its possible apparent aspects), then he paused with synthetic templates, and considered it on more than one syntactic possibility, so this study was to look – as much as possible - at these parsing aspects through its rhetorical data, and present these data to the context of their source, to decide which one is better on the rhetorical side.

Key words: The Rhetorical grades - Ibn Hisham - Mughni Al-Labib - the parsing aspects

مُقَدِّمَةٌ

الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ؛ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

وَبَعْـدُ:

فَكَمَا أَنَّهُ ثَمَّةَ مُفْرَدَاتٌ فِي اللُّغَةِ تَتَقَارَبُ دَلَالَتُهَا مُعْجَمِيًّا، لَكِنَّهَا سِيَاقِيًّا يَسْكُنُهَا خُصُوصِيَّاتٌ تَنْمَازُ بِهَا كُلُّ وَاحِدَةٍ عَنْ صَاحِبَتِهَا؛ فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي تَعَدُّدِ الْأَوْجُهِ الْإِعْرَابِيَّةِ لِلْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ!

يَجْتَمِعُ عَلَى الْكَلِمَةِ أَكْثَرُ مِنْ وَجْهٍ إِعْرَابِيٍّ؛ هَذِهِ الْأَوْجُهُ جَمِيعُهَا تَكُونُ جَائِزَةً نَحْوِيًّا؛ لَكِنَّهَا بَلَاغِيًّا، وَعِنْدَ تَفَحُّصِ مُعْطَيَاتِهَا، وَعَرْضِهَا عَلَى سِيَاقِهَا يَلُوحُ وَجْهٌ تَرَاهُ هُوَ الْأَبَرَّ بِالسِّيَاقِ، وَالْأَدَلَّ عَلَيْهِ!

لَا أَشُكُّ فِي أَنَّ هَذِهِ الْأَوْجُهَ الْإِعْرَابِيَّةَ الَّتِي تَلْتَقِي عَلَى الْكَلِمَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَعْنَى صِلَةُ رَحِمٍ وَقُرْبَى، لَكِنِّي – فِي الْوَقْتِ ذَاتِهِ – لَا يُسَاوِرُنِي شَكٌّ فِي الْقَوْلِ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الرَّحِمِ وَالْقَرَابَةِ؛ فَمِنْهَا مَا يَكُونُ فِي الدَّرَجَةِ الْأُولَى، وَمِنْهَا مَا دُونَ ذَلِكَ!

قَدْ كُنْتُ إِلَى وَقْتٍ قَرِيبٍ شَغُوفًا بِمِثْلِ ذَلِكَ؛ فِي تَعَدُّدِ وُجُوهِ الْإِعْرَابِ لِلْكَلِمَةِ؛ مِمَّا يُبْرِزُ قُدْرَةَ الْمُعْرِبِ عَلَى اسْتِظْهَارِ أَكْثَرَ مِنْ وَجْهٍ مُشْتَبِهٍ وَغَيْرِ مُتَشَابِهٍ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ! كَذَلِكَ يُبْرِزُ ثَرَاءَ اللُّغَةِ وَمُرُونَتَهَا فِي إِنْتَاجِيَّةِ مِثْلِ ذَلِكَ..، لَكِنَّهُ – فِي الْوَقْتِ ذَاتِهِ – يَنْبَغِي أَن لَّا نُهْمِلَ دَقَائِقَ الْمَعَانِي فِيمَا بَيْنَ هَذِهِ الْأَوْجُهِ؛ فَلَا بُدَّ أَنَّ نَسْتَبْطِنَ دَخَائِلَهَا، وَنَسْتَكْشِفَ مَكْنُونَ مُخَبَّآتِهَا؛ "وَذَلِكَ أَنَّا لَا نَعْلَمُ شَيْئًا يَبْتَغِيهِ النَّاظِمُ بِنَظْمِهِ غَيْرَ أَنْ يَنْظُرَ فِي وُجُوهِ كُلِّ بَابٍ وَفُرُوقِهِ"[1]، فَـ"لَيْسَ (النَّظْمُ) شَيْئًا إِلَّا تَوَخِّي مَعَانِي النَّحْوِ وَأَحْكَامِهِ، وَوُجُوهِهِ، وَفُرُوقِهِ فِيمَا بَيْنَ مَعَانِي الْكَلِمِ."[2]

أَبْصَرْتُ ابْنَ هِشَامٍ[3] – رَحِمَهُ اللهُ – يَعْقِدُ الْبَابَ الْخَامِسَ فِي مُصَنَّفِهِ اللَّامِعِ الْمَشْهُورِ: **(مُغْنِي اللَّبِيبِ عَنْ كُتُبِ الْأَعَارِيبِ)**[4] **(فِي ذِكْرِ الْجِهَاتِ الَّتِي يَدْخُلُ الِاعْتِرَاضُ عَلَى الْمُعْرِبِ مِنْ جِهَتِهَا)**، وَذَكَرَ فِيهِ عَشْرَ جِهَاتٍ، جَاءَتِ الْجِهَةُ الْخَامِسَةُ فِي **(أَنْ يَتْرُكَ بَعْضَ مَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ مِنَ الْأَوْجُهِ الظَّاهِرَةِ)**، فَتَوَقَّفَ مَعَ قَوَالِبَ تَرْكِيبِيَّةٍ، وَحَمَلَهَا عَلَى أَكْثَرَ مِنْ مَحْمَلٍ إِعْرَابِيٍّ!

---

(1) دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني؛ قرأه، وعلق عليه: محمود محمد شاكر، ص٨١، ط: مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ط: الثالثة،١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

(2) السابق، ص٥٢٥.

(3) أبو محمد؛ عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، الشيخ جمال الدين النحوي. انفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة. قال ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية، يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه. توفي – رحمه الله – في ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة هجرية. ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي؛ تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ٦٩/٢، ط: المكتبة العصرية – لبنان، صيدا.

(4) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري؛ حققه، وفصله، وضبط غرائبه: محمد محيي الدين عبد الحميد ٢/ ٥٢٦: ٥٥٦، ط: محمد علي صبيح وأولاده، د.ت.

وَابْنُ هِشَامٍ – بَرَّدَ اللهُ مَضْجَعَهُ – فِي تَعْدَادِهِ هَذِهِ الْأَوْجُهَ الْإِعْرَابِيَّةَ كَانَ كَلِفًا بِهَذِهِ الْهَيْئَةِ الَّتِي جَاءَ عَلَيْهَا الْأُسْلُوبُ، يُدِيرُ عَلَيْهَا مَا تُتِيحُهُ صِنَاعَةُ النُّحَاةِ، وَتَسْمَحُ بِهِ مِنْ أَوْجُهٍ؛ فَكَانَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ الَّتِي تَنْظُرُ – عَلَى قَدْرِ اسْتِطَاعَتِهَا – فِي هَذِهِ الْأَوْجُهِ الْإِعْرَابِيَّةِ مِنْ خِلَالِ مُعْطَيَاتِهَا الْبَيَانِيَّةِ، وَعَرْضِ هَذِهِ الْمُعْطَيَاتِ عَلَى سِيَاقِ وُرُودِهَا؛ لِتُبْصِرَ أَيُّهَا أَعْلَى مَرْتَبَةً بَلَاغِيَّةً، وَجَاءَتْ بِعُنْوَانِ:

المراتب البلاغية

لأوجه الإعراب في شواهد مغني اللبيب

دراسة في الأبواب الثلاثة الأولى من الجهة الخامسة من الباب الخامس

وَالدِّرَاسَةُ فِي صَنِيعِهَا لَا تَتَعَانَدُ أَلْبَتَّةَ مَعَ صَنِيعِ ابْنِ هِشَامٍ – رَحِمَهُ اللهُ – إِنَّمَا تَنْطَلِقُ حَيْثُ تَوَقَّفَ فِي تَجْوِيزِهِ أَكْثَرَ مِنْ وَجْهٍ لِلْبَحْثِ عَنْ آفَاقِ هَذِهِ الْأَوْجُهِ مِنْ خِلَالِ مُعْطَاهَا الْبَيَانِيِّ، وَمَدْلُولِهَا السِّيَاقِيِّ.. فَلِكُلِّ مُعَالَجَةٍ خُصُوصِيَّةٌ؛ تَنْطَلِقُ فِيهَا مِنْ حَيْثُ طَبِيعَةُ دَرْسِهَا، وَمَا يَتَوَاءَمُ مَعَهُ مِنْ خَصَائِصَ وَسِمَاتٍ![1]

وَآثَرْتُ التَّعْبِيرَ بِـ**(الْمَرَاتِبِ)**؛ لِأَنَّهَا الْأَدَلُّ عَلَى مَا تَسْعَى الدِّرَاسَةُ إِلَيْهِ وَتَبْتَغِيهِ؛ فَهِيَ تَعْنِي الْمَنَازِلَ وَالدَّرَجَاتِ؛ وَمِنْ ثَمَّ إِبْرَازَ التَّفَاوُتِ بَيْنَ هَذِهِ الْأَوْجُهِ مِنَ الْأَعَارِيبِ، وَدَقَائِقِ الْفُرُوقِ بَيْنَهَا؛ قَالَ جَارُ اللهِ: "وَرَتَبَ ... رَقَى فِي رُتَبِ الدَّرَجِ وَمَرَاتِبِهَا. وَرَتَّبَ الْأَشْيَاءَ، وَرَتَّبَ الطَّلَائِعَ فِي الْمَرَاتِبِ، وَالْمَرَاقِبَ، وَهِيَ مَوَاضِعُ الرُّقَبَاءِ فِي الْجِبَالِ"[2]، وَفِي اللِّسَانِ: "المَرْتَبَةُ: المَنْزِلَةُ ... وَفِي الْحَدِيثِ: «مَنْ مَاتَ عَلَى مَرْتَبَةٍ مِنْ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ، بُعِثَ عَلَيْهَا»؛ المَرْتَبَةُ: المَنْزِلَةُ الرَّفِيعَةُ، أَرَادَ بِهَا الْغَزْوَ وَالْحَجَّ، وَنَحْوَهُمَا مِنَ الْعِبَادَاتِ الشَّاقَّةِ، وَهِيَ (مَفْعَلَةٌ) مِنْ رَتَبَ إِذَا انْتَصَبَ قَائِمًا، وَ**(الْمَرَاتِبُ)** جَمْعُهَا."[3]

وَقَدِ اتَّبَعْتُ الْمَنْهَجَيْنِ (الِاسْتِقْرَائِيَّ، وَالْوَصْفِيَّ)؛ فَقَدْ وَقَفْتُ مَعَ جَمِيعِ الشَّوَاهِدِ[4] الَّتِي تَعَرَّضَ لَهَا ابْنُ هِشَامٍ فِي الْأَبْوَابِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى مِنَ الْجِهَةِ الْخَامِسَةِ؛ مُتَنَاوِلًا خَصَائِصَ النَّظْمِ فِيهَا، وَمَا يَتَشَاكَلُ مِنْ مُعْطَيَاتِ أَوْجُهِ الْإِعْرَابِ مَعَ هَذِهِ الْخَصَائِصِ، وَيَتَنَاغَى مَعَ سِيَاقِ وُرُودِهَا.

وَكَانَتْ طَرِيقَةُ التَّنَاوُلِ أَنْ أَبْدَأَ – أَوَّلًا –

---

[1] كما سيأتي بيان ذلك في التمهيد.

[2] أساس البلاغة، بتصرف وحذف، (رتب)، ط: دار ومطابع الشعب، القاهرة، ط: ١٩٦٠م.

[3] لسان العرب؛ لابن منظور، بتصرف وحذف، (رتب)، ط: دار صادر – بيروت، ط: الثالثة، ط: ١٤١٤هـ. والحديث رواه أحمد في مسنده، عن فضالة بن عبيد؛ رقم: (٢٣٩٤١)، ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل؛ تح: شعيب الأرنؤوط ، عادل مرشد، وآخرون، ٣٩ / ٣٦٦، ط: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى١٤٢١ هـ ٢٠٠١م.

[4] تعرض ابن هشام في الباب **لأمثلة وشواهد**؛ وقد وقفت الدراسة مع الشواهد وحدها؛ سواء أكانت نثرا أم شعرا؛ فهي التي يمكن معالجتها بيانيا من خلال سياقاتها؛ ومن ثم النفاذ إلى الوجه الأسنى، والقول بالمرتبة البلاغية. ثم إن ابن هشام قد يورد تحت المسألة شاهدا، لا لحمله على أكثر من وجه إعرابي؛ وإنما ليستدل به على قول، أو رأي نحوي؛ فلا أتعرض له؛ فليس من طبيعة سير الدراسة.

بِذِكْرِ نَصِّ ابْنِ هِشَامٍ[1]، أُتْبِعُهُ بِتَجْلِيَةٍ وَبَيَانِ الْخَصِيصَةِ الْوَظِيفِيَّةِ، وَالْمُعْطَيَاتِ الْبَيَانِيَّةِ لِكُلِّ وَجْهٍ إِعْرَابِيٍّ مِنْ وُجُوهِ الْإِعْرَابِ الَّتِي مَنَحَهَا ابْنُ هِشَامٍ لِلشَّاهِدِ، وَالْوُقُوفِ عَلَى دَقَائِقِ الْفُرُوقِ بَيْنَهَا، وَالسِّمَاتِ الَّتِي يَنْفَرِدُ بِهَا كُلُّ وَجْهٍ، ثُمَّ الْوُقُوفِ مَعَ الشَّاهِدِ مِنْ خِلَالِ سِيَاقِ وُرُودِهِ، وَالتَّبَصُّرِ النَّافِذِ إِلَى قَصْدِيَّةِ الْحَدِيثِ، وَمَدَى الْمُلَاءَمَةِ بَيْنَ سِيَاقِ الشَّاهِدِ، وَالْخَصِيصَةِ الْوَظِيفِيَّةِ لِلْوَجْهِ الْإِعْرَابِيِّ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ تَرْجِيحُ وَجْهٍ عَلَى وَجْهٍ، أَوْ اخْتِيَارُ أَكْثَرَ مِنْ وَجْهٍ؛ فَلِكُلٍّ دَلَالَتُهُ الَّتِي تَسِيرُ فِي اتِّجَاهِ مَقْصُودِ الْقَوْلِ!

وَقَدْ جَاءَتِ الدِّرَاسَةُ فِي ثَلَاثَةِ مَبَاحِثَ[2]؛ مَسْبُوقَةً بِمُقَدِّمَةٍ، وَتَمْهِيدٍ، مَشْفُوعَةً بِخَاتِمَةٍ، وَفَهَارِسَ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

الْمُقَدِّمَةُ: تَحَدَّثْتُ فِيهَا عَنْ أَهَمِّيَّةِ الْبَحْثِ، وَمَنْهَجِهِ، وَطَرِيقَةِ الْمُعَالَجَةِ، وَخُطَّتِهِ.

التَّمْهِيدُ: **(النَّحْوُ وَالْبَلَاغَةُ ... ضَوَابِطُ وَفَوَارِقُ)**.

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: **(الْمَرْتَبَةُ الْبَلَاغِيَّةُ لِأَوْجُهِ الْإِعْرَابِ فِي شَوَاهِدِ بَابِ الْمُبْتَدَأِ)**.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: **(الْمَرْتَبَةُ الْبَلَاغِيَّةُ لِأَوْجُهِ الْإِعْرَابِ فِي شَوَاهِدِ بَابِ (كَانَ) وَمَا جَرَى مُجْرَاهَا)**.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: **(الْمَرْتَبَةُ الْبَلَاغِيَّةُ لِأَوْجُهِ الْإِعْرَابِ فِي شَوَاهِدِ بَابِ الْمَنْصُوبَاتِ الْمُتَشَابِهَةِ)**.

ثُمَّ تَأْتِي **الْخَاتِمَةُ**، وَفِيهَا أَبْرَزُ النَّتَائِجِ الَّتِي تَوَصَّلْتُ إِلَيْهَا الدِّرَاسَةُ، ثُمَّ ثَبَتُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ، وَفِهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ.

وَأَخْتِمُ بِقَوْلِ شَيْخِ الصَّنْعَةِ: "لَا بُدَّ لِكُلِّ كَلَامٍ تَسْتَحْسِنُهُ، وَلَفْظٍ تَسْتَجِيدُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِاسْتِحْسَانِكَ ذَلِكَ جِهَةٌ مَعْلُومَةٌ، وَعِلَّةٌ مَعْقُولَةٌ، وَأَنْ يَكُونَ لَنَا إِلَى الْعِبَارَةِ عَنْ ذَاكَ سَبِيلٌ، وَعَلَى صِحَّةِ مَا ادَّعَيْنَاهُ مِنْ ذَلِكَ دَلِيلٌ."[3]

وَاللهُ – سُبْحَانَهُ – مِنْ وَرَاءِ كُلِّ قَصْدٍ كَرِيمٍ يُوَفِّقُ وَيُعِينُ.

وَكَتَبَهُ:

رَاجِي عَفْوَ رَبِّهِ وَرِضَاهُ

مصطفى نجاح عبد العزيز عيسى

مدرس البلاغة والنقد في جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية (المنصورة).

---

[1] وكنت حريصا – قدر ما أستطيع – على أن لا أنقل من نص ابن هشام إلا ما هو متصل بتعدد الأوجه الإعرابية؛ بعيدًا عن ذكر الاعتراضات والخلافات النحوية؛ حتى لا أثقل البحث مما ليس هو داخل في طبيعة معالجته، وأبعده عن غايته، ثم إنه لو كان ثمة إيضاح للنص، أو إشكال نحوي أومأت إلى ذلك – باختصار – في حاشية البحث.

[2] تفاوتت هذه المباحث تناولا؛ وذلك تبعًا لما أورده ابن هشام من شواهد في الباب الواحد.

[3] دلائل الإعجاز، ص٤١.

التمهيد[١]

(النحو والبلاغة .. ضوابط وفوارق)

طبيعة العلاقة بين الدرسين النحوي والبلاغي

تَتَّضِحُ طَبِيعَةُ الْعَلَاقَةِ بَيْنَ الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ وَالْبَلَاغِيِّ[٢] مِنْ خِلَالِ الْوُقُوفِ عَلَى مَاهِيَّةِ كُلٍّ مِنْهُمَا، وَأَحْسَبُ أَنَّ ذَلِكَ يَزْدَادُ وُضُوحًا إِذَا تَلَقَّفْنَا تَعْرِيفَيْهِمَا مِنْ إِمَامٍ عُنِيَ بِالدَّرْسَيْنِ مَعًا؛ كَأَبِي يَعْقُوبَ السَّكَّاكِيِّ – رَحِمَهُ اللهُ.

يَقُولُ السَّكَّاكِيُّ: "**اِعْلَمْ أَنَّ عِلْمَ النَّحْوِ هُوَ أَنْ تَنْحُوَ مَعْرِفَةَ كَيْفِيَّةِ التَّرْكِيبِ فِيمَا بَيْنَ الْكَلِمِ؛ لِتَأْدِيَةِ أَصْلِ الْمَعْنَى مُطْلَقًا بِمَقَايِيسَ مُسْتَنْبَطَةٍ مِنِ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَقَوَانِينَ مَبْنِيَّةٍ عَلَيْهَا؛ لِيُحْتَرَزَ بِهَا عَنِ الْخَطَأِ فِي التَّرْكِيبِ مِنْ حَيْثُ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةُ.**"[٣]

وَيَقُولُ فِي تَعْرِيفِ عِلْمِ الْمَعَانِي: "**اِعْلَمْ أَنَّ [عِلْمَ] الْمَعَانِي هُوَ تَتَبُّعُ خَوَاصِّ تَرَاكِيبِ الْكَلَامِ فِي الْإِفَادَةِ، وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنَ الِاسْتِحْسَانِ وَغَيْرِهِ؛ لِيُحْتَرَزَ بِالْوُقُوفِ عَلَيْهَا عَنِ الْخَطَأِ فِي تَطْبِيقِ الْكَلَامِ عَلَى مَا يَقْتَضِي الْحَالُ ذِكْرَهُ.**"[٤]

إِنَّهُ مِنْ خِلَالِ الْوُقُوفِ عَلَى التَّعْرِيفَيْنِ، وَتَبَصُّرِ مُكَوِّنَاتِهِمَا يُمْكِنُ تَجْلِيَةُ الْعَلَاقَةِ بَيْنَ الْعِلْمَيْنِ؛ وَاسْتِكْشَافُ أَبْرَزِ الْفَوَارِقِ بَيْنَهُمَا؛ وَذَلِكَ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

– قَوْلُهُ: (**تَتَبُّعُ خَوَاصِّ تَرَاكِيبِ الْكَلَامِ فِي الْإِفَادَةِ**).

يُبَيِّنُ مَهَمَّةَ الْبَلِيغِ، وَمَنَاطَ عَمَلِهِ؛ فِي حِينِ مَهَمَّةُ النَّحْوِيِّ كَائِنَةٌ فِي (**تَأْدِيَةِ أَصْلِ الْمَعْنَى مُطْلَقًا**)؛ يَسْتَوِي عِنْدَ النُّحَاةِ أَنْ تُعَبِّرَ عَنْ قِيَامِ زَيْدٍ بِقَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ، قَائِمٌ زَيْدٌ، زَيْدٌ الْقَائِمُ، الْقَائِمُ زَيْدٌ..)؛ فَهَذِهِ التَّرَاكِيبُ سَوَاءٌ كُلُّهَا عِنْدَهُمْ فِي أَدَاءِ الْمَعْنَى، أَمَّا الْبَلَاغَةُ فَإِنَّهَا تَرَى كَثِيرًا مِنَ الْفَوَارِقِ بَيْنَ هَذِهِ الْأَسَالِيبِ! قَالَ الْعَلَوِيُّ:" النَّحْوِيُّ يَنْظُرُ فِي التَّرْكِيبِ مِنْ أَجْلِ تَحْصِيلِ الْإِعْرَابِ لِتَحْصُلَ كَمَالُ الْفَائِدَةِ، وَصَاحِبُ عِلْمِ الْمَعَانِي يَنْظُرُ فِي دَلَالَتِهِ الْخَاصَّةِ، وَهُوَ مَا يَحْصُلُ عِنْدَ التَّرْكِيبِ مِنْ بَلَاغَةِ الْمَعَانِي، وَبُلُوغِهَا فِي أَقْصَى الْمَرَاتِبِ."[٥]

– قَوْلُهُ: (**وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنَ الِاسْتِحْسَانِ وَغَيْرِهِ**):

---

[١] لم أرد أن أثقل التمهيد بالحديث عن (**ابن هشام، ومصنفه المغني**)؛ فهما أشهر وأعرف من أن يقف أمامها مثلي بالتعريف، لكني آثرت أن أقف فيه على عناصر بعينها؛ إذ إنها تعد مكونًا رئيسًا لفكرة البحث؛ وعليها كان بناؤه، ومن خلالها استمد طبيعة المعالجة والتحليل.

[٢] من الطبعي القول بأن المراد هنا: (علم المعاني)؛ فالصلة قائمة بينه وبين علم النحو.

[٣] مفتاح العلوم، للسكاكي، ضبطه، وكتب هوامشه، وعلق عليه: نعيم زرزور، ص٧٥، ط: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط: الثانية، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

[٤] السابق، ص١٦١.

[٥] كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، للعلوي ١٧/١، ١٨، ط: الهيئة العامة لقصور الثقافة، د. ت، (مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية؛ بتصحيح الشيخ سيد بن علي المرصفي)، وانظر: البلاغة بين عهدين في ظلال الذوق الأزلي وتحت سلطان العلم النظري، د. محمد نايل أحمد، ص ١٤٨، ط: دار الفكر العربي، ١٩٩٤م.

يَدُلُّ عَلَى جِهَةِ عِنَايَةِ رِجَالَاتِ الْبَيَانِ، وَمَوْطِنِ اهْتِمَامِهِمْ؛ وَهِيَ مَوَاطِنُ الْجَوَازِ[1]، وَالرُّتَبِ غَيْرِ الْمَحْفُوظَةِ؛ فَلَا يَكُونُ الِاسْتِحْسَانُ إِلَّا لِمَا يَكُونُ فِيهِ اخْتِيَارٌ! أَمَّا مَوَاطِنُ الْوُجُوبِ وَالِامْتِنَاعِ، وَالرُّتَبِ الْمَحْفُوظَةِ فَتَجَنَّبَ الْبَيَانِيُّونَ الْكَلَامَ فِيهَا؛ "لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَظِنَّةَ اخْتِلَافِ الْأَسَالِيبِ؛ بِسَبَبِ حِفْظِهَا، وَثَبَاتِ وَضْعِهَا"[2]، يَقُولُ الْإِمَامُ: "لَا فَضِيلَةَ؛ حَتَّى تَرَى فِي الْأَمْرِ مَصْنَعًا، وَحَتَّى تَجِدَ إِلَى التَّخَيُّرِ سَبِيلًا."[3]

فَـ"الدَّرْسُ الْبَلَاغِيُّ لَا يُعْنَى بِمَا كَانَ وَاجِبًا، أَوْ مُمْتَنِعًا مِنْهُمَا، بَلْ يَرْمِي إِلَى مَا كَانَ فِيهِ الِاخْتِيَارُ؛ لِيَتَأَتَّى لِلْمُتَذَوِّقِ اسْتِبْصَارُ بَلَاغَةِ الْوَجْهِ الْمُصْطَفَى، فَعِلْمُ الْبَلَاغَةِ هُوَ عِلْمُ فَلْسَفَةِ وَتَأْوِيلِ وُجُوهِ الِاخْتِيَارِ بَيْنَ الْبَدَائِلِ الْمُتَاحَةِ فِي الْبَيَانِ عَنِ الْمَعَانِي."[4]

- قَوْلُهُ: **(<u>لِيُحْتَرَزَ بِالْوُقُوفِ عَلَيْهَا عَنِ الْخَطَأِ فِي تَطْبِيقِ الْكَلَامِ عَلَى مَا يَقْتَضِي الْحَالُ ذِكْرَهُ</u>)**.

يُبَيِّنُ مِعْيَارَ التَّخْطِئَةِ وَالتَّصْوِيبِ عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ؛ وَهُوَ أَلَّا يَكُونَ الْكَلَامُ مُوَافِقًا لِمُقْتَضَى الْحَالِ؛ فِي حِينِ مِعْيَارُهَا عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ **(يُحْتَرَزَ بِهَا عَنِ الْخَطَأِ فِي التَّرْكِيبِ)**[5]؛ أَيْ إِنَّ مِعْيَارَ الْخَطَأِ وَالصَّوَابِ مُتَغَايِرٌ فِي الْعِلْمَيْنِ؛ ثُمَّ إِنَّهُ عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ يَأْتِي فِي مَرْحَلَةٍ تَالِيَةٍ لَهُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ؛ وَمِنْ ثَمَّ يَسْتَقِيمُ الْقَوْلُ: إِنَّ مَا يَصِحُّ بَلَاغِيًّا يَصِحُّ نَحْوِيًّا، لَا الْعَكْسُ!

إِنَّ "نَظَرَ النَّحْوِيِّ مِنْ جِهَةِ رَفْعِ الْمُبْتَدَأِ،

---

[1] ومما أخذ على الإيضاح، وشروح التلخيص تعرضهم – أحيانا – لما كان واجبا، أو ممتنعا نحويا؛ كتوجيههم في نكات حذف المسند إليه إنه على اتباع الاستعمال الوارد ...، وغير ذلك. ينظر: البلاغة بين عهدين، ص١٥١.

[2] الأصول: دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، د. تمام حسان، ص٣٤١، ط: دار الثقافة، ط: الأولى، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

[3] دلائل الإعجاز، ص ٩٨.

[4] الإمام البقاعي ومنهاجه في تأويل بلاغة القرآن، د. محمود توفيق محمد سعد، ص ٣٢١، ط: الأولى ١٤٢٤هـ.

[5] الجدير بالذكر أن مهمة النحو عند المتقدمين منهم تتباين عنها عند المتأخرين؛ فالمتقدمون كانت عنايتهم منصرفة إلى التركيب عموما، وما سلكته العرب في تعبيرها؛ في حين اقتصر المتأخرون على أواخر الكلمات، وتعرف أحكامها؛ يقول الشاطبي: "سِيبَوَيْهِ وَإِنْ تَكَلَّمَ فِي النَّحْوِ، فَقَدْ نَبَّهَ فِي كَلَامِهِ عَلَى مَقَاصِدِ الْعَرَبِ، وَأَنْحَاءِ تَصَرُّفَاتِهَا فِي أَلْفَاظِهَا وَمَعَانِيهَا، وَلَمْ يَقْتَصِرْ فِيهِ عَلَى بَيَانِ أَنَّ الْفَاعِلَ مَرْفُوعٌ، وَالْمَفْعُولَ مَنْصُوبٌ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، بَلْ هُوَ يُبَيِّنُ فِي كُلِّ بَابٍ مَا يَلِيقُ بِهِ، حَتَّى إِنَّهُ احْتَوَى عَلَى عِلْمِ الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ وَوُجُوهِ تَصَرُّفَاتِهَا فِي أَلْفَاظِهَا وَمَعَانِيهَا." الموافقات في أصول الشريعة؛ لأبي إسحاق الشاطبي، شرحه، وخرج أحاديثه: فضيلة الشيخ/ عبد الله دراز، وضع تراجمه: الأستاذ/ محمد عبد الله دراز، خرج آياته، وفهرس موضوعاته: عبد السلام عبد الشافي محمد، ٨٣/٤/٢، من إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية. وانظر: النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي – الدلالي، د. محمد حماسة عبد اللطيف، ص٢٦، وما بعدها. ط: دار الشروق، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م، وإحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، ص٢، ٣، ط: الثانية، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

وَتَقْدِيمِ خَبَرِهِ عَلَيْهِ، وَتَنْكِيرِ الْمُبْتَدَأِ، وَتَوْسِيطِ الظَّرْفِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْوَالِ الْإِعْرَابِيَّةِ، وَنَظَرَ صَاحِبِ الْمَعَانِي مِنْ جِهَةِ بَلَاغَتِهَا، وَتَأْدِيَةِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ مِنْهَا، عَلَى أَوْفَى مَا يَكُونُ وَأَعْلَاهُ؛ وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنَ الْبَلَاغَةِ."[١]

فَـ"الْبَلَاغِيُّ يَنْظُرُ فِي مَعَانِي النَّحْوِ، لَا فِي ضَوْءِ قَوَانِينِ النَّحْوِ، وَلَا لِيُصْدِرَ حُكْمًا بِصَوَابٍ، أَوْ خَطَأٍ – فَقَدْ كَفَاهُ النَّحْوِيُّ ذَلِكَ – وَإِنَّمَا يَنْظُرُ فِيهَا مِنْ حَيْثُ صِلَتُهَا بِغَرَضِ الْكَلَامِ وَمَقَامِهِ، وَتَنَاسُبُهَا مَعَهُمَا."[٢]

وَفِي ضَوْءِ تَجْلِيَةِ طَبِيعَةِ الْعِلْمَيْنِ، وَالْعَلَاقَةِ الْقَائِمَةِ بَيْنَهُمَا، وَمَا يَعْتَرِيهَا مِنْ فَوَارِقَ يُمْكِنُ الْوُقُوفُ مَعَ ابْنِ هِشَامٍ – رَحِمَهُ اللهُ – وَبَيَانُ طَبِيعَةِ تَنَاوُلِ الدِّرَاسَةِ.

اعتراض ابن هشام على المعرب في ترك بعض ما يحتمله اللفظ من أوجه الإعراب:

عَقَدَ ابْنُ هِشَامٍ الْبَابَ الْخَامِسَ **(فِي ذِكْرِ الْجِهَاتِ الَّتِي يَدْخُلُ الِاعْتِرَاضُ عَلَى الْمُعْرِبِ مِنْ جِهَتِهَا)**[٣]، وَجَاءَتِ الْجِهَةُ الْخَامِسَةُ[٤] فِي: **(أَنْ يَتْرُكَ بَعْضَ مَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ مِنَ الْأَوْجُهِ الظَّاهِرَةِ)**.

وَمَعْقُودُ الْجِهَةِ عِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ عَلَى تَقْلِيبِ التَّرْكِيبِ لِكُلِّ مَا يَحْتَمِلُهُ مِنْ أَوْجُهٍ إِعْرَابِيَّةٍ؛ فَلَا يَتْرُكُ الْمُعْرِبُ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا مَا دَامَ لَهُ مَحْمَلٌ نَحْوِيٌّ إِعْرَابِيٌّ.

وَابْنُ هِشَامٍ فِي ذَلِكَ مَاضٍ مَعَ طَبِيعَةِ الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ، الَّذِي يُعْنَى بِالصَّوَابِ وَالْخَطَأِ؛ دُونَ نَظَرٍ إِلَى طَبِيعَةِ السِّيَاقِ، وَمَعْقُودِ الْقَوْلِ؛ فَهُوَ يُعَدِّدُ الْوُجُوهَ الْإِعْرَابِيَّةَ الْمُحْتَمَلَةَ؛ مَا لَمْ تَصْطَدِمْ مَعَ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ، وَمَا دَامَ لِذَلِكَ مُسَوِّغٌ فِي الْإِعْرَابِ؛ فَمَتَى اتَّسَعَ التَّرْكِيبُ، وَتَحَمَّلَ أَكْثَرَ مِنْ إِعْرَابٍ وَجَّه بِهِ الْمَعْنَى، وَحَمَلَهُ عَلَيْهِ!

المراتب النحوية لوجوه الإعراب عند ابن هشام:

مَعَ حِرْصِ ابْنِ هِشَامٍ – رَحِمَهُ اللهُ – عَلَى تَقْلِيبِ التَّرْكِيبِ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ وَجْهٍ إِعْرَابِيٍّ؛ إِلَّا أَنَّهُ – غَالِبًا – مَا كَانَ يُعْلِي وَجْهًا، وَيُرَجِّحُهُ عَلَى غَيْرِهِ، وَيُضَعِّفُ وَجْهًا آخَرَ؛ أَيْ إِنَّهُ إِذَا كَانَ يُجَوِّزُ أَكْثَرَ مِنْ مَحْمَلٍ إِعْرَابِيٍّ؛ إِلَّا أَنَّكَ تَرَاهُ يَنْتَقِدُهَا، وَيَحْكُمُ عَلَيْهَا قُوَّةً وَضَعْفًا.

لَكِنْ عَلَى أَيِّ مُرْتَكَزٍ كَانَ تَرْجِيحُهُ، أَوْ تَضْعِيفُهُ؟

إِنَّ ابْنَ هِشَامٍ اعْتَمَدَ ضَوَابِطَ وَمُرْتَكَزَاتٍ كَانَتْ وَرَاءَ تَرْجِيحِهِ وَتَضْعِيفِهِ، وَإِعْطَاءِ مَرْتَبَةٍ نَحْوِيَّةٍ لِوَجْهٍ عَلَى وَجْهٍ، هَذِهِ الضَّوَابِطُ هِيَ

---

(١) كتاب الطراز، ١/ ١٨.

(٢) مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث، د. إبراهيم محمد عبد الله الخولي، ص١٥١، ط: دار البصائر – القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

(٣) ذكر في ذلك عشر جهات، ينظر: المغني ٢/ ٥٢٧: ٦٥٠.

(٤) الجهة الأولى: **(أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يراعي المعنى)**، والثانية: **(أن يراعي المعرب معنى صحيحا، ولا ينظر في صحته في الصناعة)**، والثالثة: **(أن يخرج على ما لم يثبت في العربية)**، والرابعة: **(أن يخرج على الأمور البعيدة، والأوجه الضعيفة، ويترك الوجه القريب والقوي)**، ينظر: المغني ٢/ ٥٢٧: ٥٥٦.

مُكَوِّنٌ مِنْ مُكَوِّنَاتِ وَأُصُولِ الْمَنْظُومَةِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي تُمَثِّلُ الصَّنْعَةُ النَّحْوِيَّةُ امْتِدَادًا عَمَلِيًّا لَهَا؛ وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ: "الْأَصْلُ عَدَمُ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ"(١)، "الْأَصْلُ فِي الصِّفَةِ الْإِفْرَادُ"(٢)، عَدَمُ "فَصْلِ الْعَامِلِ مِنْ مَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِيٍّ"(٣)... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أُسُسٍ اعْتَمَدَهَا، وَلَسْتُ بِصَدَدِ حَصْرِهَا؛ وَإِنَّمَا بِبَيَانِ طَبِيعَتِهَا؛ وَأَنَّهَا ضَوَابِطُ نَابِعَةٌ مِنْ تَأَثُّرِهِ بِالصَّنْعَةِ النَّحْوِيَّةِ، وَمَا يَتَلَاءَمُ أَوْ يَتَمَاشَى مِنْ هَذِهِ الْأُوْجُهِ وَفْقَ طَبِيعَةِ صَنْعَةِ النَّحْوِ؛ وَذَلِكَ عَلَى وِجْهَةِ ابْنِ هِشَامٍ، وَرُؤْيَتِهِ فِي ذَلِكَ.

وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ هَذِهِ الْأُسُسُ الَّتِي اعْتَمَدَهَا مَثَارَ خِلَافٍ بَيْنَ جَمَاعَةِ النُّحَاةِ؛ فَهِيَ – كَمَا بَانَ لِي مِنَ الشُّرُوحِ وَالْحَوَاشِي عَلَى الْمُغْنِي – مَوْضِعُ أَخْذٍ وَرَدٍّ عِنْدَهُمْ؛ يَرْتَضِي بِهَا بَعْضُهُمْ، وَلَا يَقُولُ بِهَا الْآخَرُ!

المراتب البلاغية لوجوه الإعراب:

إِذَا كَانَ ابْنُ هِشَامٍ رَاعَى فِي تَقْدِيمِ وَجْهٍ إِعْرَابِيٍّ عَلَى غَيْرِهِ أُسُسًا مُرْتَبِطَةً بِالصَّنْعَةِ، وَأَنَّ ذَلِكَ كَانَ امْتِدَادًا لِطَبِيعَةِ الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ؛ فَعَلَى أَيِّ أَصْلٍ وَأَسَاسٍ يَكُونُ الْمُعْتَمَدُ الْبَلَاغِيُّ، أَوِ الْمَرْتَبَةُ الْبَلَاغِيَّةُ لِوَجْهٍ إِعْرَابِيٍّ عَلَى غَيْرِهِ؟

إِنَّ الْمَرْتَبَةَ الْبَلَاغِيَّةَ لِوَجْهٍ إِعْرَابِيٍّ عَلَى غَيْرِهِ تَكُونُ مِنْ خِلَالِ تَبَصُّرِ أَصْلَيْنِ رَئِيسَيْنِ:

الْأَوَّلُ: المُعْطَى البَيَانِيُّ لِكُلِّ وَجْهٍ إِعْرَابِيٍّ.

وَذَلِكَ بِتَعَهُّدِ مُعْطَى كُلِّ وَجْهٍ إِعْرَابِيٍّ، وَإِدَامَةِ النَّظَرِ فِيهِ، وَتَحَسُّسِ الْفَوَارِقِ اللَّطِيفَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ؛ مِمَّا يَسْبِقُ إِلَى الظَّنِّ التَّسَاوِي، أَوِ الْمُشَاكَلَةُ فِيمَا بَيْنَهَا؛ قَالَ الْإِمَامُ: "النَّظْمُ... إِنَّمَا هُوَ تَوَخِّي مَعَانِي النَّحْوِ، وَأَحْكَامِهِ، وَفُرُوقِهِ، وَوُجُوهِهِ، وَالْعَمَلُ بِقَوَانِينِهِ، وَأُصُولِهِ."(٤)

الْآخَرُ: سِيَاقُ الشَّاهِدِ، وَالتَّمَلِّي فِيهِ، وَتَفَرُّسُ مَرَامِيهِ.

فَالسِّيَاقُ رَكِيزَةٌ مُهِمَّةٌ يَلْتَفُّ حَوْلَهَا الْمُعْطَى الْبَيَانِيُّ، وَدُونَ هَذِهِ الرَّكِيزَةِ لَا يُمْكِنُ لَهُ الْقِيَامُ، أَوْ أَدَاءُ مَهَمَّتِهِ لِإِعْطَاءِ مَرْتَبَةٍ بَيَانِيَّةٍ لِوَجْهٍ إِعْرَابِيٍّ عَلَى غَيْرِهِ؛ إِذْ إِنَّهُ "لَيْسَتْ كُلُّ دَلَالَاتِ الْجُمْلَةِ كَامِنَةً فِي أَلْفَاظِهَا فَقَطْ؛ إِنَّمَا لِلسِّيَاقِ بِكُلِّ قَرَائِنِهِ دَلَالَاتٌ عَامَّةٌ تُؤَثِّرُ فِي مَعْنَى كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ."(٥)

هَذَانِ الْأَصْلَانِ كَالْقَطَا الْهَادِي إِلَى قَصْدِيَّةِ الْمُتَكَلِّمِ؛ فَمِنْ خِلَالِ تَبَصُّرِهِمَا يُمْكِنُ اعْتِمَادُ الْمَرْتَبَةِ الْبَلَاغِيَّةِ؛ فَمَتَى كَانَ مُعْطَى الْوَجْهِ الْإِعْرَابِيِّ مُتَنَاغِمًا مَعَ السِّيَاقِ، مُتَنَاغِيًا مَعَ خُصُوصِيَّاتِ النَّظْمِ كَانَ صَاحِبَ الْقَدَمِ السَّابِقَةِ الْفَارِعَةِ، الَّتِي يُشَارُ إِلَيْهَا بِالْبَنَانِ!

تعدد الأوجه الإعرابية بين ظاهرة اتساع المعنى، وقصدية المتكلم:

لَا شَكَّ فِي أَنَّهُ حَالَ تَعَدُّدِ الْأَوْجُهِ الْإِعْرَابِيَّةِ لِلتَّرْكِيبِ الْوَاحِدِ يَتَوَلَّدُ عَنْ ذَلِكَ ظَاهِرَةٌ؛ لَهَا أَهَمِّيَّتُهَا فِي الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ؛ وَهِيَ ظَاهِرَةُ

(١) المغني ٢/ ٥٥٦.

(٢) السابق ٢/ ٥٥٧.

(٣) السابق نفسه، والصفحة نفسها.

(٤) دلائل الإعجاز، بتصرف وحذف، ص٤٥٢.

(٥) أبحاث في النحو والدلالة، الجزء الأول، د. السيد خضر، ص ٧٠، ط: مكتبة الآداب، ط: الأولى، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

(**الِاتِّسَاعِ فِي الْمَعْنَى**)؛ وَذَلِكَ لِشُمُولِ التَّرْكِيبِ أَكْثَرَ مِنْ دَلَالَةٍ، وَهَذَا – دُونَ رَيْبٍ – مِنْ بَدَائِعِ الْعَرَبِيَّةِ؛ لَكِنَّهُ – فِي الْوَقْتِ ذَاتِهِ – لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الشَّاغِلَ الْأَوَّلَ فِي الْإِعْرَابِ وَالتَّوْجِيهِ؛ " لِأَنَّ دَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ لَيْسَتْ لِذَوَاتِهَا، بَلْ هِيَ تَابِعَةٌ لِقَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ وَإِرَادَتِهِ."(١)

إِنَّ غَزَارَةَ الْمَعَانِي فِي التَّرْكِيبِ أَمْرٌ يُحَدِّدُهُ قَصْدُ الْمُتَكَلِّمِ، ثُمَّ إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ عَنَاصِرُ تَتَضَافَرُ دَاخِلَ مُكَوِّنَاتِهِ؛ فَلِكُلِّ وَجْهٍ مِنْهَا دَلَالَةٌ بِعَيْنِهَا؛ يَقُولُ الدُّكْتُورُ/ تَمَّام حَسَّان: "مَا يَتَّسِمُ بِهِ الْمَعْنَى الْوَظِيفِيُّ لِلْمَبْنَى الْوَاحِدِ مِنَ التَّعَدُّدِ وَالِاحْتِمَالِ يَجْعَلُ النَّاظِرَ فِي النَّصِّ يَسْعَى دَائِمًا وَرَاءَ الْقَرَائِنِ اللَّفْظِيَّةِ، وَالْمَعْنَوِيَّةِ، وَالْحَالِيَّةِ؛ لِيَرَى أَيَّ الْمَعَانِي الْمُتَعَدِّدَةِ لِهَذَا الْمَبْنَى هُوَ الْمَقْصُودُ. وَمِنْ هُنَا نَرَى التَّفَاضُلَ بَيْنَ الْمُعْرِبِينَ لِلْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ.

وَالْكَشْفُ عَنِ الْعَلَاقَاتِ السِّيَاقِيَّةِ، (أَوِ التَّعْلِيقِ كَمَا يُسَمِّيهِ عَبْدُ الْقَاهِرِ) هُوَ الْغَايَةُ مِنَ الْإِعْرَابِ."(٢)

وَمِنْ هُنَا فَإِنَّ "اللَّازِمَ الِاعْتِنَاءُ بِفَهْمِ مَعْنَى الْخِطَابِ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ وَالْمُرَادُ، وَعَلَيْهِ يَنْبَنِي الْخِطَابُ ابْتِدَاءً"(٣)؛ "فَالْمَعْهُودُ أَنَّ الْكَلِمَ مَا وُضِعَتْ إِفَادَةً لِمَعَانِيهَا الْفَرْدِيَّةِ؛ بَلْ لِإِفَادَةِ مَعَانٍ لَا تَحْدُثُ إِلَّا بِالتَّرْكِيبِ، وَضَمِّ بَعْضِ الْكَلِمِ إِلَى بَعْضٍ، فَيُعْرَفُ فِيمَا بَيْنَهَا مِنْ فَوَائِدَ."(٤)

وَقَدْ كَانَ ابْنُ الْقَيِّمِ – رَحِمَهُ اللهُ – شَدِيدَ اللَّهْجَةِ فِي التَّحْذِيرِ مِنْ مُجَرَّدِ تَعْدَادِ الْأَوْجُهِ النَّحْوِيَّةِ لِلَّفْظَةِ الْقُرْآنِيَّةِ؛ بِمَعْزِلٍ عَنْ سِيَاقِ وُرُودِهَا؛ يَقُولُ: "وَيَنْبَغِي أَنْ يُتَفَطَّنَ هَهُنَا لِأَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ؛ وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُ اللهِ ﷻ وَيُفَسَّرَ بِمُجَرَّدِ الِاحْتِمَالِ النَّحْوِيِّ الْإِعْرَابِيِّ الَّذِي يَحْتَمِلُهُ تَرْكِيبُ الْكَلَامِ، وَيَكُونُ الْكَلَامُ بِهِ لَهُ مَعْنًى مَا، فَإِنَّ هَذَا مَقَامٌ غَلِطَ فِيهِ أَكْثَرُ الْمُعْرِبِينَ لِلْقُرْآنِ؛ فَإِنَّهُمْ يُفَسِّرُونَ الْآيَةَ، وَيُعْرِبُونَهَا بِمَا يَحْتَمِلُهُ تَرْكِيبُ تِلْكَ الْجُمْلَةِ، وَيُفْهَمُ مِنْ ذَلِكَ التَّرْكِيبِ أَيُّ مَعْنًى اتَّفَقَ، وَهَذَا غَلَطٌ عَظِيمٌ يَقْطَعُ السَّامِعُ بِأَنَّ مُرَادَ الْقُرْآنِ، وَإِنِ احْتَمَلَ ذَلِكَ التَّرْكِيبُ هَذَا الْمَعْنَى فِي سِيَاقٍ آخَرَ وَكَلَامٍ آخَرَ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَحْتَمِلَهُ الْقُرْآنُ."(٥)

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي؛ تح: عبد الرزاق عفيفي ١٤/١، ط: المكتب الإسلامي، بيروت– دمشق– لبنان، وانظر: أثر قصد المتكلم في تحول التركيب دراسة نحوية دلالية، د. عمرو خاطر وهدان، ص٢٣، ط: حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الرسالة الخمسمائة، ١٤٣٩هـ ٢٠١٨م.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، ص ١٨٠، ١٨١، ط: الهيئة العامة للكتاب، ط: الثانية، ط: ١٩٧٩م.

(٣) الموافقات للشاطبي٦٧/٢/١.

(٤) سبل استنباط المعاني من القرآن والسنة دراسة منهجية تأويلية ناقدة، د. محمود توفيق محمد سعد، ص١١٦، ط: مكتبة وهبة، ط: الأولى، ١٤٣٢هـ ٢٠١١م.

(٥) بدائع الفوائد؛ تح: علي بن محمد العمران، ٣/ ٨٧٦، ط: دار عالم الفوائد، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي – جدة، د. ت.

(المبحث الأول)
المراتب البلاغية
لأوجه الإعراب في باب المبتدأ

(المسألة الأولى): (الضمير المنفصل بين الفصل، والابتداء، والتوكيد):

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: "**مَسْأَلَةٌ: يَجُوزُ فِي الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ مِنْ نَحْوِ: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: الْفَصْلُ وَهُوَ أَرْجَحُهَا، وَالِابْتِدَاءُ وَهُوَ أَضْعَفُهَا، وَيَخْتَصُّ بِلُغَةِ تَمِيمٍ، وَالتَّوْكِيدُ.**"[1]

أَجَازَ ابْنُ هِشَامٍ – رَحِمَهُ اللهُ – لِلضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ فِي الْجُمْلَةِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَمَا يَكُونُ عَلَى شَاكِلَتِهَا؛ بِأَنْ يَكُونَ بَعْدَ الضَّمِيرِ "اسْمٌ مَرْفُوعٌ، وَقَبْلَهُ ضَمِيرٌ، لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ لَامُ الِابْتِدَاءِ"[2] = ثَلَاثَةَ أَعَارِيبَ؛ أَرْجَحُهَا أَنْ يَكُونَ ضَمِيرَ فَصْلٍ، وَأَضْعَفُهَا الِابْتِدَائِيَّةُ، وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ التَّوْكِيدُ، وَلَمْ يَنْعَتْهُ بِشَيْءٍ.[3]

---

(1) المغني ٥٥٦/٢.

(2) دراسات لأسلوب القرآن الكريم د. محمد عبد الخالق عضيمة ١٢٢/٨، ط: دار الحديث، القاهرة، ط: ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

(3) ارتكز ابن هشام واتكأ في حكمه – قوة، وضعفًا – على النظر إلى ما بعد الضمير من القطع بكونه صفة أم خبرا، وقد تعقب حكمه الدسوقي بقوله:" واعلم أن محل كون الضمير مبتدأ إذا تعين فيه الفصل، وذلك فيما إذا احتمل كون المرفوع صفة لولا الضمير؛ نحو: زيد هو الفاضل، فلولا ذكر الضمير لتوهم أن الفاضل صفة، وأتى بالضمير للفصل بين الخبر والصفة، وأما إن لم يتعين الضمير للفصل كما في الآية فليس فيه ضعف. إذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح: وهو أضعفها لا يظهر." حاشية الشيخ الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام، ٢٤٨/٢، طبعة دون.

(4) تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري؛ حقق الرواية: محمد الصادق قمحاوي، ١٤٦/١، ط: مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.

(5) دلائل الإعجاز، ص ١٧٨.

المعطيات البيانية لأوجه الضمير:

هَذِهِ الْأَوْجُهُ الَّتِي أَدَارَ ابْنُ هِشَامٍ الضَّمِيرَ عَلَيْهَا حِينَمَا نُدِيرُ فِيهَا ذِهْنًا وَاعِيًا نُبْصِرُ مُعْطَيَاتٍ لِكُلِّ وَجْهٍ لَا تَتَشَاكَلُ مَعَ مُعْطَيَاتِ الْوَجْهِ الْآخَرِ.

الفصل:

ضَمِيرُ الْفَصْلِ يَسْكُنُهُ عِدَّةُ مُعْطَيَاتٍ، يَصْطَفِي السِّيَاقُ مِنْهَا مَا يَتَوَاءَمُ مَعَهُ؛ جَمَعَهَا جَارُ اللهِ فِي قَوْلِهِ: "فَائِدَتُهُ: الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الْوَارِدَ بَعْدَهُ خَبَرٌ لَا صِفَةٌ، وَالتَّوْكِيدُ، وَإِيجَابُ أَنَّ فَائِدَةَ الْمُسْنَدِ ثَابِتَةٌ لِلْمُسْنَدِ إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ"[4]، وَقَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الْقَاهِرِ: "إِذَا كُنْتَ قَدْ بُلِّغْتَ أَنَّهُ كَانَ مِنْ إِنْسَانٍ انْطِلَاقٌ مِنْ مَوْضِعِ كَذَا فِي وَقْتِ كَذَا لِغَرَضٍ كَذَا، فَجَوَّزْتَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ كَانَ مِنْ (زَيْدٍ). فَإِذَا قِيلَ لَكَ: (زَيْدٌ الْمُنْطَلِقُ)، صَارَ الَّذِي كَانَ مَعْلُومًا عَلَى جِهَةِ الْجَوَازِ، مَعْلُومًا عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ. ثُمَّ إِنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا تَأْكِيدَ هَذَا الْوُجُوبِ أَدْخَلُوا الضَّمِيرَ الْمُسَمَّى (فَصْلًا) بَيْنَ الْجُزْئَيْنِ؛ فَقَالُوا: (زَيْدٌ هُوَ الْمُنْطَلِقُ)".[5]

الابتدائية:

الِابْتِدَائِيَّةُ تَعْنِي أَنَّ الضَّمِيرَ مُقَدَّمٌ مِنْ

تَأْخِيرٍ؛ تَقْوِيَةً وَاهْتِمَامًا، أَوْ تَخْصِيصًا؛[١] يَقُولُ الْإِمَامُ: "إِذَا عَمَدْتَ إِلَى الَّذِي أَرَدْتَ أَنْ تُحَدِّثَ عَنْهُ بِفِعْلٍ، فَقَدَّمْتَ ذِكْرَهُ، ثُمَّ بَنَيْتَ الْفِعْلَ عَلَيْهِ، فَقُلْتَ: ... (أَنَا فَعَلْتُ)، وَ(أَنْتَ فَعَلْتَ)، اِقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْقَصْدُ إِلَى الْفَاعِلِ، إِلَّا أَنَّ الْمَعْنَى فِي هَذَا الْقَصْدِ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا جَلِيٌّ لَا يُشْكِلُ: وَهُوَ أَنَّ يَكُونَ الْفِعْلُ فِعْلًا قَدْ أَرَدْتَ أَنْ تَنُصَّ فِيهِ عَلَى وَاحِدٍ فَتَجْعَلَهُ لَهُ، وَتَزْعُمَ أَنَّهُ فَاعِلُهُ دُونَ وَاحِدٍ آخَرَ، أَوْ دُونَ كُلِّ أَحَدٍ... وَالْقِسْمُ الثَّانِي: أَن لَّا يَكُونَ الْقَصْدُ إِلَى الْفَاعِلِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَلَكِنْ عَلَى أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تُحَقِّقَ عَلَى السَّامِعِ أَنَّهُ قَدْ فَعَلَ، وَتَمْنَعَهُ مِنَ الشَّكِّ، فَأَنْتَ لِذَلِكَ تَبْدَأُ بِذِكْرِهِ."[٢]

التوكيد:

الْقَوْلُ بِالتَّأْكِيدِ يَصْرِفُ الضَّمِيرَ إِلَى التَّوْكِيدِ اللَّفْظِيِّ؛ فَمِنْ أَنْوَاعِهِ "تَوْكِيدُ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ بِالْمُنْفَصِلِ"[٣]. وَالتَّوْكِيدُ اللَّفْظِيُّ وُضِعَ لِـــ" أَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ؛ أَحَدِهَا: أَنْ يَدْفَعَ الْمُتَكَلِّمُ ضَرَرَ غَفْلَةِ السَّامِعِ عَنْهُ، وَثَانِيهَا: أَنْ يَدْفَعَ ظَنَّهُ بِالْمُتَكَلِّمِ الْغَلَطَ... وَالْغَرَضِ الثَّالِثِ: أَنْ يَدْفَعَ الْمُتَكَلِّمُ عَنْ نَفْسِهِ ظَنَّ السَّامِعِ بِهِ تَجَوُّزًا."[٤]

تباين جهة المعنى مع المعطى البياني للضمير على الأوجه الثلاثة:

مِنْ خِلَالِ التَّعَرُّفِ عَلَى مَعْدِنِ هَذِهِ الْمُعْطَيَاتِ يُمْكِنُ لِرِجَالَاتِ الْبَيَانِ مُلَاحَظَةُ تَغَايُرِ جِهَةِ الْمَعْنَى فِي تَعْدَادِ هَذِهِ الْأَوْجُهِ جَمِيعِهَا! أَوِ الرُّكُونِ إِلَى وَجْهٍ مِنْهَا دُونَ آخَرَ؛ تَبَعًا لِمُتَطَلَّبَاتِ سِيَاقِ الْقَوْلِ.

فَمَتَى كَانَ إِشْكَالُ الْمَعْنَى فِي (الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ) مِنْ حَيْثُ دَفْعُ الْغَفْلَةِ عَنْهُ، أَوِ الْغَلَطِ كَانَ تَوْجِيهُ الضَّمِيرِ عَلَى **التَّوْكِيدِ اللَّفْظِيِّ**، فَإِنْ كَانَ الْإِشْكَالُ فِي (الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ) مِنْ حَيْثُ تَقْوِيَةُ الْمَعْنَى لَهُ، أَوْ قَصْرُهُ عَلَيْهِ كَانَتْ **الِابْتِدَائِيَّةُ**.

وَإِذَا كَانَ مَنْزَعُ الْإِشْكَالِ فِي (الْإِسْنَادِ)؛ فَالْوَجْهُ أَنْ يَكُونَ **ضَمِيرَ فَصْلٍ**؛ لِإِفَادَةِ الْقَصْرِ، أَوْ تَوْكِيدًا وَتَقْرِيرًا لِمَا جَادَ بِهِ تَعْرِيفُ الطَّرَفَيْنِ مِنْ مَعْنَى الْقَصْرِ.

مراتب الأوجه الثلاثة بلاغيا؛ من خلال تبصر سياق الشاهد:

بَعْدَ تَبَصُّرِ هَذِهِ الْمُعْطَيَاتِ وَفَلْيِهَا.. ثَمَّةَ

---

[١] الأحوال التي يجوز للضمير فيها **الأوجه الثلاثة** يكون الاسم المرفوع بعده –غالبا– **وصفا مشتقا** (ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٢٢/٨).

والإمامُ عبد القاهر قصر حديثَه على التقديم في الخبر الفعلي، ولم يتعرض للتقديم مع الخبر المشتق، والقول فيه عند الزمخشري كالقول في الخبر الفعلي. ينظر: الكشاف ٤٢/٢، حاشية الشهاب المسماة (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي) ١٠٩/٤، ط: دار صادر، بيروت، تفسير التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور ٤٢١/٧/٤، ط: دار سحنون للنشر والتوزيع – تونس، ط: ١٩٩٧هـــ.

[٢] دلائل الإعجاز، بتصرف وحذف، ص١٢٨.

[٣] شرح الكافية الشافية لابن مالك؛ تح: عبد المنعم أحمد هريدي ٣/ ١١٨٤، ط: دار المأمون للتراث، ط: الأولى، ١٤٠٢هـــ ١٩٨٢م.

[٤] شرح الرضي على الكافية؛ تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر بتصرف وحذف ٢/ ٣٥٧، ٣٥٨، ط: منشورات جامعة قاريونس، ط: الثانية، ١٩٩٦م.

تَسَاؤُلٌ؛ هَلْ يَسْتَدْعِي سِيَاقُ الْجُمْلَةِ الْقُرْآنِيَّةِ – أَوْ مَا يُشَاكِلُهَا تَرْكِيبًا– مُعْطَيَاتِ هَذِهِ الْأَوْجُهِ جَمِيعِهَا، أَمْ[1] أَنَّهُ بَعْدَ التَّغَلْغُلِ فِي دَقَائِقِهَا، ثُمَّ تَمَلِّي السِّيَاقِ يَتَعَرَّى وَجْهٌ مِنْهَا هُوَ الْأَنْسَبُ لَهُ، وَالْأَبَرُّ بِهِ؟!

إِذَا تَوَقَّفْنَا مَعَ الْجُمْلَةِ الْقُرْآنِيَّةِ الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا ابْنُ هِشَامٍ أَلْفَيْنَاهَا وَرَدَتْ مَرَّتَيْنِ فِي آيِ الذِّكْرِ الْحَكِيمِ؛ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧]، وقوله: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [آل عمران: ٣٥].

جَلِيٌّ أَنَّ الْمَوْضِعَيْنِ فِي سِيَاقِ الدُّعَاءِ؛ الْأَوَّلَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، وَالثَّانِيَ مِن امْرَأَةِ عِمْرَانَ.

أَيُسْتَسَاغُ الْقَوْلُ: إِنَّ الضَّمِيرَ ﴿أَنتَ﴾ تَوْكِيدٌ لَفْظِيٌّ؛ فَثَمَّةَ غَفْلَةٌ.. أَوْ غَلَطٌ..، أَوْ تَجَوُّزٌ؟! إِنَّ هَذَا الْوَجْهَ، وَإِنْ كَانَ مُحْتَمَلًا نَحْوِيًّا فَإِنَّهُ بَلَاغِيًّا يَنْبُو عَنْهُ السِّيَاقُ وَيُجَافِيهِ، وَلَا يَرْتَضِيهِ الْمَقَامُ!

يَتَبَقَّى وَجْهَا **(الْفَصْلِ، وَالِابْتِدَاءِ)**، وَكِلَاهُمَا يَتَعَاضَدَانِ مَعَ سِيَاقِ الدُّعَاءِ، وَيَتَسَاوَقَانِ مَعَهُ، وَكِلَاهُمَا يَشْتَمِلُ عَلَى دَلَالَةِ **التَّقْوِيَةِ وَالتَّوْكِيدِ، وَدَلَالَةِ الْقَصْرِ**.

لَكِنْ أَحْسَبُ أَنَّ دَلَالَةَ **(الْقَصْرِ)** هِيَ الْأَقْرَبُ لِحَالِ الْمُنَاجَاةِ وَالدُّعَاءِ؛ أَيْ: أَنْتَ السَّمِيعُ لِلدُّعَاءِ، الْعَلِيمُ بِالنِّيَّاتِ، لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ غَيْرُكَ؛ فَفِي ذَلِكَ "نَفْيُ السُّمْعَةِ وَالرِّيَاءِ فِي الدُّعَاءِ وَالْعَمَلِ الَّذِي هُوَ شَرْطُ الْقَبُولِ."[2]

القصر بين: (الابتداء، والفصل):

إِذَا كَانَ (الْقَصْرُ) جَارِيًا بِالْفَصْلِ، وَالِابْتِدَاءِ؛ فَمَا الْأَعْلَى رُتْبَةً بَيَانِيَّةً فِي أَدَاءِ الْمَعْنَى؛ أَنْ يَكُونَ ﴿أَنتَ﴾ ضَمِيرَ فَصْلٍ، أَمْ يَكُونَ ضَمِيرًا مُقَدَّمًا مِنْ تَأْخِيرٍ، فِيهِ إِفَادَةُ الْقَصْرِ؟

أَحْسَبُ أَنَّ الْقَصْرَ وَإِنْ تَحَقَّقَ بِالضَّمِيرِ عَلَى كِلَا الِاعْتِبَارَيْنِ فَإِنَّ ثَمَّةَ دَلَائِلَ وَأَمَارَاتٍ يَنْمَازُ بِهَا فِي كُلٍّ مِنْهُمَا؛ هُوَ عَلَى عَدِّهِ مُقَدَّمًا مِنْ تَأْخِيرٍ يَكُونُ مِنْ رَحِمِ الْجُمْلَةِ، وَمِنْ أَرْكَانِهَا، لَيْسَ غَرِيبًا عَلَيْهَا، أَوْ رَافِدًا إِلَيْهَا.. الْأُسْلُوبُ عَلَى هَذِهِ الْمُرَاعَاةِ حَدَثَ فِيهِ تَكْرَارٌ لِلْمُسْنَدِ إِلَيْهِ؛ مَرَّةً بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ، وَأُخْرَى بِالضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي الْوَصْفِ... لَكِنَّهُ عَلَى عَدِّهِ (ضَمِيرَ قَصْرٍ) يَكُونُ رَافِدًا عَلَى الْجُمْلَةِ، وَدَاخِلًا عَلَيْهَا لِيُغَيِّرَ طَبِيعَةَ الدَّلَالَةِ، وَيَنْقُلَ الْمَعْنَى فِيهَا مِنْ مُجَرَّدِ الْإِعْلَامِ وَالْإِخْبَارِ إِلَى دَلَالَةِ الْحَبْسِ وَالْقَصْرِ!

وَعَلَى ذَلِكَ أُرَجِّحُ دَلَالَةَ الْقَصْرِ عَلَى عَدِّ الضَّمِيرِ مِنْ رَحِمِ الْجُمْلَةِ؛ مُقَدَّمًا مِنْ تَأْخِيرٍ؛ فَهَذِهِ هِيَ الرُّتْبَةُ الْأَعْلَى بَلَاغِيًّا فِي حُصُولِ دَلَالَةِ الْقَصْرِ.. فَمَقَامَاتُ الْقُرْبِ وَالطَّاعَةِ؛ وَخُصُوصًا مَقَامَ الدُّعَاءِ وَالِابْتِهَالِ مِنْ أَدْعَى الْمَقَامَاتِ لِتَكْرَارِ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى الذَّاتِ الْإِلَهِيَّةِ؛ تَلَذُّذًا فِي الْمُنَاجَاةِ وَالِابْتِهَالِ، وَإِلْحَاحًا فِي قَبُولِ الْمُنَاجَاةِ، وَاسْتِجَابَةِ الدُّعَاءِ!

---

[1] قال ابن هشام: "**هل زيدٌ قائم أم عمرو، إذا أُريد بأم المتصلة**"، المغني ٣٤٩/٢.

[2] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي؛ تح: علي عبد الباري عطية، ٣٨٣/١، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٤١٥هـ.

وَعَلَى الْقَوْلِ ذَاتِهِ يَكُونُ تَوْجِيهُ نَحْوِ هَذَا التَّرْكِيبِ إِذَا وَرَدَ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴾ [آل عمران: ٨]، وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَّا يَنبَغِي لِأَحَدٍ مِّن بَعْدِيٓ إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴾ [ص: ٣٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا وَاغْفِرْ لَنَا رَبَّنَآ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [الممتحنة: ٥].

وَأَدِرْ خَلَدَكَ وَذَائِقَتَكَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ [الدُّخَان: ٤٩] أَلَا تُبْصِرُ تَغَايُرًا وَتَبَايُنًا فِي دَلَالَةِ التَّوْكِيدِ وَالْقَصْرِ؟ أَلَسْتَ مَعِي أَنَّ مَرْتَبَةَ (الْفَصْلِ) هِيَ الْأَعْلَى بَيَانِيًّا؟ فَدَلَالَةُ الْمَعْنَى تُنَادِي عَلَى رَافِدٍ أَجْنَبِيٍّ عَنْهَا؛ لِيَقْصِرَ دَلَالَةَ الْإِسْنَادِ، أَوْ يُؤَكِّدَ الْقَصْرَ الْمُفَادَ فِيهَا؛ زِيَادَةً فِي التَّهَكُّمِ، وَإِمْعَانًا فِي الذُّلِّ وَالْهَوَانِ! فَهَذَا أَدْعَى مِنَ الْقَوْلِ بِتَقْدِيمِ الضَّمِيرِ، وَتَكْرَارِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ؛ فَمَا يَنْتُجُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ إِشَارَاتٍ يَأْبَاهُ سِيَاقُ الْآيَةِ، وَخُصُوصِيَّاتُ النَّظْمِ الْحَكِيمِ مِنْ مَعْنَى الْإِهَانَةِ فِي صِيغَةِ الْأَمْرِ، وَمَجِيئِهِ عَلَى صُورَةِ الِاسْتِعَارَةِ التَّهَكُّمِيَّةِ!

نَخْلُصُ مِنْ ذَلِكَ: إِلَى أَنَّ لِكُلٍّ مِنَ الْأَوْجُهِ الثَّلَاثَةِ طَبَائِعَ وَسِمَاتٍ، لَا تَكُونُ لِلْآخَرِ؛ ثُمَّ إِنَّهُ مَعَ اتِّفَاقِ طَرِيقَيِ (الْفَصْلِ، وَالتَّقْدِيمِ) فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْقَصْرِ، فَإِنَّهُمَا لَا يَتَطَابَقَانِ دَلَالَةً؛ فَلِكُلٍّ مِنْهُمَا مَنْزَعُهُ إِلَيْهِ؛ وَتَبْقَى الرُّتْبَةُ الْبَلَاغِيَّةُ مُتَرَقِّبَةً مُعْطَيَاتِ أَوْجُهِ الْإِعْرَابِ، وَمَا يَتَلَاءَمُ مِنْهَا مَعَ السِّيَاقِ، وَقَصْدِيَّةِ الْقَوْلِ.

(المسألة الثانية)

(المرفوع بعد الوصف بين الابتدائية والفاعلية)

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: "يَجُوزُ فِي الْمَرْفُوعِ مِنْ نَحْوِ: ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾ [إبراهيم:١٠]، وَ(مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ) الِابْتِدَائِيَّةُ وَالْفَاعِلِيَّةُ، وَهِيَ أَرْجَحُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ.

وَمِثْلُهُ كَلِمَتَا ﴿ غُرَفٌ ﴾ فِي سُورَةِ الزُّمَرِ[1]؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ الْأَوَّلَ مُعْتَمِدٌ عَلَى الْمُخْبَرِ عَنْهُ، وَالثَّانِيَ عَلَى الْمَوْصُوفِ؛ إِذِ (الْغُرَفُ) الْأُولَى مَوْصُوفَةٌ بِمَا بَعْدَهَا، وَكَذَا (نَارٌ) فِي قَوْلِ الْخَنْسَاءِ:

[وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ
كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ]

... وَمِثْلُهُ ﴿ ظُلُمَاتٌ ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ ﴾[البقرة: ١٩]؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الصِّفَةِ الْإِفْرَادُ.

فَإِنْ قُلْتَ: (أَقَائِمٌ أَنْتَ) فَكَذَلِكَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَأَوْجَبَ الْكُوفِيُّونَ فِي ذَلِكَ الِابْتِدَائِيَّةَ ...، وَمِمَّا يُقْطَعُ بِهِ عَلَى بُطْلَانِ مَذْهَبِهِمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي ﴾ [مريم: ٤٦]، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا
[إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ]

فَإِنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ الضَّمِيرَ مُبْتَدَأٌ - كَمَا زَعَمَ الزَّمَخْشَرِيُّ - فِي الْآيَةِ مُؤَدٍّ إِلَى فَصْلِ الْعَامِلِ مِنْ مَعْمُولِهِ بِالْأَجْنَبِيِّ، وَالْقَوْلَ بِذَلِكَ فِي الْبَيْتِ مُؤَدٍّ إِلَى الْإِخْبَارِ عَنِ الِاثْنَيْنِ بِالْوَاحِدِ."[2]

---

[1] من الآية رقم:٢٠.

[2] المغني، بتصرف وحذف، ٥٥٦/٢.

يَعْنِي ابْنُ هِشَامٍ – رَحِمَهُ اللهُ – أَنَّهُ مَتَى اعْتَمَدَ (الْوَصْفُ)، أَوِ (الظَّرْفُ) عَلَى اسْتِفْهَامٍ، أَوْ نَفْيٍ، أَوْ وَقَعَ خَبَرًا لِمُبْتَدَأٍ، أَوْ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ.. جَازَ فِي الِاسْمِ الْمَرْفُوعِ بَعْدَهُ الرَّفْعُ عَلَى الِابْتِدَائِيَّةِ وَمَا قَبْلَهُ خَبَرٌ، أَوْ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا بِمَا قَبْلَهُ. وَالْقَوْلُ بِالْفَاعِلِيَّةِ عِنْدَهُ أَوْلَى وَأَرْجَحُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ **الْأَصْلَ عَدَمُ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ**.[1]

وَإِذَا كَانَ هَذَا صَنِيعَهُ فِي تَجْوِيزِ الْوَجْهَيْنِ، وَتَرْجِيحِ مَا ارْتَآهُ مُرَاعَاةً لِهَذَا الْأَصْلِ؛ فَإِنَّ الْمَرْتَبَةَ الْبَلَاغِيَّةَ تَكُونُ مِنْ خِلَالِ مَا تَعْتَمِدُ عَلَيْهِ، وَتَرْتَكِنُ إِلَيْهِ مِنَ التَّبَصُّرِ فِي الْمُعْطَى الْبَيَانِيِّ لِكُلٍّ مِنَ التَّوْجِيهَيْنِ، وَتَتَبُّعِ سِيَاقِ الْوُرُودِ، ثُمَّ إِنَّهَا تُتْبِعُ ذَلِكَ بِالْكَشْفِ عَمَّا صَاحَبَ الشَّوَاهِدَ، أَوْ صَاحَبَ بَعْضَهَا مِنْ ظَوَاهِرَ أُسْلُوبِيَّةٍ؛ وَمِنْ ثَمَّ يَتَجَلَّى لَنَا الْأَوْفَقُ لِخَصَائِصِ الْكَلَامِ وَطَبِيعَتِهِ.

المعطيات البيانية للرفع على الفاعلية، والابتدائية:

وَاضِحٌ فِي شَوَاهِدِ ابْنِ هِشَامٍ أَنَّ الْمَرْفُوعَ عَلَى كِلَا التَّوْجِيهَيْنِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَعْدَ **(وَصْفٍ، أَوْ مُتَعَلَّقِ شِبْهِ جُمْلَةٍ)**؛ وَفِيمَا يَأْتِي بَيَانٌ لِلْمُعْطَى الْبَيَانِيِّ لِكُلٍّ مِنْهُمَا عَلَى كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ.

المعطى البياني
للوجهين في المرفوع بعد وصف

الرفع على الفاعلية:

إِذَا كَانَ الْوَصْفُ **(اسْمَ فَاعِلٍ)**، وَوُجِّهَ مَا بَعْدَهُ عَلَى **(الْفَاعِلِيَّةِ)** كَانَتِ الْجُمْلَةُ فِعْلِيَّةً فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهَا الِاسْمِيَّةَ؛ إِذْ إِنَّ الْوَصْفَ فِي الْحَقِيقَةِ قَائِمٌ مَقَامَ الْفِعْلِ.. وَلِذَلِكَ "لَا يَعْمَلُ حَتَّى يَعتَمِدَ عَلَى كَلَامٍ قَبلَه مِنْ مُبْتَدَأٍ، أَوْ مَوْصُوفٍ، أَوْ ذِي حَالٍ، أَو اسْتِفْهَامٍ، أَوْ نَفْيٍ؛ **وَذَلِكَ مِن قِبَلِ أَنَّ هَذِهِ الْأَمَاكِنَ لِلْأَفعَالِ، وَالْأَسْمَاءُ فِيهَا فِي تَقْدِيرِ الْأَفعَالِ.**"[2]

يَقُولُ عَبْدُ الْقَاهِرِ: "وَحَقِيقَةُ ذَلِكَ أَنَّ (قَائِمًا) فِي قَوْلِكَ: (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟) **لَمَّا كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ** لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ بِشَيْءٍ؛ إِذِ الْخَبَرُ لَا يَكُونُ مُخْبَرًا عنه؛ فَكَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (أَيَقُومُ الزَّيْدَانِ؟) لَمْ يَكُنْ لِـ(يَقُومُ) خَبَرٌ؛ لِاسْتِحَالَةِ ذَلِكَ، كَذَلِك لَا يَكُونُ لِـ(قَائِمٌ) الْكَائِنِ بِمَعنَاهُ خَبَرٌ، إِلَّا أَنَّه **لَمَّا رُفِعَ لِكونِه اسْمًا فِي اللَّفْظِ صَارَ الْفَاعِلُ كَأَنَّهُ خَبَرٌ مِنْ جِهَةِ الظَّاهِرِ لَا الْمَعْنَى.**"[3]

وَيَقُولُ ابْنُ يَعِيشٍ: "وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُمْ: (أَقَائِمٌ

---

[1] والضمير البارز في ذلك كالاسم الظاهر؛ خلافًا للكوفيين، فأوجبوا أن يكون الضمير مبتدأ مؤخرًا، وقد رد عليهم ابن هشام بالبيت والآية. ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك؛ تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ١ / ٢٦٨، ط: هجر، ط: الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م. والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي ٦٠٥/١، تحقيق: مجموعة من المحققين بمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧م.

[2] شرح المفصل للزمخشري، تأليف ابن يعيش الموصلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، ٤/ ١٠٢، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

[3] كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني؛ تح: د. كاظم بحر المرجان، ١/ ٢٤٧، ط: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، الجمهورية العراقية، ط: ١٩٨٢م.

الزَّيْدَان) إنّما أَفَادَ **نَظرًا إِلَى المَعْنَى**؛ إذ الْمَعْنَى: (أَيقُومُ الزَّيدَان؟) **فَتَمَّ الْكَلَامُ؛ لأَنَّهُ فِعْلٌ وَفَاعِلٌ**، وَ(**قَائِمٌ**) **هُنَا اسْمٌ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، وَفِعْلٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى.**"[1]

وَمِنَ الدَّلَائِلِ النَّاطِقَةِ – كَذَلِكَ– عَلَى فِعْلِيَّةِ التَّرْكِيبِ فِي الْمَعْنَى أَنَّ (**الْمُسْنَدَ**) فِي الْعَرَبِيَّةِ مَا كَانَ (**فِعْلًا، أَوْ خَبَرًا**)، وَالنُّحَاةُ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ قَالُوا: إِنَّ (قَائِمٌ) فِي قَوْلِكَ: (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟) مُسْنَدٌ، وَ(الزَّيْدَانِ) مُسْنَدٌ إِلَيْهِ[2]؛ كَذَلِكَ تَرَاهُمْ يُعْرِبُونَ مَا بَعْدَ الْوَصْفِ (**فَاعِلًا سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ**)، وَلَيْسَ الْعَكْسَ. وَهَذَا كُلُّهُ يَعْنِي بُرُوزَ جَانِبِ الْفِعْلِيَّةِ وَغَلَبَتَهَا، وَأَنَّ عَلَيْهَا مَدَارَ الْأَحْكَامِ..، وَأَنَّ اسْمِيَّةَ الْجُمْلَةِ هِيَ فِي الشَّكْلِ وَالظَّاهِرِ؛ دُونَ الْمَضْمُونِ وَالْبَاطِنِ! وَعَلَيْهِ فَالْأُسْلُوبُ يَجْرِي عَلَيْهِ مِنَ الْمَعَانِي وَالدَّلَائِلِ مَا يَجْرِي عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ.[3]

مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى أَوَدُّ الْقَوْلَ: إِنَّ تَحَقُّقَ دَلَالَةِ (**الثُّبُوتِ وَالدَّوَامِ**) فِي اسْمِ الْفَاعِلِ – عُمُومًا – هِيَ مُقَابَلَةٌ (**لِلْحُدُوثِ وَالتَّجَدُّدِ**) فِي (الْفِعْلِ)، وَلَيْسَتْ عَلَى إِطْلَاقِهَا؛ إِذْ إِنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ لَوْ قِيسَ بِغَيْرِهِ فِي هَذِهِ الدَّلَالَةِ كَالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ – مَثَلًا – لَوَجَدْنَاهُ يَدُلُّ عَلَى الْحُدُوثِ؛ تَأَمَّلْ قَوْلَ جَارِ اللهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ **فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ** ﴾ [هود: ١٢]، "فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ عَدَلَ عَنْ (**ضَيِّق**) إِلَى (**ضَائِق**)؟ قُلْتُ: لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ ضِيقٌ عَارِضٌ غَيرُ ثَابِتٍ، لِأَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ أَفْسَحَ النَّاسِ صَدْرًا. وَمِثْلُه قَوْلُكَ: (زيدٌ **سيِّدٌ وجوَادٌ**)، تُرِيدُ السِّيَادَةَ وَالجَوَادَ الثَّابِتَيْنِ الْمُسْتَقِرَّيْنِ، فَإِذَا أَرَدْتَ الحُدُوثَ قُلْتَ: (**سَائِدٌ، وَجَائِدٌ**)."[4]

يَنْتُجُ عَنْ هَذَا: أَنَّ دَلَالَةَ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى الثُّبُوتِ وَالدَّوَامِ دَلَالَةٌ غَيْرُ مُطْلَقَةٍ، فَكَيْفَ إِذَا وُضِعَ اسْمُ الْفَاعِلِ مَوْضِعَ الْفِعْلِ (بِأَنْ كَانَ وَصْفًا)، وَجَرَتْ عَلَيْهِ أَحْكَامُهُ، وَأُعْرِبَ مَا بَعْدَهُ فَاعِلًا؟! إِنَّ الْمُعْطَى الْبَيَانِيَّ لِلتَّرْكِيبِ – حِينَئِذٍ– لَا يَعْدُو أَنْ يَكُونَ مُعْطَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ؛ فَيَأْخُذُ حُكْمَهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى الْحُدُوثِ وَالتَّجَدُّدِ.

الرفع على الابتدائية:

ابْتِدَائِيَّةُ مَا بَعْدَ الْوَصْفِ يَعْنِي أَنَّ الْجُمْلَةَ فِيهِ مُتَعَيَّنَةٌ لِلِاسْمِيَّةِ؛ شَكْلًا وَمَضْمُونًا؛ فَتَحْمِلُ دَلَائِلَهَا مِنْ مَعْنَى الثُّبُوتِ وَالدَّوَامِ؛ فَـ"مَوْضُوعُ الِاسْمِ عَلَى أَنْ يُثْبَتَ بِهِ الْمَعْنَى لِلشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْتَضِيَ تَجَدُّدَهُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ... فَإِذَا قُلْتَ: (زَيدٌ مُنْطَلِقٌ)، فَقَدْ أَثْبَتَّ الِانْطِلَاقَ فِعْلًا لَهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تَجْعَلَهُ يَتَجَدَّدُ وَيَحْدُثُ مِنْهُ شَيْئًا فَشَيْئًا،

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٤٣، وانظر: المقاصد الشافية ١/ ٦٠٠.

[2] ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٢٨.

[3] وفي قول الشاعر:

أقاطنٌ قومُ سلمى أم نَووا ظَعنا
إنْ يَظعنوا فعجيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنا

يقول العيني:" (**قاطن**) مبتدأ، (**قوم سلمى**) فاعله؛ قد سدَّ مسدَّ الخبر؛ **لأنه مع الوصف في قوة الفعل، فلذلك حسن عطف الفعل وفاعله عليهما**، بأم المعادلة (**أم نَووا ظَعنا**)". شرح الشواهد للعيني (مطبوع مع حاشية الصبان) ١/٣٣٠، ط: المكتبة التوفيقية، د.ت.

[4] الكشاف ٢/٢٦١، وانظر: معاني الأبنية في العربية د. فاضل صالح السامرائي، ص٤٢. ط: دار عمار، الأردن، ط: الثانية ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

بَلْ يَكُونُ الْمَعْنَى فِيهِ كَالْمَعْنَى فِي قَوْلِكَ: (زَيْدٌ طَوِيلٌ)، وَ(عَمْرٌو قَصِيرٌ)."[1]

أَضِفْ لِذَلِكَ أَمْرًا لَهُ شَأْنُهُ وَأَهَمِّيَّتُهُ عِنْدَ الْبَيَانِيِّينَ؛ هُوَ أَنَّ مَبْنَى الْجُمْلَةِ يَكُونُ قَائِمًا عَلَى أُسْلُوبِ (التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ)، وَتَأْخِيرُ الْمُبْتَدَأِ وَتَقْدِيمُ الْخَبَرِ وَرَاءَهُ غَايَةٌ وَمَقَاصِدُ تُلْتَقَطُ مِنْ خَوَافِي السِّيَاقِ؛ يَأْتِي عَلَى رَأْسِ هَذِهِ الْمَقَاصِدِ **(التَّقْوِيَةُ وَالِاهْتِمَامُ، أَوِ التَّخْصِيصُ)**؛ فَإِذَا مَا صَاحَبَ التَّقْدِيمَ ظَاهِرَةٌ أُسْلُوبِيَّةٌ؛ كَالِاسْتِفْهَامِ، وَالنَّفْيِ.. كَانَ ذَلِكَ أَدْعَى لِلْوُقُوفِ، وَأَوْجَبَ لِلتَّأَمُّلِ؛ يَقُولُ الْإِمَامُ الطَّاهِرُ: "الْمَصِيرُ إِلَى مِثْلِ هَذَا النَّظْمِ فِي نَظَرِ الْبُلَغَاءِ هُوَ مُقْتَضَى كَوْنِ الْمَقَامِ يَتَطَلَّبُ **جُمْلَةً اسْمِيَّةً لِلدَّلَالَةِ عَلَى ثَبَاتِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَيَتَطَلَّبُ الِاهْتِمَامَ بِالْوَصْفِ؛ دُونَ الِاسْمِ لِغَرَضٍ يُوجِبُ الِاهْتِمَامَ بِهِ**، فَيَلْتَجِئُ الْبَلِيغُ إِلَى الْإِتْيَانِ بِالْوَصْفِ أَوَّلًا، وَالْإِتْيَانِ بِالِاسْمِ ثَانِيًا."[2]

(المعطى البياني للتوجيهين في المرفوع بعد شبه الجملة)

شِبْهُ الْجُمْلَةِ لَهُ مُتَعَلَّقٌ؛ تَقْدِيرُهُ: **(كَائِنٌ، أَوْ مُسْتَقِرٌّ)**، أَوْ **(كَانَ، أَوِ اسْتَقَرَّ)**، "وَاخْتُلِفَ فِي الْأَوْلَى مِنْهُمَا، فَرَجَّحَ ابْنُ مَالِكٍ، وَغَيْرُهُ تَقْدِيرَ اسْمِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْخَبَرِ الْإِفْرَادُ ...، وَرَجَّحَ ابْنُ الْحَاجِبِ؛ تَبَعًا لِلزَّمَخْشَرِيِّ وَالْفَارِسِيِّ تَقْدِيرَ الْفِعْلِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْعَمَلِ."[3]

وَأَحْسَبُ أَنَّهُ مَا دَامَ فِي الْأَمْرِ مُتَّسَعٌ فَالتَّقْدِيرَانِ مُحْتَمَلَانِ؛ تَبَعًا لِطَبِيعَةِ السِّيَاقِ وَدَلَالَتِهِ؛ فَـ"إِذَا أُرِيدَ الْحُدُوثُ قُدِّرَ فِعْلٌ بِحَسَبِ الزَّمَنِ، وَإِذَا أُرِيدَ الثُّبُوتُ قُدِّرَ اسْمٌ، فَإِذَا قُلْتَ: (الْأَرْضُ كَالْكُرَةِ)، فَلَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ فِعْلٍ (اسْتَقَرَّتْ)؛ لِأَنَّهُ يَعْنِي أَنَّهَا كَانَتْ عَلَى غَيْرِ ذَاكَ، فَاسْتَقَرَّتِ الْآنَ عَلَى هَذَا، وَلَا يَحْسُنُ تَقْدِيرُ (تَكُونُ، أَوْ تَسْتَقِرُّ) لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْحُدُوثِ وَالتَّجَدُّدِ، وَإِنَّمَا هَذَا أَمْرٌ ثَابِتٌ فَتُقَدَّرُ (كَائِنَةٌ). وَمِثْلُهُ (الْحَمْدُ لِلَّهِ) فَإِنَّهُ لَا يَحْسُنُ تَقْدِيرُ (اسْتَقَرَّ)، بَلِ الْأَوْلَى أَنْ يُقَدَّرَ (كَائِنٌ)، وَإِذَا قُلْنَا: (السَّفَرُ غَدًا) صَحَّ فِيهِ تَقْدِيرُ (يَكُونُ)، وَهُوَ الْأَوْلَى، أَوِ (كَائِنٌ) إِذَا نَوَيْتَ ثُبُوتَهُ."[4]

وَاتِّسَاعُ التَّقْدِيرِ، وَاحْتِمَالِيَّةُ الْأَمْرَيْنِ مَعًا فِيهِ تَوَاؤُمٌ مَعَ طَبِيعَةِ اللُّغَةِ، وَانْفِتَاحٌ مَعَ طَبِيعَةِ الْمَعَانِي، وَانْسِجَامٌ مَعَ خُصُوصِيَّاتِ السِّيَاقِ!

<u>لَكِنَّهُ ثَمَّةَ تَسَاؤُلٌ – وَهُوَ مَا تُعْنَى بِهِ الدِّرَاسَةُ – مَاذَا عَنْ طَبِيعَةِ الْمُتَعَلَّقِ إِذَا كَانَ شِبْهُ الْجُمْلَةِ مُعْتَمَدًا، وَجَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ؟</u>

إِنَّهُ حَالَ إِعْرَابِهِ مُبْتَدَأً، وَمَا بَعْدَهُ فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ – وَهَذَا مَا يُرَجِّحُهُ ابْنُ هِشَامٍ – يَتَمَحَّضُ التَّقْدِيرُ لِلْفِعْلِ **(كَانَ، أَوِ اسْتَقَرَّ)**؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ وَقَعَ مَوْقِعَ الْفِعْلِ، فَيُجْرَى عَلَيْهِ مُعْطَيَاتُ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْحُدُوثِ وَالتَّجَدُّدِ. وَفِي إِعْرَابِهِ خَبَرًا مُقَدَّمًا، وَمَا بَعْدَهُ

---

[1] دلائل الإعجاز بتصرف وحذف، ص١٧٤.

[2] التحرير والتنوير، بتصرف، ١٦/ ١١٩.

[3] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي؛ شرح وتحقيق: أ.د/ عبدالعال سالم مكرم، ١/ ٣٧٥، ٣٧٦، ط: عالم الكتب، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.

[4] معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، بتصرف، وحذف١/١٨٩، ١٩٠، ط: دار الفكر– عمان، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ جَازَ أَنْ يُصْرَفَ – حِينَئِذٍ– مُتَعَلَّقَهُ إِلَى (كَائِنٍ، أَوِ مُسْتَقِرٍّ)، أَوْ (كَانَ، أَوِ اسْتَقَرَّ)، فَيَكُونُ اسْمًا، أَوْ فِعْلًا؛ وَذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى سِيَاقِ الْقَوْلِ، وَمَا يَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ.

ظواهر أسلوبية صاحبت الشاهد:

اِسْتَشْهَدَ ابْنُ هِشَامٍ **بِستَّةِ شَوَاهِدَ**؛ مِنْهَا **ثَلَاثَةُ شَوَاهِدَ** تَحْتَوِي عَلَى أُسْلُوبَيِ **(الِاسْتِفْهَامِ، وَالنَّفْيِ)**؛ جَاءَ (الِاسْتِفْهَامُ) فِي شَاهِدَيْنِ، وَ(النَّفْيُ) فِي شَاهِدٍ وَاحِدٍ، وَالْأُسْلُوبَانِ لَهُمَا عِنْدَ شَيْخِ الْبَلَاغِيِّينَ حَدِيثٌ وَافِرٌ وَافٍ فِي طَبِيعَةِ بِنَاءِ الْأَسَالِيبِ مَعَهُمَا، وَفَوَارِقِ الْمَعَانِي فِي ذَلِكَ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا؛ حَيْثُ "لَا يَستَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَمْتَنِعَ من التَّفرِقَةِ بَينَ تَقْدِيمِ مَا قُدِّمَ فِيهَا، وَتَرْكِ تَقدِيمِهِ."[1]

المرتبة البلاغية لأحد وجهي الإعراب:

إِنَّهُ مِنْ خِلَالِ الْوُقُوفِ عَلَى الْمُعْطَى الْبَيَانِيِّ لِوَجْهَيِ الْإِعْرَابِ فِي كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ، كَذَلِكَ مَا يُصَاحِبُ الشَّاهِدَ مِنْ ظَوَاهِرَ أُسْلُوبِيَّةٍ؛ أَضِفْ لِذَلِكَ تَبَصُّرَ الشَّاهِدِ فِي سِيَاقِهِ، وَتَمَلِّيَ سِبَاقِهِ وَلِحَاقِهِ= يُمْكِنُ الْوُقُوفُ عَلَى أَيِّ التَّوْجِيهَيْنِ أَعْلَى مَرْتَبَةً بَلَاغِيَّةً!

وَلَيَكُنِ الْحَدِيثُ – أَوَّلًا – عَنِ الْمَرْتَبَةِ الْبَلَاغِيَّةِ لِأَحَدِ وَجْهَيِ الْإِعْرَابِ فِي شَوَاهِدِ الْمَرْفُوعِ بَعْدَ الْوَصْفِ، أُتْبِعُهُ بِالْحَدِيثِ عَنْ شَوَاهِدِ الْمَرْفُوعِ بَعْدَ شِبْهِ الْجُمْلَةِ.

(المرتبة البلاغية لوجهي الإعراب في المرفوع بعد الوصف)

الشَّاهِدُ الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ **أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي** ﴾ [مريم: ٤٦]

الشَّاهِدُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ﴿٤١﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْـًٔا ﴿٤٢﴾ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي قَدْ جَآءَنِي مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَٱتَّبِعْنِيٓ أَهْدِكَ صِرَٰطًا سَوِيًّا ﴿٤٣﴾ يَٰٓأَبَتِ لَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ عَصِيًّا ﴿٤٤﴾ يَٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَٰنِ وَلِيًّا ﴿٤٥﴾ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۖ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ۖ وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾ [مريم: ٤١، ٤٦]

مُخْتَارُ الشَّاهِدِ عِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ الرَّفْعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، الَّتِي تَسُدُّ مَسَدَّ الْخَبَرِ. وَجَعْلُ الْوَصْفِ خَبَرًا مُقَدَّمًا مَرْجُوحٌ عِنْدَهُ[2]؛ وَذَلِكَ مُرَاعَاةً لِمَا بُنِيَ عَلَيْهِ التَّرْجِيحُ مِنْ أَصْلٍ؛ وَمِنْ ثَمَّ عَابَ عَلَى جَارِ اللهِ قَوْلَهُ: **(إِنَّ الْوَصْفَ مُقَدَّمٌ مِنْ تَأْخِيرٍ)**![3]

---

[1] دلائل الإعجاز، ص١١١.

[2] قوله: (عَنْ آلِهَتِي) معمول لـــ(رَاغِبٌ)؛ فيلزم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي؛ لأن (أَنْتَ) أجنبي من (رَاغِبٌ)؛ لأنه مبتدأ، فليس لـــ(رَاغِبٌ) عمل فيه؛ لأن الخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح، وأما على الوجه الراجح؛ وهو جعل (أَرَاغِبٌ) مبتدأ، و(أَنْتَ) فاعل سد مسد الخبر فلا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي؛ لأن (أَنْتَ) فاعل لـــ(رَاغِبٌ)، فليس بأجنبي منه. ينظر: حاشية الشمني على مغني ابن هشام، ٢١٥/٢، ط: محمد أفندي مصطفى؛ د. ت، البحر المحيط لأبي حيان؛ تح: صدقي محمد جميل٢٧٠/٧، ط: دار الفكر – بيروت، ط:١٤٢٠هـ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي؛ تح: د. أحمد محمد الخراط، ٦٠٦/٧، ط: دار القلم، دمشق.

[3] وانظر في ذلك: حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني؛

اخْتَارَ جَارُ اللهِ ابْتِدَائِيَّةَ مَا بَعْدَ الْوَصْفِ، وَأَنَّهُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ؛ وَدُونَكَ عَذْبَ كَلَامِهِ، وَرَائِعَ مَنْطِقِهِ: "لَمَّا أَطْلَعَهُ عَلَى سَمَاجَةِ صُورَةِ أَمْرِهِ، وَهَدَمَ مَذْهَبَهُ بِالْحُجَجِ الْقَاطِعَةِ، وَنَاصَحَهُ الْمُنَاصَحَةَ الْعَجِيبَةَ مَعَ تِلْكَ الْمُلَاطَفَاتِ، أَقْبَلَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ بِفَظَاظَةِ الْكُفْرِ، وَغِلْظَةِ الْعِنَادِ، فَنَادَاهُ بِاسْمِهِ، وَلَمْ يُقَابِلْ ﴿ يَٰٓأَبَتِ ﴾ بِـ(يَا بُنَيَّ)، وَقَدَّمَ الْخَبَرَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾؛ **لِأَنَّهُ كَانَ أَهَمَّ عِنْدَهُ، وَهُوَ عِنْدَهُ أَعْنَى، وَفِيهِ ضَرْبٌ مِنَ التَّعَجُّبِ وَالْإِنْكَارِ لِرَغْبَتِهِ عَنْ آلِهَتِهِ، وَأَنَّ آلِهَتَهُ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَرْغَبَ عَنْهَا أَحَدٌ**. وَفِي هَذَا سُلْوَانٌ وَتَلَجٌ لِصَدْرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَمَّا كَانَ يَلْقَى مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ مِنْ كُفَّارِ قَوْمِهِ."[1]

نَقَلْتُ نَصَّ جَارِ اللهِ – طَيَّبَ اللهُ ثَرَاهُ – كَامِلًا؛ دُونَ الِاكْتِفَاءِ فِي ذَلِكَ بِتَوْجِيهِهِ مَحِلَّ الشَّاهِدِ؛ لِأَنَّ النَّصَّ كَامِلًا يُبْرِزُ وِجْهَةَ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَيُبَيِّنُ حُجِّيَّةَ قَوْلِهِ، وَعِلَّةَ مُخَالَفَتِهِ مَعْهُودَ صَنِيعِ النُّحَاةِ!

بِنَاءُ جُمْلَةِ الشَّاهِدِ ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي ﴾ جَاءَ عَلَى طَرِيقَةِ الِاسْتِفْهَامِ الْإِنْكَارِيِّ التَّوْبِيخِيِّ..، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُنْكَرَ هُوَ الَّذِي يَلِي الْهَمْزَةَ؛ أَيًّا كَانَ نَوْعُهُ. وَ(**الرَّغْبَةُ عَنِ الْآلِهَةِ**) وَلِيَتِ الْهَمْزَةَ؛ فَهِيَ مَحِلُّ الْإِنْكَارِ وَالتَّوْبِيخِ؛ سَوَاءً أَكَانَتْ مُبْتَدَأً؛ وَمَا بَعْدَهَا فَاعِلٌ، أَمْ كَانَتْ خَبَرًا مُقَدَّمًا؛ وَمَا بَعْدَهَا مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ.. وَإِلَى هُنَا لَا خِلَافَ بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ!

فَإِذَا مَا أَرَدْنَا أَنْ نَتَقَدَّمَ خُطْوَةً أُخْرَى مَعَ الْمَعْنَى؛ مِنْ حَيْثُ قُوَّةُ الْإِنْكَارِ وَالتَّوْبِيخِ فِي الرَّغْبَةِ عَنِ الْآلِهَةِ مِنْ عَدَمِهِ؛ **فَثَمَّةَ تَسَاؤُلٌ**: هَلْ كَانَ إِنْكَارُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام عَلَى إِبْرَاهِيمَ إِنْكَارًا خَالِيًا مِنَ الشِّدَّةِ عَلَيْهِ وَالْحِدَّةِ؛ أَمْ كَانَ إِنْكَارًا مُمْتَلِئًا بِهَا، وَقَائِمًا عَلَيْهَا؟

أَحْسَبُ أَنَّ ذَلِكَ الْأَمْرَ هُوَ مَكْمَنُ الْقَوْلِ، وَأَنَّ ذَلِكَ كَانَ مَحَطَّ عَقْلِيَّةِ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَمَصَبَّ تَفْكِيرِهِ؛ وَبِنَاءً عَلَيْهِ كَانَ قَوْلُهُ وَتَوْجِيهُهُ!

إِنَّ التَّفَرُّسَ فِي سِيَاقِ الشَّاهِدِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام مَا نَهَى أَبَاهُ، وَمَا رَغَّبَهُ عَنْ آلِهَتِهِ بِحُجَّةٍ، أَوْ حُجَّتَيْنِ.. أَوْ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْهُ مَرَّةً، أَوْ مَرَّتَيْنِ؛ إِنَّمَا تَعَدَّدَتِ الْحُجَجُ، وَتَنَوَّعَتِ الْبَرَاهِينُ فِي ضُرُوبِهَا وَمَسَالِكِهَا؛ مَعَ قَطْعِيَّتِهَا، وَعَدَمِ ظَنِّيَّتِهَا، وَأَنَّ ذَلِكَ تَكَرَّرَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام!

وَتَأَمَّلْ بَدِيعَ عِبَارَةِ الزَّمَخْشَرِيِّ:(**لَمَّا أَطْلَعَهُ عَلَى سَمَاجَةِ صُورَةِ أَمْرِهِ، وَهَدَمَ مَذْهَبَهُ بِالْحُجَجِ الْقَاطِعَةِ**)؛ وَمِنْ ثَمَّ قُوبِلَ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام بِحِدَّةٍ فِي الْإِنْكَارِ وَالتَّوْبِيخِ، هَذِهِ الْحِدَّةُ الَّتِي تَعْكِسُ مَا كَانَ عَلَيْهِ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام مِنْ شِدَّةِ حِرْصٍ فِي تَرْغِيبِ أَبِيهِ عَنْ آلِهَتِهِ، ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْحِدَّةَ فِي الْإِنْكَارِ بِالْفِعْلِ اسْتَتْبَعَهَا حِدَّةُ تَوَعُّدٍ بِالْفِعْلِ: ﴿.. لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾.

أَيْ إِنَّ الْإِنْكَارَ وَالتَّوْبِيخَ كَانَ مُمْتَلِئًا شِدَّةً وَحِدَّةً؛ مُقَابَلَةً بِشِدَّةِ حِرْصِ إِبْرَاهِيمَ فِي دَعْوَتِهِ عليه السلام بِإِقَامَةِ الْأَدِلَّةِ وَالْبَرَاهِينِ..

وَهُنَا يَحْضُرُ مَكْمَنُ التَّوْجِيهِ وَلُبَابُهُ.. مَا الَّذِي يَعْكِسُ هَذِهِ الْحِدَّةَ، وَتِلْكَ الشِّدَّةَ فِيهِ؟ أَنْ

تح: طه عبد الرؤف سعد، ط: المكتبة التوفيقية، ١/ ٢٨١.

[1] الكشاف٢/٥١١.

يَكُونَ مَدْخُولُ الْإِنْكَارِ عَلَى الْأَصْلِ الْوَضْعِيِّ لِلْجُمْلَةِ؛ **(عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهُ مُبْتَدَأٌ)**، أَمْ يَكُونُ مَدْخُولُهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنْ رُتْبَتِهِ مِنْ أَجْلِ دُخُولِهِ عَلَيْهِ **(عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهُ خَبَرٌ)**؟

قُلْتُ: قَالَ رِجَالَاتُ الْبَيَانِ: إِنَّ طَلَبَ الشُّكْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ**﴾ [الأنبياء: ٨٠] أَدَلُّ عَلَى طَلَبِهِ مِنْ: **(أَفَأَنْتُمْ شَاكِرُونَ)**؛ "لِأَنَّ تَرْكَ الْفِعْلِ مِنْ (هَلْ) أَدَلُّ عَلَى كَمَالِ الْعِنَايَةِ لِتَحْوِيلِهِ عَنْ أَصْلِهِ؛ بِخِلَافِ الْهَمْزَةِ."(١)

أَرَدتُّ أَنْ أَلْفِتَ إِلَى أَصْلٍ فِي الْمَوْرُوثِ الْبَيَانِيِّ؛ وَهُوَ أَنَّ تَحَقُّقَ الْمَعْنَى – وَالْكَلَامُ جَارٍ عَلَى أَصْلِ وَضْعِهِ – يَتَبَايَنُ مَعَ تَحَقُّقِهِ؛ وَثَمَّةَ تَغَايُرٌ فِي مَسَارِ مُفْرَدَاتِهِ، وَعَوَارِضِ تَرْكِيبِهِ!! الْأُسْلُوبُ – وَالْحَالَةُ هَذِهِ – يَكُونُ أَدْعَى إِلَى الْمَعْنَى، وَأَدَلَّ عَلَيْهِ، وَأَرْغَبَ إِلَيْهِ!

وَمِنْ ثَمَّ فَإِنَّ إِيلَاءَ هَمْزَةِ الْإِنْكَارِ وَالتَّوْبِيخِ **(الرَّغْبَةَ عَنِ الْآلِهَةِ)**، وَقَدْ خَالَفَتْ رُتْبَتَهَا يَكُونُ أَدَلَّ عَلَى شِدَّةِ الْإِنْكَارِ وَزِيَادَتِهِ، وَهَذَا مَا عَنَاهُ جَارُ اللهِ فِي قَوْلِهِ: **(لِأَنَّهُ كَانَ أَهَمَّ عِنْدَهُ، وَهُوَ عِنْدَهُ أَعْنَى)**، وَقَدْ كَانَ الشِّهَابُ وَاعِيًا بِعِبَارَةِ جَارِ اللهِ؛ يَقُولُ كَاشِفًا عَنْ مَكْنُونِ دَلَالَتِهَا؛ مُفْصِحًا عَمَّا تَرْمِي إِلَيْهِ: "**وَلَا خَفَاءَ أَنَّ زِيَادَةَ الْإِنْكَارِ إِنَّمَا نَشَأَ مِنْ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ**؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْهَا، لَا طَالِبٌ لَهَا، رَاغِبٌ فِيهَا؛ مُنَبِّهًا لَهُ عَلَى الْخَطَأِ فِي صُدُوفِهِ ذَلِكَ، وَلَوْ قِيلَ: أَتَرْغَبُ لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذَا الْبَابِ فِي شَيْءٍ"(٢)، "فَدَلَّ النَّظْمُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ أَبَا إِبْرَاهِيمَ يُنْكِرُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ تَمَكُّنَ الرَّغْبَةِ عَنْ آلِهَتِهِمْ مِنْ نَفْسِهِ، وَيَهْتَمُّ بِأَمْرِ الرَّغْبَةِ عَنِ الْآلِهَةِ؛ لِأَنَّهَا مَوْضِعُ عَجَبٍ."(٣)

مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى ثَبَتَ أَنَّ الْمُعْطَى بَيَانِيًّا حَالَةَ إِعْرَابِ مَا بَعْدَ الْوَصْفِ مُبْتَدَأً يَجْعَلُ دَلَالَةَ الْجُمْلَةِ اسْمِيَّةً لَفْظًا وَمَعْنًى، دَالَّةً عَلَى مَعْنَى الثُّبُوتِ، وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ تَتَعَانَقُ مَعَ الدَّلَالَةِ ذَاتِهَا فِي الْقَوْلِ إِنَّ مَدْخُولَ الْإِنْكَارِ مُقَدَّمٌ مِنْ تَأْخِيرٍ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى ثُبُوتِ الْإِنْكَارِ وَلُزُومِهِ.

وَعَلَيْهِ: فُمْخْتَارُ ابْنِ هِشَامٍ فِي رَفْعِ مَا بَعْدَ الوَصْفِ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ غَيْرُ مُخْتَارٍ! فَلَا يُؤَازِرُهُ مُعْطَاهُ الْبَيَانِيُّ! وَلَا يُعَاضِدُهُ سِيَاقُ الشَّاهِدِ وَلِحَاقُهُ!

وَالْأَعْلَى رُتْبَةً بَلَاغِيَّةً مَا اخْتَارَ جَارُ اللهِ؛ فَقَدْ كَانَ مُخْتَارُهُ مِنْ فِقْهِ بَصِيرَتِهِ بِعَوَارِضِ التَّرَاكِيبِ، وَنُفُوذِهِ إِلَى سِيَاقِ الشَّاهِدِ، "**وَلِلهِ دَرُّهُ، وَإِنْ ضَاعَ بَيْنَ أَكْثَرِ النَّاظِرِينَ دُرُّهُ!**"(٤)

<u>الشَّاهِدُ الثَّانِي:</u>

قَوْلُ الشَّاعِرِ:(٥)

---

(١) عروس الأفراح؛ (ضمن شروح التلخيص) ٢٦٩/٢، ط: دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

(٢) حاشيه الشهاب ٦/ ١٦٢، وانظر: روح المعاني ٤١٦/٨.

(٣) التحرير والتنوير، ١٦/ ١١٩.

(٤) السابق، والصفحة نفسها.

(٥) البيت مع كثرة الاستشهاد به في هذا الباب مجهول القائل. ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي؛ تح: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق ٧/ ١٨٥، ط: دار المأمون، ط: الثانية، ١٤٠٧هـ ١٩٨٨م، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب ٣٠٧/٧، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا
[إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ]

الشَّاعِرُ يُخَاطِبُ صَدِيقَيْهِ: أَيُّهَا الصَّدِيقَانِ، إِذَا لَمْ تَكُونَا مَعِي عَلَى عَدُوِّي، وَلَمْ تُقَاطِعَا مَنْ أُقَاطِعُ مِنَ النَّاسِ مِنْ أَجْلِي؛ فَإِنَّكُمَا لَمْ تَفِيَا بِمَا بَيْنَنَا مِنْ عَهْدِ الصَّدَاقَةِ وَالْوِدَادِ.

وَإِذَا كَانَ ابْنُ هِشَامٍ – رَحِمَهُ اللهُ – رَجَّحَ وَجْهَ الْفَاعِلِيَّةِ؛ بِنَاءً عَلَى أَصْلٍ تَرْجِيحِيٍّ عِنْدَهُ، فَإِنَّ عِلْمَ دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَذْكُرَ مَرْتَبَةً بَلَاغِيَّةً لِأَحَدِ وَجْهَيِ الْإِعْرَابِ؛ وَذَلِكَ لِغِيَابِ أَصْلٍ أَصِيلٍ لَا يُمْكِنُ الْعَمَلُ، أَوْ إِعْطَاءُ رُتْبَةٍ دُونَ وُجُودِهِ؛ وَهُوَ **(سِيَاقُ الشَّاهِدِ)**؛ وَلَا يُمْكِنُنِي اسْتِدْعَاؤُهُ وَإِحْضَارُهُ؛ إِذْ إِنَّ الشَّاهِدَ مَجْهُولُ الْقَائِلِ، وَبِتَتَبُّعِهِ فِي مُؤَلَّفَاتِ الشَّوَاهِدِ النَّحْوِيَّةِ، وَمَعَاجِمِهَا لَمْ أَعْثُرْ لَهُ عَلَى أَبْيَاتٍ قَبْلَهُ، أَوْ بَعْدَهُ!

لَكِنَّهُ يُمْكِنُ الْقَوْلُ: إِنَّ مُخَاطَبَةَ الشَّاعِرِ صَدِيقَيْهِ إِنْ كَانَتْ مَسْبُوقَةً بِنَوْعِ لَوْمٍ، أَوْ عَتْبٍ قَبْلَهَا فِي عَدَمِ الْوَفَاءِ لَهُ..؛ أَعْنِي بِذَلِكَ حُضُورَ انْتِفَاءِ الْوَفَاءِ فِي سِيَاقِ الشَّاهِدِ، وَظُهُورَهُ وَشُيُوعَهُ كَانَ الْقَوْلُ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ؛ وَذَلِكَ لِبُرُوزِ انْتِفَاءِ الْوَصْفِ، فَكَانَ تَقْدِيمُهُ وَتَسْلِيطُ النَّفْيِ عَلَيْهِ. أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِذَلِكَ حُضُورٌ قَبْلَ الشَّاهِدِ؛ فَالتَّوْجِيهُ جَارٍ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ لِلْوَصْفِ؛ فَلَيْسَ فِي سِيَاقِ الْقَوْلِ مَا يُرْشِدُ إِلَى التَّقْدِيمِ.

المرتبة البلاغية لوجهي الإعراب في المرفوع بعد شبه الجملة

الشَّاهِدُ الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم:١٠]

الشَّاهِدُ مِن قَوْلِه تَعَالَى:﴿ ۞ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى...﴾ [إبراهيم:١٠]

النَّاظِرُ فِي تَوجِيهَاتِ جَمْهَرَةِ المُفَسِّرِينَ – عَلَى تَنَوُّعِ مَشَارِبِهم – يَرى أَنَّهُم صَبُّوا اهْتِمَامَهُم عَلى بَيَانِ مَعْنَى الاسْتِفْهَام، وَعِلَّةِ دُخُولِ الهَمزَةِ **(عَلَى الظَّرْف، لَا عَلَى الشَّكّ)**؛ قَالَ أَبُوحَيَّان: "وَدَخَلَتْ هَمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ الَّذِي مَعْنَاهُ الْإِنْكَارُ عَلَى الظَّرْفِ الَّذِي هُوَ خَبَرٌ عَنْ الْمُبْتَدَأِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَيْسَ فِي الشَّكِّ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَشْكُوكِ فِيهِ، وَأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ الشَّكَّ لِظُهُورِ الْأَدِلَّةِ وَشَهَادَتِهَا عَلَيْهِ."[1]

وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى الْخِلَافِ فِي الْقَوْلِ بِأَنَّ الظَّرْفَ مُقَدَّمٌ مِنْ تَأْخِيرٍ، أَوْ قَائِمٌ عَلَى أَصْلِهِ سِوَى النَّحْوِيِّينَ مِنْهُمْ، وَخِلَافُهُمْ قَائِمٌ عَلَى عِلَّةِ صِنَاعَةٍ؛ بَعِيدًا عَنْ خُصُوصِيَّاتِ السِّيَاقِ، وَمُعْطَيَاتِ كُلِّ وَجْهٍ لِلْمَعْنَى![2]

١٤٧١هـ ١٩٩٦م، شرح الشواهد الشعرية في أُمَّاتِ الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شراب ٢/ ٦٣، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٧م.

(١) البحر المحيط ٦/ ٤١٤، وانظر: الدر المصون ٧٥/٧، تفسير البيضاوي ١٩٤/٣، التحرير والتنوير ١٩٨/١٣.

(٢) فعند **أبي حيان** ﴿أَفِي اللَّهِ﴾ خبر مقدم، و﴿شَكٌّ﴾ مبتدأ مؤخر، و﴿فَاطِرِ﴾ صفة للظرف، قال: "وَلَا يَضُرُّ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ وَصِفَتِهِ بِمِثْلِ هَذَا الْمُبْتَدَأِ". في حين ذهب **تلميذه السمين** إلى تعيين أن يكون ﴿فَاطِرِ﴾ فاعل للظرف، وأنه ينبغي أن

وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَقِفَ مَعَ **الظَّرْفِ الَّذِي هُوَ مَحِلُّ الْإِنْكَارِ وَالتَّوْبِيخِ** لِلْقَوْلِ بِمَوْقِعِهِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا، وَرُتْبَةِ ذَلِكَ بَلَاغِيًّا، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَتَّسِعَ النَّظْرَةُ لِتَشْمَلَ سِيَاقَ الشَّاهِدِ، وَمُكَوِّنَاتِهِ؛ لِنَرَى أَيَّ المُعْطَيَاتِ – تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا – تَتَسَاوَقُ مَعَهُ؛ وَمِنْ ثَمَّ الْقَوْلُ بِالْمَرْتَبَةِ الْبَلَاغِيَّةِ!

وَبَدَاءَةُ السِّيَاقِ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ وَذَكِّرْهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ** ...﴾ [إبراهيم: ٥]؛ فلَمَّا بَيَّنَ ﷻ أَنَّهُ أَرْسَلَ مُحَمَّدًا ﷺ إِلَى النَّاسِ لِيُخْرِجَهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ، ﴿**الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ** ...﴾ [إبراهيم:١] أَتْبَعَ ذَلِكَ بِشَرْحِ بِعْثَةِ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ إِلَى أَقْوَامِهِمْ؛ تَصْبِيرًا لِلرَّسُولِ ﷺ عَلَى أَذَى قَوْمِهِ، وَإِرْشَادًا لَهُ إِلَى كَيْفِيَّةِ مُكَالَمَتِهِمْ وَمُعَامَلَتِهِمْ.[١]

وَيَأْتِي خِطَابُ مُوسَى ﷺ لِقَوْمِهِ يُخَوِّفُهُمْ بِهَلَاكِ مَنْ تَقَدَّمَهُمْ مِنَ الْأُمَمِ، ﴿**أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ** ...﴾ [إبراهيم: ٩]، فَقَدْ كَانُوا مَعَ أَنْبِيَائِهِمْ مُعَانِدِينَ مُسْتَكْبِرِينَ! فَهُمْ – أَوَّلًا– : ﴿**فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ**﴾ [إبراهيم: ٩]؛ أَيْ: سَكَتُوا عَنْ قَبُولِ قَوْلِ الْأَنْبِيَاءِ – عَلَيْهِمُ السَّلَامُ – وَحَاوَلُوا إِسْكَاتَ الْأَنْبِيَاءِ عَنْ تِلْكَ الدَّعْوَى، وَهُمْ – ثَانِيًا – : ﴿**وَقَالُوٓا۟ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ**﴾ [إبراهيم: ٩] فَصَرَّحُوا بِكُوْنِهِمْ كَافِرِينَ بِتِلْكَ الْبَعْثَةِ.

ثُمَّ تَرَاهُمْ – ثَالِثًا – يَقُولُونَ: ﴿**وَإِنَّنَا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ**﴾ [إبراهيم: ٩]؛ أَيْ فِي شَكٍّ عَظِيمٍ مِنْ دَعْوَتِكُمْ، وَقَلَقٍ وَاضْطِرَابٍ مِنْ دِينِكُمْ!

تَأَمَّلِ التَّدَرُّجَ فِي الْإِنْكَارِ، وَالتَّرَقِّيَ فِيهِ، ثُمَّ تَأَمَّلْ خُصُوصِيَّاتِ النَّظْمِ فِي الْحَدِيثِ عَنْ شَكِّهِمْ وَرَيْبِهِمْ؛ فَقَدْ جَاءَ مَحْفُوفًا بِالتَّوْكِيدِ مِنْ نَوَاحٍ عِدَّةٍ؛ بِالْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، وَدُخُولِ (إِنَّ) عَلَيْهَا، وَبِالتَّوْكِيدِ بِاللَّامِ، ثُمَّ إِنَّهُ لَشَكٌّ عَظِيمٌ لَا يُقَادَرُ؛ كَمَا أَنْبَأَتْ عَنْ ذَلِكَ دَلَالَةُ التَّنْكِيرِ، وَإِيثَارِ الظَّرْفِيَّةِ بِـــ(فِي) ﴿ **وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ**﴾؛ إِنَّهُمْ لَمَظْرُوفُونَ فِي الشَّكِّ؛ وَهُوَ مُحِيطٌ بِهِمْ، مُتَمَكِّنٌ كَمَالَ التَّمَكُّنِ، ثُمَّ جَاءَ وَصْفُهُ بِأَنَّهُ ﴿**مُرِيبٍ**﴾ تَقْوِيَةً لِلشَّكِّ؛ فَهُوَ مِنْ تَأْكِيدِ مَاهِيَّتِهِ.[٢]

وَبَعْدَ ذِكْرِ حَالِهِمْ، وَذِكْرِ أَقَاوِيلِهِمْ يَأْتِي قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿ ۞ **قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ**...﴾ اسْتِئْنَافًا مَبْنِيًّا عَلَى سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ؛ مَبْنِيًّا عَلَى مَا سَبَقَ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: فَمَاذَا قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ؟ فَأُجِيبَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا مُنْكِرِينَ عَلَيْهِمْ، وَمُتَعَجِّبِينَ مِنْ مَقَالَتِهِمُ الْحَمْقَاءِ: أَفِي إِلَهِيَّتِهِ وَتَفَرُّدِهِ بِوُجُوبِ الْعِبَادَةِ لَهُ شَكٌّ، وَهُوَ الْخَالِقُ لِجَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ، وَلَا يَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ إِلَّا هُوَ؟[٣]

يَتَعَيَّن؛ لأنه يلزمُ مِنَ القول بالتقديم الفصلُ بين الصفة والموصوفِ بأجنبيّ وهو المبتدأ، وهذا بخلاف وجه الفعالية، فإنَّ الفاصلَ ليسَ أجنبيًّا؛ إذ هو فاعلٌ، والفاعلُ كالجزء من رافعه. ينظر: البحر المحيط ٦/ ٤١٤، والدر المصون ٧/ ٧٤.

[١] التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) للرازي، ١٩/ ٦٤، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الثالثة، ط: ١٤٢٠هـ.

[٢] ينظر: تفسير أبي السعود ٥/ ٣٦، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، التحرير والتنوير ١٣/ ١٩٨.

[٣] ينظر: التفسير الكبير ١٩/ ٦٨، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير؛ تح: سامي بن محمد سلامة،

وَالسُّؤَالُ: مَا الَّذِي تَسْتَدْعِيهِ طَبِيعَةُ سِيَاقِ الشَّاهِدِ، وَخُصُوصِيَّاتِ نَظْمِ جُمْلَةِ ﴿وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾؛ وَهِيَ الَّتِي أَثَارَتْ جُمْلَةَ الاسْتِفْهَامِ؟ أَنْ يَكُونَ الْإِنْكَارُ وَالتَّوْبِيخُ مُسَلَّطًا عَلَى مَا هُوَ قَائِمٌ فِي رُتْبَتِهِ، وَأَصْلِ وَضْعِهِ، أَمْ عَلَى مَا هُوَ مُقَدَّمٌ مِنْ تَأْخِيرٍ؛ إِضْفَاءً لِمَزِيدٍ مِنَ الْإِنْكَارِ وَالتَّوْبِيخِ؟

إِنَّ الْأَوْلَى – دُونَ رَيْبٍ – رُتْبَةً بَلَاغِيَّةً كَوْنُ الظَّرْفِ مُقَدَّمًا مِنْ تَأْخِيرٍ؛ فَمَا يُضْفِيهِ التَّقْدِيمُ مِنْ قُوَّةٍ فِي الدَّلَالَةِ هُوَ مَا يَتَنَاغَى مَعَ سِيَاقِ الشَّاهِدِ، وَخُصُوصِيَّاتِ نَظْمِ الْجُمْلَةِ الَّتِي أَثَارَتْهُ، وَتَوَلَّدَ عَنْهَا؛ دَعْ عَنْكَ أَنَّ مَحِلَّ الْإِنْكَارِ وَالتَّوْبِيخِ مِمَّا "لَا يَحْتَمِلُ الشَّكَّ؛ لِظُهُورِ الْأَدِلَّةِ، وَشَهَادَتِهَا عَلَيْهِ"![1]

الشَّاهِدُ الثَّانِي:

كَلِمَتَا ﴿غُرَفٌ﴾ فِي سُورَةِ الزُّمَرِ:

يَعْنِي بِذَلِكَ ابْنُ هِشَامٍ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ ۖ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [الزمر:٢٠]

تَكَرَّرَ لَفْظُ ﴿غُرَفٌ﴾ مَرَّتَيْنِ فِي الْآيَةِ، وَفِي كِلْتَيْهِمَا يُجِيزُ ابْنُ هِشَامٍ الْوَجْهَيْنِ[2]، وَيُرَجِّحُ – كَمَا هُوَ الْمَعْهُودُ – وَجْهَ الْفَاعِلِيَّةِ؛ بِنَاءً عَلَى مَا أَوْرَدَهُ مِنْ أَصْلٍ يُقِيمُ عَلَيْهِ التَّرْجِيحَ!

وَإِذَا تَبَصَّرْنَا الْآيَةَ أَلْفَيْنَاهَا جَاءَتْ لِبَيَانِ حُسْنِ عَاقِبَةِ الْمُؤْمِنِينَ، بَعْدَ بَيَانِ سُوءِ عَاقِبَةِ عَبَدَةِ الْأَوْثَانِ الْمُكَذِّبِينَ! وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿لَهُم مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ ...﴾ [الزمر:١٦]، فَكَمَا أَنَّ هَؤُلَاءِ لَهُمْ ظُلَلٌ مِنَ النَّارِ؛ تُحِيطُ بِهِمْ مِنْ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ؛ فَالَّذِينَ اتَّقَوْا أُعِدَّتْ لَهُمْ مَنَازِلُ عَالِيَةٌ مُزَخْرَفَةٌ، طِبَاقٌ فَوْقَ طِبَاقٍ، مَبْنِيَّاتٌ مُحَكَمَاتٌ.[3]

أَيْ إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ﴾ يَأْتِي كَالْمُقَابِلِ لِمَا ذُكِرَ فِي وَصْفِ الْكُفَّارِ: ﴿لَهُم مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ﴾، قَالَ الْبِقَاعِيُّ: "﴿لَهُمْ غُرَفٌ﴾ أَيْ عَلَالِي مِنَ الْجَنَّةِ يَسْكُنُونَهَا فِي نَظِيرِ ظُلَلِ الْكُفَّارِ."[4]

وَكَمَا أَنَّ ظُلَلَ الْكُفَّارِ كَائِنَةٌ دَائِمَةٌ؛ فَكَذَلِكَ مَا أُعِدَّ لِلْمُؤْمِنِينَ مِنْ غُرَفٍ تَكُونُ مُسْتَقِرَّةً خَالِدَةً.. وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ فِي الْمَوْطِنَيْنِ يَجُودُ بِهَا تَعَلُّقُ الظَّرْفِ بِالِاسْمِ (مُسْتَقِرّ).. وَلَا يُمْكِنُ لِلظَّرْفِ – مَوْطِنِ الشَّاهِدِ – التَّعَلُّقُ بِالِاسْمِ مَا دَامَ مَا بَعْدَهُ فَاعِلٌ؛ وَمِنْ ثَمَّ يَتَعَيَّنُ – مَرْتَبَةً بَلَاغِيَّةً – إِعْرَابُ مَا بَعْدَ الظَّرْفِ مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، وَالظَّرْفِ خَبَرًا مُقَدَّمًا، مُتَعَلَّقُهُ (مُسْتَقِرٌّ، أَوْ كَائِنٌ)؛ أَيْ: إِنَّهُ لَنَعِيمٌ مُقِيمٌ، كَائِنٌ مُسْتَمِرٌّ، لَا يَنْقَطِعُ وَلَا يَبِيدُ.. فَهُمْ فِي الْجَنَّةِ خَالِدُونَ.

٤/ ٤٨٢، ط: دار طيبة، ط: الثانية، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

[1] الكشاف ٣٩٦/٢.

[2] وذلك لأن الظرف في كل منهما جاء معتمدا؛ فالأول في قوله سبحانه: ﴿لَهُمْ غُرَفٌ﴾ معتمد على المخبر عنه ﴿الَّذِينَ﴾؛ فالجملة خبر، والثاني في قوله سبحانه: ﴿مِنْ فَوْقِهَا غُرَفٌ﴾ معتمد على الموصوف؛ فهو صفة لـ﴿غُرَفٌ﴾ الأولى.

[3] ينظر: تفسير ابن كثير ٧/ ٩١.

[4] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، للإمام البقاعي، ١٦/ ٤٨٢، ط: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، وانظر: التفسير الكبير ٤٣٩/٢٦.

الشَّاهِدُ الثَّالِثُ:

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ
كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأسِهِ نَارُ

الْبَيْتُ لِلْخَنْسَاءِ فِي رِثَاءِ أَخِيهَا صَخْرٍ[١]، وَهُوَ مِنَ الشَّوَاهِدِ السَّيَّارَةِ عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ عَلَى **(الْإِيغَالِ)**، وَهُوَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِطْنَابِ، وَيُعْنَى بِهِ "خَتْمُ الْبَيْتِ بِمَا يُفِيدُ نُكْتَةً، يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهَا؛ كَزِيَادَةِ الْمُبَالَغَةِ".[٢]

وَابْنُ هِشَامٍ أَجَازَ فِي **(نَارُ)** الِابْتِدَائِيَّةَ، وَالْفَاعِلِيَّةَ، وَالثَّانِي عِنْدَهُ أَرْجَحُ؛ تَبَعًا لِمُعْتَمَدِهِ؛ **(الْأَصْلُ عَدَمُ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ)**. أَمَّا مِنْ حَيْثُ الْمَرْتَبَةُ الْبَلَاغِيَّةُ فَالدِّرَاسَةُ أَبَانَتْ فَارِقَ الْمُعْطَى الْبَيَانِيِّ عَلَى التَّوْجِيهَيْنِ، لَكِنَّهُ يَتَبَقَّى رَكِيزَةُ السِّيَاقِ كَيْ تُوَجِّهَ الشَّاهِدَ، وَتَصْرِفَهُ إِلَى مُعْطَيَاتِ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ!

وَقَبْلَ تَبَصُّرِ الشَّاهِدِ فِي سِيَاقِهِ عَلِيٌّ إِبْرَازُ جِهَةِ الِاسْتِشْهَادِ بِهِ عِنْدَ رِجَالَاتِ الْبَيَانِ. إِنَّ جُمْلَةَ التَّشْبِيهِ **(كَأَنَّهُ عَلَمٌ)** تَامٌّ فِيهَا الْمَعْنَى وَافٍ؛ فَـ"قَوْلُهَا **(عَلَمٌ)** وَافٍ بِالْمَقْصُودِ، وَهُوَ تَشْبِيهٌ بِمَا هُوَ مَعْرُوفٌ بِالْهِدَايَةِ، لَكِنَّهَا أَتَتْ بِالتَّتِمَّةِ إِيغَالًا، وَزِيَادَةً لِلْمُبَالَغَةِ"[٣]، الْخَنْسَاءُ "لَمْ تَرْضَ أَنْ تُشَبِّهَهُ بِالْعَلَمِ الَّذِي هُوَ الْجَبَلُ الْمُرْتَفِعُ الْمَعْرُوفُ بِالْهِدَايَةِ؛ حَتَّى جَعَلَتْ فِي رَأْسِهِ نَارًا"![٤]

أَيْ إِنَّ جُمْلَةَ الشَّاهِدِ **(فِي رَأسِهِ نَارُ)** لَا يَحْتَاجُهَا تَمَامُ الْمَعْنَى، لَكِنْ يَحْتَاجُهَا وَفَاءُ الشَّاعِرَةِ بِإِحْسَاسِهَا تِجَاهَ الْمَعْنَى! وَأَنَّهَا تُرِيدُ أَنْ تَصْعَدَ بِمَرْثِيَّتِهَا إِلَى حَيْثُ لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي دَلَالَةِ الظُّهُورِ وَالِانْكِشَافِ فِي الْوَصْفِ!

أَمَّا عَنْ سِيَاقِ وُرُودِ الشَّاهِدِ، فَتَقُولُ الْخَنْسَاءُ:

وَإِنَّ صَخرًا لَوالِينا وَسَيِّدُنا
وَإِنَّ صَخرًا إِذا نَشْتُو لَنَحّارُ
وَإِنَّ صَخْرًا لَمِقْدَامٌ إِذَا رَكِبُوا
وَإِنَّ صَخْرًا إِذَا جَاعُوا لَعَقّارُ
وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ
كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأسِهِ نَارُ
جَلْدٌ جَمِيلُ الْمُحَيَّا كَامِلٌ وَرِعٌ
وَلِلْحُروبِ غَداةَ الرَّوعِ مِسْعَارُ
حَمّالُ أَلْوِيَةٍ هَبّــاطُ أَوْدِيَةٍ
شَهّادُ أَنْدِيَةٍ لِلْجَيشِ جَرّارُ
نَحّارُ راغِيَةٍ مِلجاءُ طاغِيَةٍ
فَكّاكُ عانِيَةٍ لِلعَظمِ جَبّارُ

تَأَمَّلْ تَكْرَارَ **(صَخْرًا)**، وَمَا وَرَاءَهُ مِنْ لَوَاعِجَ نَفْسِيَّةٍ، تُحِيطُ بِهَا تِجَاهَ أَخِيهَا.. ، وَتَأَمَّلْ مَا خَلَعَتْهُ عَلَيْهِ مِنْ صِفَاتٍ؛ فَمَعَ كَثْرَتِهَا الْتَزَمَتْ فِيهَا بِصِيغَةِ الِاسْمِ، بَلْ اعْتَمَدَتْ صِيغَةَ الْمُبَالَغَةِ،

---

[١] ديوان الخنساء؛ اعتنى به، وشرحه: حمدو طماس، ص٤٦، ط: دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط: الثانية، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

[٢] الإيضاح ٢٠٢/٣/١.

[٣] كتاب شرح شواهد التلخيص المسمى معاهد التنصيص، للعباسي ١١٧/١، ط: المطبعة المصرية البهية، د.ت.

[٤] الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، شرح وتعليق وتنقيح: د. محمد عبد المنعم خفاجي ٢٠٢/٣/١، ط: دار الجيل، بيروت، ط: الثالثة، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م، وانظر: شروح التلخيص ٢٢١/٣.

وَالصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى رُسُوخِ هَذِهِ الصِّفَاتِ، وَعُلُوِّ اتِّصَافِهِ بِهَا.. وَأَنَّهُ لَمْ يُزَعْزِعْهُ الدَّهْرُ يَوْمًا عَنِ التَّحَلِّي بِهَذِهِ الْمَحَامِدِ وَالْخِصَالِ: **(لَوالِينا وسَيِّدُنا.. لَنَحّارُ.. لَمِقدامٌ .. لَعَقّارُ .. جَلدٌ جَميلُ .. كامِلٌ وَرِعٌ .. مِسعارُ .. حَمّالُ .. هَبّاطُ .. شَهّادُ .. جَرّارُ .. نَحّارُ .. مِلجاءُ .. فَكّاكُ .. جَبّارُ)**، ثُمَّ إِنَّكَ تَرَاهَا جَاءَتْ فِي قَالَبِ الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ الْمُؤَكَّدَةِ بِـــ**(إِنَّ)**، وَقَدْ دَخَلَتِ اللَّامُ عَلَى خَبَرِهَا، وَآثَرَتِ الْقَيْدَ بِـــ**(إِذَا)** فِي رَبْطِ أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ.

وهنا يمكن القول: مَا الَّذِي يَتَعَاضَدُ مِنْ مُعْطَيَاتِ وَجْهَيِ الْإِعْرَابِ مَعَ هَذَا السِّيَاقِ الْمَمْلُوءِ بِالْمُؤَكِّدَاتِ وَالْمُبَالَغَاتِ؟ مَا الَّذِي يَتَوَاءَمُ مِنْهُمَا مَعَ جُمْلَةٍ جَادَتْ بِهَا الشَّاعِرَةُ لَا لِتُكْمِلَ مَعْنًى قَائِمًا فِي اللَّفْظِ؛ إِنَّمَا لِتُبْرِزَ شُعُورًا مُسَيْطِرًا عَلَيْهَا؟

إِنَّ جَعْلَ **(نَارُ)** فَاعِلًا لِمُتَعَلَّقِ الظَّرْفِ، تَسُدُّ مَسَدَّ الْخَبَرِ لَا يَكُونُ الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ مُتَسَاوِقًا مَعَ سِيَاقِهِ، مُتَنَاغِيًا مَعَ تَوَافُرِ الْمُؤَكِّدَاتِ وَالْمُبَالَغَاتِ! هَذَا الْوَجْهُ لَا يَجْعَلُ الْجُمْلَةَ **(فِي رَأسِهِ نَارُ)** نَاهِضَةً لِمَا قَامَتْ لَهُ، وَجَاءَتْ مِنْ أَجْلِهِ فِي إِبْرَازِ مَعْنَى الْمُبَالَغَةِ وَالزِّيَادَةِ فِي الْوُضُوحِ وَالانْكِشَافِ؛ إِذْ إِنَّهَا – حِينَئِذٍ – تَكُونُ فِي الْمَعْنَى مُتَعَيِّنَةً لِلْفِعْلِيَّةِ؛ مِمَّا يَعْنِي عَدَمَ ثُبُوتِ الْوَصْفِ وَرُسُوخِهِ!

وَالْأَعْلَى رُتْبَةً بَلَاغِيَّةً كَوْنُ **(نَارُ)** مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، وَالظَّرْفِ خَبَرًا مُقَدَّمًا، وَعَلَيْهِ تَكُونُ الْجُمْلَةُ خَالِصَةً فِي الاسْمِيَّةِ لَفْظًا وَمَعْنًى؛ وَمَا يَسْكُنُهَا مِنْ مَعْنَى الثُّبُوتِ وَالدَّوَامِ، وَهُوَ مَا يَتَعَانَقُ مَعَ مَا جَاءَتِ الْجُمْلَةُ مِنْ أَجْلِهِ، وَيَتَعَاضَدُ مَعَ مُكَوِّنَاتِ سِيَاقِهَا وَلِحَاقِهَا!

الشَّاهِدُ الرَّابِعُ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ **أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ** ﴾ [البقرة: ١٩]

الشَّاهِدُ مِنْ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ **أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ** ﴾ [البقرة:١٩]

وَالشَّاهِدُ فِي لَفْظِ ﴿**ظُلُمَٰتٌ**﴾، وَهُوَ كَغَيْرِهِ مِنَ الشَّوَاهِدِ الَّتِي سَاقَهَا ابْنُ هِشَامٍ يُجِيزُ فِيهِ الْوَجْهَيْنِ[1]، وَيُرَجِّحُ وَجْهَ الْفَاعِلِيَّةِ؛ بِنَاءً عَلَى مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَصْلٍ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ؛ مُضِيفًا – هُنَا – أَسَاسًا آخَرَ بَنَى عَلَيْهِ تَرْجِيحَهُ؛ وَهُوَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الصِّفَةِ الْإِفْرَادُ.

وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَتَبَصَّرَ الشَّاهِدَ فِي سِيَاقِهِ أَلْفَيْنَاهُ مَثَلًا ثَانِيًا لِلْمُنَافِقِينَ؛ يُبَيِّنُ خَيْبَةَ سَعْيِهِمْ، وَسُوءَ عَاقِبَتِهِمْ. وَتَكْمِلَةُ الْمَثَلِ فِي الْآيَةِ بَعْدَهَا: ﴿ **يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ** ﴾ [البقرة: ٢٠]

فَحَالُ هَؤُلَاءِ الْمُنَافِقِينَ كَحَالِ قَوْمٍ نَزَلَ عَلَيْهِمْ مَطَرٌ مِنَ السَّمَاءِ تَصْحَبُهُ ظُلُمَاتٌ، وَرَعْدٌ، وَصَوَاعِقُ، يَضَعُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ، خَائِفِينَ مِنَ الْمَوْتِ؛ زَاعِمِينَ أَنَّ وَضْعَ الْأَصَابِعِ يَمْنَعُهُمْ مِنْهُ. كَذَلِكَ هَؤُلَاءِ إِذَا سَمِعُوا الْقُرْآنَ، وَفِيهِ وَعْدٌ وَوَعِيدٌ، وَبَيَانُ الْكُفْرِ، وَنُورِ الْإِيمَانِ أَعْرَضُوا عَنْهُ؛ زَاعِمِينَ أَنَّ إِعْرَاضَهُمْ سَيُعْفِيهِمْ مِنَ الْعِقَابِ، أَوِ الْعَذَابِ!

---

(١) وذلك لاعتماده على الموصوف؛ وهو قوله سبحانه: ﴿كَصَيِّبٍ﴾؛ فالجار صفة له.

وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ التَّمْثِيلِيَّةِ تَتَعَدَّدُ عَنَاصِرُ الطَّرَفَيْنِ، وَلَا يَتَّسِعُ الْمَقَامُ لِبَسْطِهَا، وَأَكْتَفِي مِنْهَا بِالْوُقُوفِ مَعَ مَحِلِّ الِاسْتِشْهَادِ؛ لَفْظِ ﴿ظُلُمَٰتٌ﴾، فَهُوَ "مُسْتَعَارٌ لِمَا يَعْتَرِي الْكَافِرِينَ مِنَ الْوَحْشَةِ عِنْدَ سَمَاعِ القرآن؛ كَمَا تَعْتَرِي السَّائِرَ فِي اللَّيْلِ وَحْشَةُ الْغَيْمِ؛ لِأَنَّهُ يَحْجُبُ عَنْهُ ضَوْءَ النُّجُومِ وَالْقَمَرِ"(١)، وَهذِهِ الصِّفَةُ فِي فِئَةٍ وَصَفَهَا الْقُرْآنُ بِأَنَّهَا ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ...﴾ [البقرة: ٧]؛ وَمِنْ ثَمَّ فَهِيَ ظُلُمَاتٌ كَائِنَةٌ ثَابِتَةٌ؛ لَا تَقْبَلُ الِانْفِكَاكَ، أَوِ التَّغَايُرَ!

وَهَذَا الْمَعْنَى يَسْكُنُ وَجْهَ إِعْرَابِ الْجَارِّ ﴿فِيهِ﴾ خَبَرًا مُقَدَّمًا؛ لِكَوْنِ مُتَعَلَّقِهِ حِينَئِذٍ (مُسْتَقِرٌّ، أَوْ كَائِنٌ)؛ فَهُوَ الْأَعْلَى رُتْبَةً بَلَاغِيَّةً.

فَاصِلَةُ الْمَسْأَلَةِ:

إِذَا كَانَ ابْنُ هِشَامٍ أَجَازَ فِي الشَّوَاهِدِ السِّتَّةِ الْوَجْهَيْنِ، وَرَجَّحَ وَجْهَ الْفَاعِلِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ خِلَالِ الْمُعْطَى الْبَيَانِيِّ، وَتَبَصُّرِ سِيَاقِ الشَّاهِدِ رَجَّحَتِ الدِّرَاسَةُ وَجْهَ ابْتِدَائِيَّةِ مَا بَعْدَ الْوَصْفِ، وَشِبْهِ الْجُمْلَةِ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ، وَأَمْسَكَتِ الْقَوْلَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ؛ فَلَمْ تَعْثُرْ لَهُ عَلَى سِيَاقٍ يُمْكِنُ مِنْ خِلَالِهِ تَوْظِيفُ الْمُعْطَى الْبَيَانِيِّ فِي تَرْجِيحِ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ.

(المسألة الثالثة)

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: "**يَجُوزُ فِي نَحْوِ: (أَخُوهُ) مِنْ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ ضُرِبَ فِي الدَّارِ أَخُوهُ) أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا بِالظَّرْفِ؛ لِاعْتِمَادِهِ عَلَى ذِي الْحَالِ، وَهُوَ ضَمِيرُ زَيْدٍ الْمُقَدَّرِ فِي (ضُرِبَ)، وَأَنْ يَكُونَ نَائِبًا عَنْ فَاعِلِ (ضُرِبَ) عَلَى تَقْدِيرِهِ خَالِيًا مِنَ الضَّمِيرِ، وَأَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً خَبَرُهُ الظَّرْفُ وَالْجُمْلَةُ حَالٌ**"(٢)...

وَالْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[آل عمران: ١٤٦]."(٣)

مَهَّدَ ابْنُ هِشَامٍ لِكَلَامِهِ فِي الْآيَةِ بِالْمِثَالِ الَّذِي ذَكَرَهُ. وَتَوْجِيهُهُ – رَحِمَهُ اللهُ – الْآيَةَ قَائِمٌ عَلَى لَفْظِ ﴿رِبِّيُّونَ﴾، عَلَى قِرَاءَةِ (قُتِلَ) بِالْبِنَاءِ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ مَعَ التَّخْفِيفِ(٤)، وَكَلَامُهُ لَا يَتَغَايَرُ عَنِ الْوَارِدِ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ؛ فِي جَوَازِ رَفْعِ مَا بَعْدَ شِبْهِ الْجُمْلَةِ – إِذَا كَانَ مُعْتَمِدًا – عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، أَوْ جَعْلِهِ مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، لَكِنَّهُ يَزِيدُ هُنَا وَجْهًا آخَرَ؛ كَمَا يَتَبَيَّنُ فِي الْمُعَالَجَةِ:

– **<u>رَفْعُ ﴿رِبِّيُّونَ﴾ بِالْفَاعِلِيَّةِ لِلظَّرْفِ، أَوِ الِابْتِدَائِيَّةِ وَالظَّرْفُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ:</u>**

عَلَى كِلَا التَّوْجِيهَيْنِ يَكُونُ الْفِعْلُ (قُتِلَ) حَامِلًا ضَمِيرًا يَعُودُ عَلَى ﴿نَّبِيٍّ﴾، وَيَكُونُ الْقَتْلُ

---

(١) التحرير والتنوير، بتصرف ١/ ٣١٧.

(٢) حاصل الوجوه الثلاثة؛ أنه على الوجه الأول والثالث المضروب (زيد) – وهذان الوجهان هما محل الكلام؛ كما سيتبين في الدراسة – وعلى الوجه الثاني المضروب (الأخ). ينظر: حاشية الشمني ٢/ ٢١٥.

(٣) المغني، بتصرف وحذف، ٢/ ٥٥٥، ٥٥٦.

(٤) وهي قراءة (نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب). ينظر: كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد؛ تح: شوقي ضيف، ص٢١٧، ط: دار المعارف، مصر، ط: الثانية، ١٤٠٠هـ. النشر في القراءات العشر، لابن الجزري؛ تح: علي محمد الضباع ٢/٢٤٢، ط: المطبعة التجارية الكبرى. معجم القراءات، د. عبداللطيف الخطيب ١/٥٨٩، ط: دار سعد الدين، دمشق، ط: الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.

مُسْنَدًا إِلَيْهِ، وَوَاقِعًا عَلَيْهِ؛ أَيْ: وَكَمْ مِنْ نَبِيٍّ قُتِلَ قَبْلَ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَمَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ.

- **رَفْعُ ﴿رِبِّيُّونَ﴾ عَلَى أَنَّهُ نَائِبُ فَاعِلٍ لِـ(قُتِلَ):**

عَلَى هَذَا التَّوْجِيهِ يَكُونُ الْقَتْلُ مُسْنَدًا إِلَى ﴿رِبِّيُّونَ﴾، وَوَاقِعًا عَلَيْهِمْ؛ وَالْمَعْنَى: وَكَمْ مِنْ نَبِيٍّ قَبْلَ مُحَمَّدٍ ﷺ، قُتِلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ، فَمَا وَهَنَ بَاقِيهِمْ بَعْدَ مَنْ قُتِلَ مِنْهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ.[1]

المرتبة البلاغية لوجهي الإعراب:

أَحْسَبُ أَنَّ الْأَعْلَى مَرْتَبَةً بَلَاغِيَّةً أَنْ يَكُونَ ﴿قَتَلَ﴾ بِالْبِنَاءِ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ حَامِلًا ضَمِيرًا يَعُودُ عَلَى ﴿نَّبِيٍّ﴾، وَيَكُونُ الْقَتْلُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ؛ فَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي يُعَضِّدُهُ سِيَاقُ النُّزُولِ صَرَاحَةً.

قَالَ الْوَاحِدِيُّ: "لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ انْهَزَمَ النَّاسُ، فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: قَدْ أُصِيبَ مُحَمَّدٌ، فَأَعْطُوهُمْ بِأَيْدِيكُمْ، فَإِنَّمَا هُمْ إِخْوَانُكُمْ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ كَانَ مُحَمَّدٌ قَدْ أُصِيبَ أَلَا تَمْضُونَ عَلَى مَا مَضَى عَلَيْهِ نَبِيُّكُمْ؛ حَتَّى تَلْحَقُوا بِهِ؟ فَأَنْزَلَ اللهُ ﷻ فِي ذَلِكَ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤] إِلَى ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا﴾ [آل عمران: ١٤٦] لِقَتْلِ نَبِيِّهِمْ، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَآتَاهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا﴾[آل عمران: ١٤٨]."[2]

فَسَبَبُ النُّزُولِ هَادٍ إِلَى أَنَّ النَّصَّ الْحَكِيمَ نَزَلَ فِي جَوٍّ أُشِيعَ فِيهِ مَقْتَلُ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ فَعَلَى ذَلِكَ يَكُونُ الْمَقْصُودُ تَأْيِيسَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ وَهَنِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى فَرْضِ قَتْلِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَكَمْ مِنْ أَنْبِيَاءَ كَثِيرِينَ قَتَلَهُمْ قَوْمُهُمْ وَأَعْدَاؤُهُمْ، وَمَعَ الْأَنْبِيَاءِ أَصْحَابُهُمْ، فَمَا تَزَلْزَلُوا لِقَتْلِ أَنْبِيَائِهِمْ، وَمَا تَضَعْضَعُوا، لَكِن قَاتَلُوا وَصَبَرُوا!

كَذَلِكَ يَكُونُ الْمَقْصُودُ تَثْبِيتَ الْمُسْلِمِينَ وَتَحْفِيزَهُمْ؛ أَيْ: فَكَذَلِك أَنْتُم يَجِبُ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَهِنُوا لَوْ قُتِلَ نَبِيُّكُم، فَكَيْفَ وَلَمْ يُقْتَلْ؟ قَالَ الْإِمَامُ الطَّاهِرُ: "وَمَحَلُّ الْعِبْرَةِ هُوَ ثَبَاتُ الرَّبَّانِيِّينَ عَلَى الدِّينِ؛ مَعَ مَوْتِ أَنْبِيَائِهِمْ وَدُعَاتِهِمْ."[3]

لَكِنَّهُ - عَلَى الْقَوْلِ بِهَذَا الْوَجْهِ رُتْبَةً بَلَاغِيَّةً - يَتَبَقَّى تَرْجِيحٌ، يَدُورُ عَلَيْهِ مِحْوَرُ (الْمَسْأَلَةِ) عِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ:

هَلْ ﴿رِبِّيُّونَ﴾ مَرْفُوعٌ بِالْفَاعِلِيَّةِ لِلظَّرْفِ، أَمْ بِالِابْتِدَائِيَّةِ، وَالظَّرْفُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ؟

إِنَّهُ مِنْ خِلَالِ مَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ مُعْطَى بَيَانِيٍّ لِلْوَجْهَيْنِ، ثُمَّ مَا يُوحِي بِهِ سِيَاقُ النُّزُولِ يَتَعَيَّنُ - بَيَانِيًّا- كَوْنُ ﴿رِبِّيُّونَ﴾ مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا؛ حَتَّى يَكُونَ مُتَعَلَّقُ الظَّرْفِ (كَائِنٌ، أَوْ مُسْتَقِرٌّ)؛ مِمَّا يَعْكِسُ صِدْقَ هَؤُلَاءِ الرِّبِّيِّينَ - الْعُلَمَاءِ الْأَتْقِيَاءِ،

---

(1) ينظر: الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي؛ تح: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، ٨٤/٣، ط: دار المأمون للتراث، دمشق - بيروت، ط: الثانية، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

(2) أسباب النزول؛ تح: السيد أحمد صقر، ص١٢٠، ط: دار الكتاب الجديد، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط: الأولى، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م.

(3) التحرير والتنوير١١٨/٤، وانظر: حجة القراءات لابن زنجلة؛ تح: سعيد الأفغاني، ص١٧٥، ط: مؤسسة الرسالة، ط: الخامسة، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

الْعَابِدِينَ لِرَبِّهِمْ – وَثُبُوتَ قَدَمِهِمْ وَرُسُوخَهَا وَقْتَ الشِّدَّةِ مَعَ أَنْبِيَائِهِمْ.

وَمِنْ ثَمَّ يَحْصُلُ الْغَرَضُ مِنْ آيِ الذِّكْرِ الْحَكِيمِ فِي تَأْيِيسِ الْمُشْرِكِينَ، وَقَطْعِ طَمَعِهِم، وَخَيْبَةِ سَعْيِهِمْ فِي تَوْهِينِ فَرِيقِ الْمُؤْمِنِينَ.. كَذَلِكَ تَثْبِيتُ الْمُسْلِمِينَ وَتَحْفِيزُهُمْ – وَكَذَلِكَ الْحَالُ لِمَنْ بَعْدَهُمْ – أَنْ يَكُونُوا عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ مِنَ الثَّبَاتِ وَالرُّسُوخِ؛ خَاصَّةً وَقْتَ الشَّدَائِدِ وَالْمِحَنِ!

(المسألة الرابعة)[1]

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: "**يَجُوزُ فِي نَحْوِ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨] ابْتِدَائِيَّةُ كُلٍّ مِنْهُمَا، وَخَبَرِيَّةُ الْآخَرِ؛ أَيْ: شَأْنِي صَبْرٌ جَمِيلٌ، أَوْ: صَبْرٌ جَمِيلٌ أَمْثَلُ مِنْ غَيْرِهِ.**"[2]

﴿فَصَبْرٌ﴾ نَكِرَةٌ؛ لَكِنَّهَا لَمَّا وُصِفَتْ بِـ﴿جَمِيلٌ﴾ جَازَ أَنْ تَقَعَ مُبْتَدَأً[3]؛ وَمِنْ ثَمَّ أَجَازَ فِيهَا ابْنُ هِشَامٍ الْوَجْهَيْنِ، وَقَلَّبَهَا عَلَى الْإِعْرَابَيْنِ!

وَالْحَالُ – كَذَلِكَ – عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ؛ قَالَ الْخَطِيبُ: "وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يُوسُف: ١٨]، فَيَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ: حَذْفَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَحَذْفَ الْمُسْنَدِ؛ أَيْ: فَأَمْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ، أَوْ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ أَجْمَلُ."[4]

وَالْمُتَأَمِّلُ النَّظْمَ الْقُرْآنِيَّ يَجِدُ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْقُرْآنِيَّةَ وَرَدَتْ مَرَّتَيْنِ؛ الْأُولَى فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ۚ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ۖ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۖ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [يُوسُف:١٨]، وَالْأُخْرَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ۖ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۖ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَنِى بِهِمْ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [يوسف:٨٣]، وَفِي الْمَرَّتَيْنِ كَانَتِ الْعِبَارَةُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّ اللهِ يَعْقُوبَ عليه السلام، وَهُنَا يَحْضُرُ أَمَامِي سُؤَالَانِ؛ فَمِنْ خِلَالِ الْوُقُوفِ عَلَيْهِمَا يُمْكِنُ بَيَانُ وِجْهَةُ الْمَرْتَبَةِ الْبَلَاغِيَّةِ:

الْأَوَّلُ: هَلْ تَتَسَاوَى دَلَالَةُ الْمَعْنَى عَلَى كِلَا التَّوْجِيهَيْنِ لِلْكَلِمَةِ؛ هَلِ الْمَعْنَى وَاحِدٌ عِنْدَمَا تَتَبَادَلُ الْكَلِمَةُ الْمَوْقِعَ الْإِعْرَابِيَّ بَيْنَ ابْتِدَائِيَّةٍ وَخَبَرِيَّةٍ؟!

الْآخَرُ: إِذَا كَانَتِ الْعِبَارَةُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ لِنَبِيِّ اللهِ يَعْقُوبَ عليه السلام، فَهَلْ يَتَّحِدُ طَبِيعَةُ الشُّعُورِ وَيَتَسَاوَى؛ مَعَ تَغَايُرِ الْمَقَامِ فِي كُلٍّ مِنْهُمَا؛ دَعْ عَنْكَ تَبَاعُدَ زَمَانِ الْقَوْلَيْنِ؟!

إِنَّهُ مِنْ خِلَالِ الْوُقُوفِ عَلَى الْمُعْطَى الْبَيَانِيِّ لِلِابْتِدَائِيَّةِ وَالْخَبَرِيَّةِ، ثُمَّ تَبَصُّرِ سِيَاقِ الْمَوْضِعَيْنِ يُمْكِنُ الْجَوَابُ عَلَى ذَلِكَ، وَبَيَانُ وِجْهَةِ الْمَرْتَبَةِ الْبَلَاغِيَّةِ فِي التَّرْجِيحِ لِوَجْهَيِ الْإِعْرَابِ!

المعطى البياني للابتدائية والخبرية:

قَالَ الْإِمَامُ: "إِنَّ الْمُبْتَدَأَ لَمْ يَكُنْ مُبْتَدَأً؛ لِأَنَّهُ مَنْطُوقٌ بِهِ أَوَّلًا، وَلَا كَانَ الْخَبَرُ خَبَرًا لِأَنَّهُ

---

[1] سُبِقَت بمسألتين، لكن ليس فيهما شواهد على جواز أكثر من وجه إعرابي.

[2] المغني ٢/٥٥٩.

[3] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش١/ ٢٤٠.

[4] الإيضاح في علوم البلاغة، بتصرف، وحذف ٢/ ١٠٦، وانظر: (مراجعات في شواهد الدرس البلاغي دراسة نقدية لشواهد في علم المعاني)، للباحث ص٥٩٩، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ، العدد: الأول، المجلد التاسع، ١٤٣٨هـ ٢٠١٧م.

مَذْكُورٌ بَعْدَ الْمُبْتَدَأ، بَلْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُبْتَدَأً؛ لِأَنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ، **وَمُثْبَتٌ لَهُ الْمَعْنَى**، وَالْخَبَرُ خَبَرًا؛ لِأَنَّهُ مُسْنَدٌ، **وَمُثْبَتٌ بِهِ الْمَعْنَى**"[1]؛ أَيْ إِنَّ "الْمُبْتَدَأَ وَالخَبَرَ جُمْلَةٌ مُفِيدَةٌ، تَحْصُلُ الْفَائِدَةُ بِمَجْمُوعِهِمَا؛ **فَالْمُبْتَدَأُ مُعْتَمَدُ الفَائِدَةِ، وَالْخَبَرُ مَحَلُّ الْفَائِدَةِ**"[2]، وَفِي نِهَايَةِ الْإِيجَازِ: "وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِخْبَارَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ **عَمَّا يُعْرَفُ بِمَا لَا يُعْرَفُ**."[3]

المرتبة البلاغية لوجهي الإعراب:

إِذَا تَوَقَّفْنَا مَعَ الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ: ﴿ **وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ۚ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ۖ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۖ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ** ﴾ [يوسف:١٨]، وَأَدَرْنَا فِيهِ التَّأْوِيلَيْنِ لِنُبْصِرَ أَيُّهُمَا أَلْيَقُ بِسِيَاقِهِ؛ فَثَمَّةَ تَسَاؤُلٌ: هَلِ الْمُرَادُ أَنْ نُثْبِتَ لِلصَّبْرِ الْجَمِيلِ مَعْنًى، وَنُسْنِدَهُ إِلَيْهِ؛ أَمِ الْمُرَادُ أَنْ نُثْبِتَ بِهِ دَلَالَةً، وَنُتِمَّ بِهِ مَعْنًى؟

بِطَرِيقَةٍ أُخْرَى: هَلِ الْكَلَامُ مَسُوقٌ لِلْإِخْبَارِ عَنْ كُنْهِ وَشَأْنِ (الصَّبْرِ الْجَمِيلِ) مَا هُوَ، أَمْ لِلْإِخْبَارِ عَنْ شَأْنِ وَحَالِ يَعْقُوبَ عليه السلام لَمَّا نَزَلَ بِهِ الْبَلَاءُ بِفُقْدَانِ يُوسُفَ، كَيْفَ كَانَ أَمْرُهُ؟

لَيْسَ هُنَاكَ ظِلٌّ مِنْ رَيْبٍ فِي أَنَّ الْكَلَامَ مَعْقُودٌ لِلْإِخْبَارِ عَنْ حَالِ نَبِيِّ اللهِ يَعْقُوبَ عليه السلام لَمَّا جَاءَهُ أَبْنَاؤُهُ بِنَعْيِ يُوسُفَ؛ لَيْسَ يُعْقَلُ فِي ظِلَالِ هَذَا الْمَشْهَدِ – فَاجِعَةِ يَعْقُوبَ بِفُقْدَانِ أَحَبِّ الْأَبْنَاءِ إِلَيْهِ – أَنْ يُصْرَفَ قَوْلُهُ لِلْإِخْبَارِ عَنْ أَنَّ (الصَّبْرَ الْجَمِيلَ أَجْمَلُ)؛ فَلَيْسَ فِي هَذَا التَّأْوِيلِ وَفَاءٌ بِالْمَقَامِ، وَصِدْقٌ مَعَ شُعُورِ الْأَبِ الْمَكْلُومِ؟! إِنَّهُ لَبَعِيدٌ كُلَّ الْبُعْدِ عَنْ حِسِّ الْمَشْهَدِ وَمَرْمَاهُ!

فَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿ **فَصَبْرٌ جَمِيلٌ** ﴾ [يوسف: ١٨] إِخْبَارٌ عَنْ حَالِ يَعْقُوبَ وَشَأْنِهِ لَمَّا جَاءَهُ مَا جَاءَهُ! وَإِعْلَامٌ إِلَى أَيِّ شَيْءٍ يَؤُولُ أَمْرُهُ، وَيُسَلِّمُهُ إِلَيْهِ إِسْلَامُهُ؛ فَظِلَالُ الْمَوْقِفِ تَشْهَدُ لِلْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِالْحَذْفِ، وَالْإِخْبَارِ عَنْهُ بِخَبَرٍ جَاءَ مُقَيَّدًا ﴿ **فَصَبْرٌ جَمِيلٌ** ﴾ [يوسف: ١٨] أَيْ: لَا جَزَعَ فِيهِ، وَلَا شَكْوَى، فَـ"حَذْفُ الْخَبَرِ، وَإِنْ كَانَ وَارِدًا عَلَى جِهَةِ الْكَثْرَةِ، لَكِنْ حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ هَهُنَا يَكُونُ أَبْلَغَ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ وَرَدَتْ فِي شَأْنِ يَعْقُوبَ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَن يَكُونَ هُنَاكَ اخْتِصَاصٌ بِه، فَإِذا كَانَ تَقْدِيرُه: فَأَمْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ كَانَ أَخَصَّ بِهِ، وَأَدْخَلَ فِي احْتِمَالِهِ لِلصَّبرِ وَاخْتِصَاصِهِ بِهِ."[4]

وَقَدْ كَانَ الزَّرْكَشِيُّ وَاعِيًا لِهَذِهِ الْخُصُوصِيَّةِ فَاتَّجَهَ فِي تَقْدِيرِهِ الْوِجْهَةَ نَفْسَهَا؛ يَقُولُ: "قَوْلُه تَعَالى: ﴿ **فَصَبْرٌ جَمِيلٌ** ﴾ [يوسف:١٨] يَحْتَمِلُ حَذفَ (الْخَبَرِ)... أَوْ حَذْفَ (الْمُبْتَدَأِ) ....، وَهَذَا أَوْلَى ... فَالْكَلَامُ مَسُوقٌ لِلْإِخْبَارِ بِحُصُولِ الصَّبْرِ لَهُ، وَاتِّصَافِهِ بِهِ، وَحَذْفُ الْمُبْتَدَأِ يُحَصِّلُ ذَلِكَ."[5]

مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى التَّأْوِيلُ بِحَذْفِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ

---

[1] دلائل الإعجاز، ص١٨٩.

[2] شرح المفصل لابن يعيش١/ ٢٣٩.

[3] للرازي تح: بكري شيخ أمين ص١٦٢، ط: دار العلم للملايين، بيروت – لبنان ط: الأولى، ١٩٨٥م.

[4] الطراز ١١٨/٢، وانظر: عروس الأفراح ١٢/٢؛ (ضمن شروح التلخيص).

[5] البرهان في علوم القرآن، بتصرف وحذف، ٣/ ١٤٣، ١٤٤.

يَتَنَاسَقُ مَعَ قِرَاءَةِ أُبَيٍّ: ﴿فَصَبْرًا جَمِيلًا﴾[١] فَـ"يَكُونُ كَالْآمِرِ لِنَفْسِهِ بِالصَّبْرِ"[٢]، "وَذَلِكَ يَكُونُ عَلَى الْإِغْرَاءِ، وَالْمَعْنَى: فَاصْبِرِي يَا نَفْسُ صَبْرًا جَمِيلًا"[٣]؛ فَكَأَنَّ قِرَاءَةَ النَّصْبِ إِعْلَامٌ بِمَا أَمَرَ يَعْقُوبُ عليه السلام بِهِ نَفْسَهُ، وَقِرَاءَةَ الرَّفْعِ إِخْبَارٌ عَمَّا اسْتَقَرَّتْ عَلَيْهِ نَفْسُهُ!

الْمَوْضِعُ الثَّانِي:

جَاءَتِ الْعِبَارَةُ نَفْسُهَا عَلَى لِسَانِ يَعْقُوبَ عليه السلام لَمَّا رُفِعَ إِلَيْهِ مَا جَرَى عَلَى (بِنْيَامِينَ)، وَأَنَّهُ أُخِذَ بِجُرْمِ السَّرِقَةِ؛ فَكَانَ جَوَابُهُ: ﴿ **قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ۖ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۖ عَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ** ﴾ [يوسف:٨٣].

إِنَّ كَلِمَةَ يَعْقُوبَ عليه السلام وَإِنْ كَانَتْ هِيَ نَفْسُهَا الَّتِي سَبَقَتْ، لَكِنْ تَبْقَى خُصُوصِيَّةُ الْمَقَامِ تُضْفِي عَلَيْهَا مَزِيدًا مِنَ الدَّلَالَةِ؛ فَالسِّيَاقُ الزَّمَنِيُّ يُضْفِي عَلَيْهَا دَلَالَةً أُخْرَى، تُقَرِّبُ الْحَذْفَ مِنَ الْمُسْنَدِ، وَتَجْعَلُهُ لَهُ!

وَلْنَتَأَمَّلْ عِبَارَةَ أَبِي عَبْدِ اللهِ الرَّازِيِّ **(الْإِخْبَارُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَمَّا يُعْرَفُ بِمَا لَا يُعْرَفُ)**، وَيَعْقُوبُ عليه السلام قَدْ عُرِفَ عَنْهُ جَمِيلُ الصَّبْرِ فِي فُقْدَانِ يُوسُفَ سِنِينَ عَدَدًا، وَتَوَطَّنَتْ عَلَيْهِ نَفْسُهُ؛ حَتَّى سَارَتْ بِذِكْرِهِ الرُّكْبَانُ؛ وَمِنْ ثَمَّ يَكُونُ الْإِخْبَارُ عَنِ (الصَّبْرِ الْجَمِيلِ)؛ الَّذِي هُوَ بِهِ مَعْرُوفٌ وَمَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ مَعَهُ بَاقٍ، وَأَنَّهُ الْأَوْلَى وَالْأَمْثَلُ؛ فَوَقَعَ الْحَذْفُ عَلَى الْخَبَرِ، وَبَقِيَ الْمُبْتَدَأُ ﴿**فَصَبْرٌ جَمِيلٌ**﴾.

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٤٥٩/٧، البحر المحيط ٣٧٧/٥.

(٢) معاني القرآن للفراء تح: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، علي النجدي ناصف ٢/ ٣٩، طبعة دار الكتب والوثائق المصرية، ط: الثالثة ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.

(٣) أمالي المرتضى تح: محمد أبو الفضل إبراهيم١/ ١٠٧ ط: دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي) ط: الأولى ١٣٧٣ هـ ١٩٥٤م.

(المبحث الثاني)
المراتب البلاغية للشاهد النحوي في باب (كان)، وما جرى مجراها

تَوْطِئَةٌ:

حَدِيثُ ابْنِ هِشَامٍ – بَرَّدَ اللهُ مَضْجَعَهُ – فِي هَذَا الْبَابِ مَعْقُودٌ عَلَى شَوَاهِدَ لِـ(كَانَ)؛ يُقَلِّبُهَا فِيهَا عَلَى أَوْجُهِهَا الثَّلَاثَةِ؛ **(النُّقْصَانِ، وَالتَّمَامِ، وَالزِّيَادَةِ)**، وَلَا شَكَّ فِي تَغَايُرِ حَرَكَةِ الْمَعْنَى، وَمَسَارِ اتِّجَاهِهِ عَلَى كُلِّ وَجْهٍ مِنْهَا.

تغاير دلائل المعاني بين: النقصان، والتمام، والزيادة

كَانَ **(النَّاقِصَةُ)** لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مَنْصُوبٍ، تَتَحَقَّقُ بِهِ فَائِدَةُ الْإِخْبَارِ بِهَا، وَ**(التَّامَّةُ)** تَكْتَفِي بِمَرْفُوعِهَا؛ وَالْفَارِقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ **التَّامَّةَ** بِمَعْنَى حُدُوثِ وَوُجُودِ الشَّيْءِ، وَ**النَّاقِصَةَ** بِمَعْنَى وَجَدَ مَوْصُوفِيَّةَ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ؛ فـ"لَفْظُ الْكَوْنِ يُفِيدُ الْحُصُولَ وَالْوُجُودَ، إِلَّا أَنَّهُ فِي ... الْأَوَّلِ يَكْفِيهِ إِسْنَادُهُ إِلَى اسْمٍ وَاحِدٍ، وَفِي ... الثَّانِي: لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الِاسْمَيْنِ، وَهَذَا مِنَ اللَّطَائِفِ النَّفِيسَةِ فِي عِلْمِ النَّحْوِ."[1]

وَ**(الزَّائِدَةُ)** لَهَا إِفَادَتَانِ؛ الْأُولَى: مُجَرَّدُ الدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَنِ، قَالَ سِيبَوَيْهِ: "تَقُولُ: مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا، فَتَذْكُرُ (كَانَ)؛ لِتَدُلَّ أَنَّهُ فِيمَا مَضَى"[2]، الْأُخْرَى: أَنْ تَكُونَ "مُؤَكِّدَةً لِلْكَلَامِ؛ نَحْوُ قَوْلِ الْعَرَبِ: وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشُبِ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ، لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهُمْ."[3]

مسألة:

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ:" **يَجُوزُ فِي كَانَ مِنْ نَحْوِ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧]، وَنَحْوِ: (زَيْدٌ كَانَ لَهُ مَالٌ) نُقْصَانُ كَانَ، وَتَمَامُهَا، وَزِيَادَتُهَا؛ وَهُوَ أَضْعَفُهَا، قَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ: بَابُ زِيَادَتِهَا الشِّعْرُ، وَالظَّرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِهَا عَلَى التَّمَامِ، وَبِاسْتِقْرَارٍ مَحْذُوفٍ مَرْفُوعٍ عَلَى الزِّيَادَةِ، وَمَنْصُوبٍ عَلَى النُّقْصَانِ؛ إِلَّا إِنْ قَدَّرْتَ النَّاقِصَةَ شَانِيَّةً، فَالِاسْتِقْرَارُ مَرْفُوعٌ؛ لِأَنَّهُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ."**[4]

---

[1] التفسير الكبير بتصرف، وحذف ١/ ١٢٣، وانظر: حاشية الطيبي على الكشاف (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب)، للإمام الطيبي، ٣/ ٤٩، ط: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الإمارات العربية المتحدة، ط: الأولى ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.

[2] الكتاب، لسيبويه؛ تحقيق وشرح/ عبد السلام محمد هارون، ١/ ٧٣، ط: مكتبة الخانجي بالقاهرة: ط: الأولى، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، وانظر: معاني النحو ٢١٩/١

[3] المقتضب، للمبرد؛ تح: محمد عبد الخالق عضيمة ٤/ ١١٦، ط: عالم الكتب، بيروت.

[4] المغني ٢/ ٥٥٩. تعقيب ابن هشام على وجه **(زيادتها)** بأنه **(أضعف الوجوه)** اعتراف منه بأن التمام والنقصان ضعيفان؛ فيحتاج إلى جعل التفضيل على غير بابه، وفي قوله عن ابْن عُصْفُورٍ: **(بَابُ زِيَادَتِهَا الشِّعْرُ)** قال الشمني: "في الشرح ليس كذلك؛ فلا نزاع في جواز زيادتها بعد (ما) التعجبية قياسا" حاشية الشمني ٢١٧/٢. وقوله: **(إِلَّا إِنْ قدّرت الناقصة شانية)**؛ أي: يكون اسمها ضمير شأن محذوف، وتكون جملة: **﴿لَهُ قَلْبٌ﴾** في محل نصب خبر كان. ينظر: تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، للدماميني، دراسة وتحقيق: د. محمد عبد الله غندور ٥١٢/٢،

المرتبة البلاغية لأوجه الأعاريب في (كان):

اِبْنُ هِشَامٍ – رَحِمَهُ اللهُ – قَلَّبَ **(كَانَ)** عَلَى أَنْوَاعِهَا الثَّلَاثَةِ، ثُمَّ إِنَّهُ عَلَى وَجْهِ النُّقْصَانِ ذَكَرَ وَجْهَيْنِ إِعْرَابِيَّيْنِ؛ فَكَانَ الْمَحْصُولُ أَرْبَعَةَ أَوْجُهٍ، وَلَا شَكَّ – كَمَا سَبَقَ– فِي أَنَّ كُلَّ وَجْهٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْجُهِ لَهُ دَلَائِلُهُ الَّتِي تُمَيِّزُهُ.. فَأَيُّ مُعْطَيَاتِ هَذِهِ الْأَوْجُهِ الْأَقْرَبُ لِخَصَائِصِ نَظْمِ الْآيَةِ، وَالْأَنْسَبُ مَعَ سِيَاقِ الْوُرُودِ؛ وَمِنْ ثَمَّ الْأَعْلَى رُتْبَةً بَلَاغِيَّةً؟

إِنَّ آيَةَ الشَّاهِدِ سُبِقَتْ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ **وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُم بَطْشًا فَنَقَّبُوا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ هَلْ مِن مَّحِيصٍ** ﴾ [ق: ٣٦]، وَهُوَ انْتِقَالٌ مِنْ حَدِيثِ السُّورَةِ فِي الِاسْتِدْلَالِ عَلَى إِمْكَانِ الْبَعْثِ إِلَى التَّهْدِيدِ بِمَا حَلَّ بِالْأُمَمِ الْمُكَذِّبَةِ؛ فَهُوَ تَعْرِيضٌ بِالْمُشْرِكِينَ، وَتَسْلِيَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ.[١]

وَالتَّعْقِيبُ بِالْإِشَارَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ **إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ** ﴾؛ أَيْ: فِي إِهْلَاكِ تِلْكَ الْقُرُونِ؛ وَحِينَمَا نَتَبَصَّرُ خَصَائِصَ النَّظْمِ فِي الْآيَةِ الْقُرْآنِيَّةِ، نَرَاهَا جَاءَتْ مُؤَكَّدَةً بِاسْمِيَّةِ الْجُمْلَةِ، وَدُخُولِ (إِنَّ) عَلَيْهَا، وَدُخُولِ اللَّامِ الْمُؤَكِّدَةِ عَلَى اسْمِهَا، ثُمَّ إِيثَارِ دَلَالَةِ الْبُعْدِ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ؛ تَعْظِيمًا وَتَفْخِيمًا، وَمَجِيءِ ﴿ **قَلْبٌ** ﴾ مُنَكَّرًا؛ فَفِي تَنْكِيرِهِ "وَإِبْهَامِهِ تَفْخِيمٌ وَإِشْعَارٌ بِأَنَّ كُلَّ قَلْبٍ لَا يَتَفَكَّرُ وَلَا يَتَدَبَّرُ كَلَا قَلْبٍ"[٢]، ثُمَّ بِنَاءِ الْمَعْنَى عَلَى الِاسْتِعَارَةِ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ **أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ** ﴾ فَهُوَ مُسْتَعَارٌ لِشِدَّةِ الْإِصْغَاءِ؛ كَأَنَّ الْأَسْمَاعَ طُرِحَتْ فِي ذَلِكَ، فَلَا يَشْغَلُهَا شَيْءٌ آخَرُ تَسْمَعُهُ، وَتَقْدِيمِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ **وَهُوَ شَهِيدٌ** ﴾، وَالتَّعْبِيرِ بِصِيغَةِ الْمُبَالَغَةِ أَيْ: الْمُشَاهِدُ؛ دَلَالَةً عَلَى قُوَّةِ الْمُشَاهَدَةِ، أَيْ تَحْدِيقِ الْعَيْنِ لِلْحِرْصِ عَلَى الفَهْمِ.[٣]

جَلِيٌّ اسْتِحْوَاذُ نَبْرَةِ التَّوْكِيدِ وَالتَّعْظِيمِ عَلَى خَصَائِصِ النَّظْمِ فِي الْآيَةِ.. فَمَا الَّذِي يَتَلَاقَى مِنَ الْأَعَارِيبِ الْأَرْبَعَةِ، وَيَتَمَاشَى مَعَ هَذِهِ النَّبْرَةِ، وَيَكُونُ عَلَى النَّهْجِ ذَاتِهِ قُوَّةً وَفَخَامَةً؟!

أَحْسَبُ أَنَّ وَجْهَ التَّمَامِ فِي **(كَانَ)**، وَالدَّلَالَةَ عَلَى مُجَرَّدِ الْحُدُوثِ وَالْوُجُودِ، كَذَلِكَ وَجْهَ النُّقْصَانِ؛ بِانْتِصَابِ الظَّرْفِ ﴿ **لَهُۥ** ﴾ بِهَا، لَا يَنْهَضَانِ أَدَاءً بِخُصُوصِيَّاتِ النَّظْمِ، وَدَوَاعِي الْمَقَامِ!

إِنَّ وَجْهَ النُّقْصَانِ فِي **(كَانَ)**؛ مَعَ جَعْلِ اسْمِهَا ضَمِيرَ شَأْنٍ، وَالْخَبَرِ الْجُمْلَةَ الِاسْمِيَّةَ ﴿ **لَهُۥ قَلْبٌ** ﴾ هُوَ الْأَلْصَقُ وَالْأَقْرَبُ دَلَالَةً لِخَصَائِصِ النَّظْمِ فِي الْآيَةِ، ثُمَّ يَلِيهِ مَرْتَبَةً الْقَوْلُ بِزِيَادَةِ (كَانَ)؛ لِمَا فِيهَا حِينَئِذٍ مِنْ إِضْفَاءِ دَلَالَةِ التَّوْكِيدِ.

وَإِنَّمَا كَانَ وَجْهُ النُّقْصَانِ مَعَ جَعْلِ اسْمِهَا ضَمِيرَ شَأْنٍ هُوَ الْأَعْلَى رُتْبَةً بَلَاغِيَّةً؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَوَاؤُمٍ وَتَشَاكُلٍ مَعَ خُصُوصِيَّاتِ النَّظْمِ؛ فَضَمِيرُ الشَّأْنِ يَحْمِلُ دَلَالَةَ التَّوْكِيدِ، وَالْإِيقَاظِ وَالتَّنْبِيهِ؛ فَهُوَ حِينَ يَطْرُقُ النَّفْسَ دُونَ عَائِدٍ يَعُودُ عَلَيْهِ يُصَيِّرُهَا إِلَى حَالَةٍ مِنَ الْغُمُوضِ، وَالْإِبْهَامِ لَا قَرَارَ لَهَا مَعَهَا، فَتَسْتَشْرِفُ إِلَى

ط: عالم الكتب الحديث، إربد – عمان، ط: الأولى، ط: ١٤٣٢هـ ٢٠١١م، وحاشية الدسوقي على متن مغني اللبيب لابن هشام٢/ ٢٥٣.

[١] التحرير والتنوير ٢٦/ ٣٢٢.

[٢] تفسير البيضاوي ٥/١٤٤.

[٣] ينظر: الكشاف٤/١١، التحرير والتنوير٢٦/ ٣٢٤.

اكْتِشَافِ الْحَقِيقَةِ الْمُتَوَارِيَةِ وَرَاءَ الْغُمُوضِ الْمُثِيرِ، فَإِذَا جَاءَتِ الْجُمْلَةُ الْمُفَسِّرَةُ تَمَكَّنَ مَعْنَاهَا، وَوَقَعَ فِي الْقَلْبِ مَوْقِعَ الْقَبُولِ.(١)

لِهَذِهِ الْإِيمَاءَاتِ وَالْإِيحَاءَاتِ فِي ضَمِيرِ الشَّأْنِ، ثُمَّ الْإِخْبَارِ عَنْهُ بِجُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ، وَمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَشَاكُلٍ مَعَ خَصَائِصِ النَّظْمِ فِي الْآيَةِ كَانَ هَذَا الْوَجْهُ الْأَعْلَى رُتْبَةً بَلَاغِيَّةً.

مسألة:

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ:" ﴿ **فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ** ﴾ [النمل: ٥١] **يُحْتَمَلُ فِي (كَانَ) الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ؛ إِلَّا أَنَّ النَّاقِصَةَ لَا تَكُونُ شَانِيَّةً؛ لِأَجْلِ الِاسْتِفْهَامِ، وَلِتَقَدُّمِ الْخَبَرِ، و﴿كَيْفَ﴾ حَالٌ عَلَى التَّمَامِ، وَخَبَرٌ لِـ(كَانَ) عَلَى النُّقْصَانِ، وَلِلْمُبْتَدَأِ عَلَى الزِّيَادَةِ.**"(٢)

المرتبة البلاغية لأوجه الأعاريب في (كان):

الْأَمْرُ بِالنَّظَرِ وَالتَّفَكُّرِ فِي عَوَاقِبِ الْغَابِرِينَ مِمَّا كَثُرَ وُرُودُهُ فِي آيِ الذِّكْرِ الْحَكِيمِ؛ فَقَدْ وَرَدَ فِي أَكْثَرَ مِنْ عِشْرِينَ مَوْضِعًا.(٣)

وَقَدْ وَقَفْتُ عَلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، وَتَتَبَّعْتُ - فِيمَا تَيَسَّرَ لِي - كَلَامَ أَيِمَّتِنَا الْمُفَسِّرِينَ وَتَوْجِيهَاتِهِمْ. وَأَيِّمَّتُنَا - طَيَّبَ اللهُ ثَرَاهُمْ - وَإِنْ لَمْ يَذْكُرُوا، أَوْ يُصَرِّحُوا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بِمَا يَمَسُّ الْمَرْتَبَةَ الْبَلَاغِيَّةَ لِهَذِهِ الْأَوْجُهِ الْإِعْرَابِيَّةِ، لَكِنِّي لَا أَعْدَمُ مِنْ خَوَافِي كَلَامِهِمْ مَا أَرْتَكِنُ إِلَيْهِ، وَأَسْتَنِدُ عَلَيْهِ فِي الْتِقَاطِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْأَقْرَبِ مِنْ هَذِهِ الْأَوْجُهِ رَحِمًا بِطَبِيعَةِ الْأُسْلُوبِ، وَخَصَائِصِهِ الْبَيَانِيَّةِ.

نَصَّ سَادَتُنَا عَلَى عُمُومِيَّةِ الْخِطَابِ فِي هَذَا الْأُسْلُوبِ؛ فَهُوَ "لِكُلِّ مَنْ يَتَأَتَّى مِنْهُ التَّأَمُّلُ وَالنَّظَرُ"(٤)، ثُمَّ إِنَّهُ يَسْكُنُهُ عِدَّةُ مَعَانٍ مُتَشَعِّبَةٍ؛ فَفِيهِ تَسْلِيَةٌ وَتَسْرِيَةٌ لِلرَّسُولِ ﷺ، وَتَثْبِيتٌ وَرَبْطٌ عَلَى قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ، وَتَحْذِيرٌ وَتَعْرِيضٌ بِالْمُشْرِكِينَ. وَلِعِظَمِ هَوْلِ الْمَنْظُورِ إِلَيْهِ سِيقَ فِي أُسْلُوبِ الِاسْتِفْهَامِ؛ فَهُوَ "لِعِظَمِهِ خَرَجَ عَنْ أَمْثَالِهِ، فَاسْتَحَقَّ السُّؤَالَ عَنْ حَالِهِ"(٥)، "وَنَبَّهَ عَلَى عَظَمَةِ الْمَنْظُورِ فِيهِ بِأَنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُسْتَفْهَمَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنِ الْعَوَائِدِ، فَتَعَاظَمَ إِشْكَالُهُ."(٦)

وَمَحَلُّ الْكَلَامِ: مَا الْأَقْرَبُ رَحِمًا مِنَ الْأَعَارِيبِ الثَّلَاثَةِ فِي **(كَانَ)** لِهَذِهِ الْخَصَائِصِ الْأُسْلُوبِيَّةِ فِي التَّرْكِيبِ؟

إِنَّ الْأَوْجُهَ الثَّلَاثَةَ فِي **(كَانَ)** تُفْضِي بِالْأُسْلُوبِ إِلَى أَنْ يَأْخُذَ أَحَدَ طَرِيقَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ النَّظَرُ مُتَوَجِّهًا مُبَاشَرَةً لِلْحَالِ الْعَجِيبَةِ الَّتِي حَلَّتْ بِهَؤُلَاءِ؛ وَذَلِكَ يَكُونُ مَبْنِيًّا عَلَى وَجْهِ **(التَّمَامِ)** فِي (كَانَ)، وَاكْتِفَائِهَا

---

(١) خصائص التراكيب، ص٢٤١، ٢٤٢، وانظر: دلائل الإعجاز، ص١٣٧.

(٢) المغني ٢/ ٥٥٩. وقوله: "**إِلَّا أَنَّ النَّاقِصَةَ لَا تَكُونُ شَانِيَّةً؛ لِأَجْلِ الِاسْتِفْهَامِ**"؛ أَيْ: إِنَّ ضَمِيرَ الشَّأْنِ لَا بُدَّ فِي مُفَسِّرِهِ أَنْ يَكُونَ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ بِتَمَامِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْهُ (كَيْفَ)؛ لِأَنَّ لَهُ صَدَارَةَ الْكَلَامِ. ينظر: حاشية الدسوقي ٢/ ٢٥١، تحفة الغريب ٥١٣/٢.

(٣) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، وضعه: محمد فؤاد عبدالباقي، ص ٥٧٤، ط: دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

(٤) تفسير أبي السعود ٣/ ٢٤٦، وانظر: البحر المحيط ١٠٣/٥، التحرير والتنوير٩٧/٤، ٢٣٨/٨.

(٥) نظم الدرر ١٦/ ٧٦.

(٦) السابق ٥/ ٧٧.

بِمَرْفُوعِهَا بَعْدَهَا، وَإِخْلَاصِ (كَيْفَ) لِلْحَالِيَّةِ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ النَّظَرُ مُوَجَّهًا لِلْجُمْلَةِ جَمِيعِهَا ﴿كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ...﴾؛ وَذَلِكَ عَلَى وَجْهَيِ (**النُّقْصَانِ، وَالزِّيَادَةِ**)؛ فَمَا بَعْدَ الْأَمْرِ بِالنَّظَرِ جُمْلَةُ (كَانَ) وَمَعْمُولَاهَا، أَوْ جُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.

وَالْمَرْتَبَةُ الْبَلَاغِيَّةُ تَكُونُ لِمَا تَشَاكَلَ فِيهِ دَلَالَةُ الْوَجْهِ الْإِعْرَابِيِّ مَعَ خَصَائِصِ النَّظْمِ فِي الْأُسْلُوبِ، وَتَشَابَهَ مَعَهُ؛ وَذَلِكَ – فِيمَا أَحْسَبُ – أَرَاهُ كَامِنًا فِي وَجْهِ التَّمَامِ فِي (**كَانَ**)، وَاكْتِفَائِهَا بِمَا بَعْدَهَا مَرْفُوعًا لَهَا؛ إِذْ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ إِخْلَاصُ (**كَيْفَ**) لِأَنْ تَكُونَ مَنْظُورًا إِلَيْهِ، وَيَكُونَ مَصَبَّ النَّظَرِ عَلَى حَالٍ مُبْهَمَةٍ، غَرِيبَةِ الشَّأْنِ!

إِنَّ هَذَا الْوَجْهَ هُوَ الْأَوْفَقُ لِعُمُومِيَّةِ الْخِطَابِ، وَتَشَعُّبِ أَوْ تَلَوُّنِ الْمُعْطَى الدَّلَالِيِّ لِلْأُسْلُوبِ؛ دَعْ عَنْكَ عِظَمَ الْهَوْلِ فِي الْمَنْظُورِ إِلَيْهِ؛ إِذْ إِنَّ الْمَعْنَى مَعَهُ يَمُرُّ بِمَرَاحِلَ ثَلَاثٍ إِبْهَامًا وَإِيضَاحًا؛ فَالنَّظَرُ وَقَعَ – أَوَّلًا – عَلَى (**كَيْفَ**)، وَهِيَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَتَقْدِيرُ الْمَعْنَى: عَلَى أَيِّ حَالٍ وَقَعَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ؛ أَيْ: أَحَسَنًا وَقَعَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ، أَمْ سَيِّئًا؟[1] ثُمَّ تَأْتِي جُمْلَةُ: ﴿كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾؛ بِمَعْنَى: حُدُوثِ وَحُصُولِ عَاقِبَةِ الْمَكْرِ، وَمَا زَالَ الْمَعْنَى يَكْتَنِفُهُ الْغُمُوضُ وَالْإِبْهَامُ، وَيَتَرَقَّبُ الْمُخَاطَبُ إِيضَاحَهُ وَبَيَانَهُ؛ فَتَأْتِي جُمْلَةُ ﴿أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ لِتُزِيلَ الْإِبْهَامَ، وَتُصَرِّحَ بِالْعَاقِبَةِ، وَعِظَمِ هَوْلِ مَا لَحِقَهُمْ مِنْ عَذَابٍ وَنَكَالٍ!

مسألة:[2]

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ:" ﴿ ۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ [الشورى: ٥١] **تَحْتَمِلُ كَانَ الْأَوْجُهَ الثَّلَاثَةَ؛ فَعَلَى النَّاقِصَةِ الْخَبَرُ إِمَّا ﴿لِبَشَرٍ﴾**[3]، **وَ﴿وَحْيًا﴾ اِسْتِثْنَاءٌ مُفَرَّغٌ مِنَ الْأَحْوَالِ؛ فَمَعْنَاهُ: مُوحِيًا، أَوْ مُوحًى**[4]، **أَوْ ﴿مِن وَرَآئِ حِجَابٍ﴾؛ بِتَقْدِيرِ: أَوْ إِرْسَالًا؛ أَيْ: أَوْ ذَا إِرْسَالٍ= وَإِمَّا ﴿وَحْيًا﴾**[5]**؛ وَالتَّفْرِيغُ فِي الْأَخْبَارِ؛ أَيْ مَا كَانَ تَكْلِيمُهُمْ إِلَّا إِيحَاءً، أَوْ إِيصَالًا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، أَوْ إِرْسَالًا، وَجُعِلَ ذَلِكَ تَكْلِيمًا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، وَ﴿لِبَشَرٍ﴾ عَلَى هَذَا تَبْيِينٌ. وَعَلَى التَّمَامِ وَالزِّيَادَةِ فَالتَّفْرِيغُ فِي الْأَحْوَالِ الْمُقَدَّرَةِ فِي الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي ﴿لِبَشَرٍ﴾.**"[6]

تُبَيِّنُ الْآيَةُ أَنَّ كَلَامَ اللهِ ﷻ لِعِبَادِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ، أَحَدُهَا: الْوَحْيُ بِطَرِيقِ الْإِلْهَامِ أَوِ الْمَنَامِ، وَالثَّانِي: أَنْ يُسْمِعَهُ كَلَامَهُ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ،

---

[1] ينظر: الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ٥/ ٣٩٦.

[2] جاء بعد هذه المسألة خمس مسائل، وحديث ابن هشام فيها كان على أمثلة، وما ورد فيها من شواهد كان استدلالا على قضايا نحوية، وليس على تجويز أكثر من وجه إعرابي. ينظر: المغني ٢/ ٥٥٩: ٥٦١.

[3] "واسمها قوله سبحانه: (أن يكلمه الله)؛ أي: تكليم الله." حاشية الدسوقي٢/٢٥٢

[4] "يعني أن (وحيا) إن كان حالا من الفاعل، فمعناه: (موحيًا)، وإن كان حالا من المفعول فمعناه: (موحًى)" حاشية الشمني ٢/٢١٧

[5] يعني هو خبر (كان).

[6] المغني ٢/ ٥٥٩.

وَالثَّالِثُ: الْوَحْيُ بِوَاسِطَةِ الْمَلَكِ.[1]

وَابْنُ هِشَامٍ أَجَازَ فِي (كَانَ) الْمَحَامِلَ الثَّلَاثَةَ، وَارْتَأَى فِي الْخَبَرِ مَعَ النُّقْصَانِ وَجْهَيْنِ؛ أَنْ يَكُونَ ﴿ بَشَرٍ ﴾، أَوْ ﴿وَحْيًا﴾؛ فَكَانَ لَهُ مِنَ الْوُجُوهِ أَرْبَعَةُ مَحَامِلَ. وَالدُّسُوقِيُّ اسْتَظْهَرَ وَجْهَ النُّقْصَانِ؛ دُونَ التَّعَرُّضِ لِتَرْجِيحِ وَجْهِ الْخَبَرِ.[2]

المرتبة البلاغية للأوجه الإعرابية:

الْمَرْتَبَةُ الْبَلَاغِيَّةُ تَكْمُنُ بِالنَّظَرِ فِي بَيَانِ الْجِهَةِ الَّتِي عَلَيْهَا مَعْقُودُ الْقَوْلِ، وَأَحْسَبُ أَنَّهَا فِي الْآيَةِ نَاظِرَةٌ لِدَلَالَةِ التَّفْرِيغِ فِي الْآيَةِ؛ هَلْ هِيَ وَاقِعَةٌ عَلَى الْأَخْبَارِ، أَمْ وَاقِعَةٌ عَلَى الْأَحْوَالِ؟ بِمَعْنًى آخَرَ؛ هَلْ مَا بَعْدَ (إِلَّا) مُنْصَرِفٌ لِلْخَبَرِيَّةِ، أَمْ مُنْصَرِفٌ لِلْحَالِيَّةِ؟

إِنَّ حَاصِلَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ مِنْ أَوْجُهٍ أَرْبَعَةٍ مَرْدُودُهُ إِلَى ذَلِكَ؛ فَعَلَى وَجْهِ النُّقْصَانِ فِي (كَانَ)، وَالْخَبَرِ ﴿ بَشَرٍ ﴾، وَكَذَلِكَ عَلَى وَجْهَيِ التَّمَامِ وَزِيَادَةِ (كَانَ) يَكُونُ مَا بَعْدَ (إِلَّا) **أَحْوَالًا**، وَالتَّفْرِيغُ وَاقِعٌ عَلَيْهَا. أَمَّا عَلَى وَجْهِ النُّقْصَانِ فِي (كَانَ)، وَالْخَبَرِ ﴿وَحْيًا﴾ يَكُونُ مَا بَعْدَ (إِلَّا) **أَخْبَارًا**، وَالتَّفْرِيغُ وَاقِعٌ عَلَيْهَا.

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ الْقَوْلُ بِالْحَالِ كَالْقَوْلِ بِالْخَبَرِ؛ فَالْخَبَرُ هُوَ مُعْتَمَدُ الْجُمْلَةِ، وَهُوَ الْجُزْءُ الْمُتَمِّمُ لِأَرْكَانِهَا، وَهُوَ مَحِلُّ الْإِخْبَارِ وَالْفَائِدَةِ.

وَعَلَى ذَلِكَ يَكُونُ التَّسَاؤُلُ: هَلْ قَصْدِيَّةُ الْمَعْنَى فِي الْآيَةِ منصرفةٌ لِإِثْبَاتِ الْبَشَرِيَّةِ، أَمْ مُنْصَرِفَةٌ لِلْإِخْبَارِ بِالصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ بَعْدَ (إِلَّا)؟

لِلْكَشْفِ عَنْ ذَلِكَ يُمْكِنُ الْقَوْلُ: إِنَّ الْآيَةَ مَعْطُوفَةٌ "عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ حِكَايَةِ تُرَّهَاتِ الْمُشْرِكِينَ؛ عَطْفَ الْقِصَّةِ عَلَى الْقِصَّةِ، وَهُوَ عَوْدٌ إِلَى إِبْطَالِ شُبَهِهِم، الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [الشورى:٣]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ﴾ [الشورى:١٣]"[3]

يقول الإمام الطاهر: "وَقَدْ كَبُرَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ مِنْ ثَلَاثِ جِهَاتٍ:

جِهَةِ الدَّاعِي لِأَنَّهُ بَشَرٌ مِثْلُهُمْ؛ قَالُوا: ﴿أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ﴾ [الإسراء: ٩٤]، وَلِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ الدَّعْوَةِ مِنْ عُظَمَاءِ الْقَرْيَتَيْنِ ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ [الزخرف: ٣١].

وَجِهَةِ مَا بِهِ الدَّعْوَةُ؛ فَإِنَّهُمْ حَسِبُوا أَنَّ اللَّهَ لَا يُخَاطِب الرَّسُولَ إِلَّا بِكِتَابٍ يُنَزِّلُهُ إِلَيْهِ دَفْعَةً مِنَ السَّمَاءِ؛ فَقَدْ قَالُوا: ﴿وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ ﴾ [الإسراء: ٩٣]، ﴿ ۞ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا ﴾ [الفرقان: ٢١]، ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ١١٨]، وَالْقَائِلُونَ هُمُ الْمُشْرِكُونَ.

وَمِنْ جِهَةِ مَا تَضَمَّنَتْهُ الدَّعْوَةُ مِمَّا لَمْ تُسَاعِدْ أَهْوَاؤُهُمْ عَلَيْهِ؛ قَالُوا: ﴿ أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ﴾ [ص: ٥]، ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [سبأ: ٧]".[4]

إِنَّ إِبْطَالَ الْجِهَةِ الْأُولَى مِنْ كِبْرِهِمْ جِهَة

---

[1] ينظر: تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري؛ تح: أحمد محمد شاكر، ٢١/ ٥٥٨، ط: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى،١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

[2] ينظر: حاشية الدسوقي ٢/٢٥٢.

[3] التحرير والتنوير، بتصرف ٢٥/ ١٤٠.

[4] السابق ٢٥/ ٥٤، ٥٥.

الدَّاعِي؛ لِأَنَّهُ بَشَرٌ مِثْلُهُمْ دَالٌّ عَلَيْهِ مِنْ أَوْجُهِ الْإِعْرَابِ إِبْرَازُ لَفْظَةِ ﴿بَشَرٍ﴾؛ حَيْثُ تُكُونُ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْنَادِ فِي الْجُمْلَةِ؛ لَا أَنْ تَكُونَ اللَّفْظَةُ مُجَرَّدَ إِيضَاحٍ، أَوْ تَبْيِينٍ لِلْمَعْنَى- كَمَا فِي وَجْهِ التَّمَامِ-[1] وَهَذَا يَتَحَقَّقُ عَلَى وَجْهِ إِعْرَابِهَا خَبَرًا؛ سَوَاءً أَكَانَتْ خَبَرًا لِكَانَ، أَمْ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ عَلَى عَدِّ (كَانَ) زَائِدَةً؛ وَالتَّفْرِيغُ عَلَى ذَلِكَ يَكُونُ وَاقِعًا عَلَى الْأَحْوَالِ.

وَلَعَلَّ مَا وَرَدَ مِنْ سَبَبِ نُزُولٍ يُرَجِّحُ هَذِهِ الْجِهَةَ مِنْ كِبْرِهِمْ؛ فَقَدْ جَاءَ أَنَّ الْيَهُودَ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَلَا تُكَلِّمُ اللَّهَ، وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ إِنْ كُنْتَ نَبِيًّا؛ كَمَا كَلَّمَهُ مُوسَى، وَنَظَرَ إِلَيْهِ، فَإِنَّا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْعَلَ ذَلِكَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (إِنَّ مُوسَى لَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ)، فَنَزَلَت الآية.[2]

أَمَّا إِبْطَالُ الْجِهَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ كِبْرِهِمْ، وَبَيَانِ دَحْضِ شُبَهِهِمْ فِي زَعْمِهِمْ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ لَوْ كَانَ مُرْسَلًا مِنَ اللَّهِ لَكَانَتْ مَعَهُ مَلَائِكَةٌ تُصَدِّقُ قَوْلَهُ، أَوْ لَأُنْزِلَ عَلَيْهِ كِتَابٌ جَاهِزٌ مِنَ السَّمَاءِ يُشَاهِدُونَ نُزُولَهُ، فَيَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ أَوْجُهِ الْإِعْرَابِ وَجْهُ النُّقْصَانِ فِي (كَانَ) وَالْخَبَرُ ﴿وَحْيًا﴾، وَيَكُونُ التَّفْرِيغُ فِي الْخَبَرِ؛ فَهُوَ مَحِلُّ الْفَائِدَةِ حِينَئِذٍ، وَعَلَيْهِ مُعْتَمَدُ الْحَدِيثِ.

وَسَوَاءٌ أَكَانَ التَّفْرِيغُ عَلَى الْأَخْبَارِ، أَمْ عَلَى الْأَحْوَالِ، وَالْإِخْبَارُ بِلَفْظِ (بَشَرٍ)؛ فَذَلِكَ كُلُّهُ مَقْصُودٌ؛ دَلَّ عَلَيْهِ سِيَاقُ الْكَلَامِ؛ وَتَأَمَّلِ الْآيَةَ بَعْدَهَا: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢] قَالَ الطَّبَرِيُّ: "وَكَمَا كُنَّا نُوحِي فِي سَائِرِ رُسُلِنَا، كَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ يَا مُحَمَّدُ هَذَا الْقُرْآنَ"[3]؛ فَشَأْنُهُ ﷺ شَأْنُ مَنْ سَبَقَهُ مِنَ الرُّسُلِ؛ فِي كَوْنِهِ بَشَرًا، وَمُوحًى إِلَيْهِ.

---

[1] ينظر: حاشية الدسوقي ٢/٢٥٢.

[2] ينظر: أسباب النزول للواحدي، ص ٣٩٦.

[3] تفسير الطبري ٢١/ ٥٥٩.

(المبحث الثالث)
المراتب البلاغية لأوجه الإعراب في باب المنصوبات المتشابهة

توطئة:

أَوْرَدَ ابْنُ هِشَامٍ – طَيَّبَ اللهُ ثَرَاهُ – فِي هَذَا البَابِ شَوَاهِدَ يُمْكِنُ مَحْمَلُهَا إِعْرَابِيًّا – كَمَا يَتَبَيَّنُ مِنَ الْعُنْوَنَةِ – عَلَى مُلَابَسَاتٍ لِلْفِعْلِ مِنْ جِهَةِ الْمَنْصُوبَاتِ الْمُتَشَابِهَةِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْفِعْلَ لَهُ مُلَابَسَاتٌ شَتَّى؛ فَهُوَ يُلَابِسُ الْفَاعِلَ، وَالمَفْعُولَ بِهِ، وَالمَصْدَرَ، وَالزَّمَانَ، وَالْمَكَانَ..؛ وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ تَغَايُرَ جِهَةِ الْمُلَابَسَةِ، أَوِ الْقَيْدِ.. يَنْبَنِي عَلَيْهِ تَغَايُرٌ آخَرُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَالدَّلَالَةِ؛ إِذِ "الْغَرَضُ مِنْ ذِكْرِهَا مَعَ الْفِعْلِ إِفَادَةُ تَلَبُّسِهِ بِهَا مِنْ جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ؛ كَالْوُقُوعِ فِيهِ، وَلَهُ، وَمَعَهُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ..."[1]

"وَكَثِيرٌ مِنْ مَسَائِلِ هَذَا الْبَابِ ذُكِرَ فِي كُتُبِ النُّحَاةِ عَلَى النَّحْوِ الَّذِي يُشَاكِلُ بَحْثَهُمْ؛ دُونَ نَظَرٍ إِلَى غَامِضِ الْفُرُوقِ، وَلَطِيفِ الْمَزَايَا؛ فَإِنَّ تِيْنَكَ الْفَائِدَتَيْنِ مِنْ مَقَاصِدِ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ الَّذِينَ قَصَرُوا مَبَاحِثَهُمْ عَلَى تَعَرُّفِ خَوَاصِّ التَّرَاكِيبِ، وَأَسْرَارِ الْأَسَالِيبِ، وَمَا فِيهَا مِنْ دَقِيقِ الْوَضْعِ، وَبَاهِرِ الصُّنْعِ."[2]

وَمِنْ ثَمَّ فَإِنَّ الدِّرَاسَةَ تَرْجِعُ الْبَصَرَ بَيَانِيًّا فِي هَذِهِ الشَّوَاهِدِ؛ لِتَنْظُرَ مَصِيرَ هَذِهِ الْمَحَامِلِ مِنْ خِلَالِ مَا تَرْتَكِنُ إِلَيْهِ، وَتَعْتَمِدُ عَلَيْهِ الْمَرْتَبَةُ البَلَاغِيَّةُ مِنْ أُسُسٍ وَرَكَائِزَ!

وَلْتَبْدَأْ – أَوَّلًا– بِمِهَادٍ عَنْ طَبِيعَةِ الْمُعْطَى، وَخُصُوصِيَّةِ الْوَظِيفَةِ الدَّلَالِيَّةِ لِلْمَفَاعِيلِ الَّتِي تَعَرَّضَ لَهَا ابْنُ هِشَامٍ فِي حَدِيثِهِ، وَحَمَلَ عَلَيْهَا الوُجُوهَ الْإِعْرَابِيَّةَ لِلشَّوَاهِدِ؛ وَهِيَ: **(الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ، الْمَفْعُولُ بِهِ، الْمَفْعُولُ لِأَجْلِهِ، الْحَالُ، الظَّرْفُ)**.[3]

– الوظيفة الدلالية للمفعول المطلق:

المَفْعُولُ المُطْلَقُ "هُوَ اسْمٌ يُؤَكِّدُ عَامِلَهُ، أَوْ يُبَيِّنُ نَوْعَهُ، أَوْ عَدَدَهُ"[4]. وَالْوَظِيفَةُ المَنُوطُ بِهِ تَحْقِيقُهَا دَلَالَةُ التَّوْكِيدِ، وَ"إِزَالَةُ الشَّكِّ عَنِ الْحَدَثِ، وَرَفْعُ تَوَهُّمِ المَجَازِ"[5]، وَقَدْ يُقْتَصَرُ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ يَنْضَافُ مَعَهَا بَيَانُ النَّوْعِ، أَوِ الْعَدَدِ. وَ"يَنُوبُ عَنِ المَصْدَرِ فِي الِانْتِصَابِ عَلَى المَفْعُولِ المُطْلَقِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ؛ مِنْ صِفَةٍ...، أَوْ ضَمِيرِهِ...، أَوْ مُرَادِفٍ لَهُ، ... أَوْ مُشَارِكٍ لَهُ فِي مَادَّتِهِ".[6]

– الوظيفة الدلالية للمفعول به:

حَدَّ النُّحَاةُ المَفْعُولَ بِهِ بِأَنَّهُ "الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ

---

[1] حاشية الدسوقي؛ (ضمن شروح التلخيص)١١٩/٢.

[2] علوم البلاغة البيان، والمعاني، والبديع، أحمد مصطفى المراغي، ص١٣٥.

[3] الدراسة – قدر ما تستطيع – لا تُعْنَى سوى بإثبات الوظيفة الدلالية لهذه المنصوبات؛ ومن ثم إقامة الفوارق بينها؛ مما يساعد على إعطاء مرتبة بيانية لوجه إعرابي على غيره من خلال تبصر سياق الشاهد، وليس من هدفها التعرض لما سوى ذلك من بسط الحديث عن هذه المفاعيل، أو التعرض لما فيها من قضايا نحوية، أو اختلافات النحاة.

[4] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، ١٨١/٢ ط: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

[5] همع الهوامع ٩٦/٣/٢.

[6] أوضح المسالك بتصرف وحذف، ١٨٧/٢،. وانظر: همع الهوامع ٩٦/٣/٢.

فِعْلُ الْفَاعِلِ."[١] وَدَلَائِلُ الْجُمْلَةِ، وَطَبِيعَةُ الْمَعْنَى مَعَهَا تَتَغَايَرُ حَالَ وُجُودِ الْفَاعِلِ، أَو الْمَفْعُولِ بِهِ مِنْ عَدَمِهِ؛ فَإِذَا جِيءَ بِالْفِعْلِ مُرَادًا بِهِ الْإِخْبَارُ عَنْ مُجَرَّدِ وُقُوعِ الْحَدَثِ وَحْدَهُ، يُؤْتَى بِمَصْدَرِ الْفِعْلِ فَاعِلًا لِكَوْنٍ عَامٍّ؛ كَأَنْ تَقُولُ: (وَقَعَ ضَرْبٌ)، أَمَّا إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ إِفَادَةَ وُقُوعِ الْفِعْلِ مِنْ فَاعِلٍ، فَيُكْتَفَى حِينَئِذٍ بِالْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ، وَلَا يُذْكَرُ الْمَفْعُولُ.

فَإِنْ كَانَ الْقَصْدُ إِفَادَةَ وُقُوعِ الْفِعْلِ عَلَى مَفْعُولٍ بِعَيْنِهِ، فَيَتَعَيَّنُ حِينَئِذٍ ذِكْرُ الْمَفْعُولِ؛ قَالَ الْإِمَامُ: "إِذَا عَدَّيْتَ الْفِعْلَ إِلَى الْمَفْعُولِ، فَقُلْتَ: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، **كَانَ غَرَضُكَ أَنْ تُفِيدَ الْتِبَاسَ الضَّرْبِ الْوَاقِعِ مِنَ الْأَوَّلِ بِالثَّانِي، وَوُقُوعَهُ عَلَيْهِ** ... فَعَمِلَ الرَّفْعَ فِي الْفَاعِلِ، لِيُعْلَمَ الْتِبَاسُ الضَّرْبِ بِهِ مِنْ جِهَةِ وُقُوعِهِ مِنْهُ، وَالنَّصْبَ فِي الْمَفْعُولِ؛ **لِيُعْلَمَ الْتِبَاسُهُ بِهِ مِنْ جِهَةِ وُقُوعِهِ عَلَيْهِ**."[٢]

- <u>الوظيفة الدلالية للمفعول لأجله</u>:

وَيُسَمَّى الْمَفْعُولَ لَهُ، وَهُوَ: "الِاسْمُ الْمُنْتَصَبُ بِالْفِعْلِ عَلَى أَنَّهُ عِلَّةٌ فِي وُجُودِهِ"[٣]، وَقَيْدُ التَّعْلِيلِ "أُحْتُرِزَ بِهِ مِمَّا يُنْتَصَبُ مِنَ الْمَصَادِرِ لَا يُعَلَّلُ بِهِ حَدَثٌ؛ كَقَوْلِكَ: قَعَدْتُ جُلُوسًا"[٤]، فَالْمَفْعُولُ لَهُ يَدُلُّ "عَلَى مُرَادِ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ؛ كَدَلَالَةِ التَّأْدِيبِ مِنْ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا"[٥]، أَوْ "هُوَ مَا فُعِلَ لِأَجْلِهِ مَضْمُونُ عَامِلِهِ".[٦]

وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَصِحَّ وُقُوعُ الْمَصْدَرِ جَوَابًا عَنْ سُؤَالٍ؛ فَهُوَ تَفْسِيرٌ لِمَا قَبْلَهُ لِمَ كان؟ فَلَيْسَ صِفَةً لِمَا قَبْلَهُ، وَلَا مِنْهُ.[٧] وَشَرْطُهُ "أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْبَاعِثَ إِنَّمَا هُوَ الْحَدَثُ لَا الذَّوَاتُ ...، وَمِنْ أَفْعَالِ الْبَاطِنِ."[٨]

- <u>الوظيفة الدلالية لـ(الحال)</u>:

"الْحَال هُوَ فَضْلَةٌ دَالَّةٌ عَلَى هَيْئَةِ صَاحِبِهِ"[٩]، وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُؤَسِّسَةٌ، وَتُسَمَّى مُبَيِّنَةً؛ وَهِيَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى مَعْنًى لَا يُفْهَمُ مِمَّا قَبْلَهَا، وَلَا يُفَادُ مَعْنَاهَا دُونَهَا. وَمُؤَكِّدَةٌ؛ وَهِيَ الَّتِي يُفَادُ مَعْنَاهَا دُونَهَا.[١٠]

وَقَدْ أَبَانَ الشَّاطِبِيُّ فَارِقَ مَقْصُودِ الْمَعْنَى مَعَ **(الْمَفْعُولِ لَهُ، وَالْحَالِ)** بِقَوْلِهِ: "إِنَّ قَوْلَكَ: (فَعَلْتُهُ حَذَرَ الشَّرِّ)، جَوَابٌ لِقَوْلِهِ: لِمَ فَعَلْتَ كَذَا؟

---

[١] شرح المفصل ١/٣٠٨.

[٢] دلائل الإعجاز، بتصرف وحذف، ص١٥٣، وانظر: شروح التلخيص ٢/ ١٢٠، وخصائص التراكيب، ص ٣٤١، ٣٤٢.

[٣] المقاصد الشافية ٣/ ٢٦٩، وانظر: شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ١/ ٥٠٨، (طبعة دون).

[٤] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي؛ تح: د. حسن هنداوي، ٢٣٣/٧، ط: دار القلم – دمشق، دار كنوز إشبيليا، ط: الأولى.

[٥] شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٩٦.

[٦] شرح الرضي على الكافية ١/ ٥٠٧.

[٧] ينظر: بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، ص ١٤٨، ط: دار غريب، القاهرة، ط: ٢٠٠٣م.

[٨] همع الهوامع ١٣٠/٣/٢.

[٩] السابق ٧/٤/٢.

[١٠] السابق نفسه ٣٩/٤/٢، وانظر: شرح الرضي على الكافية ٢/ ١٠.

وَقَوْلُكَ: (قَتَلْتُهُ صَبْرًا)، جَوَابٌ لِقَوْلِهِ: كَيْفَ قَتَلْتَهُ؟ **فَالْأَوَّلُ سُؤَالٌ عَنِ السَّبَبِ، وَالْآخَرُ سُؤَالٌ عَنِ الْكَيْفِيَّةِ، وَبَيْنَهُمَا بَوْنٌ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ أَحَدُهُمَا مَوْقِعَ الْآخَرِ**، قَالَ سِيبَوَيْهِ: "وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْبَابَ أَتَاهُ النَّصْبُ كَمَا أَتَى الْبَابَ الْأَوَّلَ وَلَكِنْ هَذَا - يَعْنِي بَابَ قَتَلْتُهُ صَبْرًا - جَوَابٌ لِقَوْلِهِ: كَيْفَ قَتَلْتَهُ؟ كَمَا كَانَ الْأَوَّلُ جَوَابًا لِقَوْلِهِ: لِمَهْ؟"[1]

- **الوظيفة الدلالية لـ (الظرف)**:

"الْمَفْعُولُ فِيهِ هُوَ مَا فُعِلَ فِيهِ مَضْمُونُ عَامِلِهِ مِنْ زَمَانٍ، أَوْ مَكَانٍ"[2]، وَمِنْ خَاصِّيَّتِهِ "أَنْ يَكُونَ مُضَمَّنًا مَعْنَى (فِي)، فَيَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ: أَعْجَبَنِي يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَأَعْجَبَنِي مَكَانُ زَيْدٍ؛ فَإِنَّ (الْيَوْمَ، وَالْمَكَانَ) هَهُنَا لَيْسَا بِظَرْفَيْنِ اصْطِلَاحًا، وَإِنْ كَانَ (يَوْمُ) اسْمَ زَمَانٍ، وَ(مَكَانُ) اسْمَ مَكَانٍ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَتَضَمَّنَا مَعْنَى (فِي)، فَإِذَا تَضَمَّنَاهُ اسْتَحَقَّا اسْمَ الظَّرْفِيَّةِ."[3]

وَلِقُوَّةِ ارْتِبَاطِ الظَّرْفِ بِالْفِعْلِ فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لَهُ مَوْقِعٌ مُعَيَّنٌ؛ فَيَأْتِي مَعَهُ سَابِقًا، أَوْ لَاحِقًا، وَقَدْ أَتَاحَتْ هَذِهِ الْحُرِّيَّةُ غِنًى فِي تَعَدُّدِ صُوَرِ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ مَكَّنَ مِن اسْتِغْلَالِهِ فِي تَنَوُّعِ التَّعْبِيرِ وَدَلَالَتِهِ.[4]

وَبَعْدَ هَذَا الْمِهَادِ عَنْ طَبِيعَةِ الْمُعْطَى، وَخُصُوصِيَّةِ الْوَظِيفَةِ الدَّلَالِيَّةِ لِلْمَفَاعِيلِ الَّتِي تَعَرَّضَ لَهَا ابْنُ هِشَامٍ يُمْكِنُ الْوُقُوفُ مَعَ الشَّوَاهِدِ الَّتِي أَوْرَدَهَا مِنْ حَيْثُ الْمَرْتَبَةُ الْبَلَاغِيَّةُ.

١- **ما يحتمل المصدرية والمفعولية**:

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: "مِنْ ذَلِكَ نَحْوُ: ﴿**وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا**﴾ [النِّسَاء: ٧٧]، ﴿**وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا**﴾ [النِّسَاء: ١٢٤]، **أَيْ ظُلْمًا مَا، أَوْ خَيْرًا مَا؛ أَيْ: لَا تُنْقَصُونَهُ؛ مِثْلُ: ﴿وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْئًا﴾** [الكَهْف: ٣٣]، **وَمِنْ ذَلِكَ ﴿ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئًا﴾** [التَّوْبَة: ٤]؛ **أَيْ: نَقْصًا، أَوْ خَيْرًا.**[5]

وَأَمَّا ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا﴾ [التَّوْبَة: ٣٩]، **فَمَصْدَرٌ؛ لِاسْتِيفَاءِ (ضَرَّ) مَفْعُولَهُ.**

وَأَمَّا ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]، **فَـ ﴿شَيْءٌ﴾ قَبْلَ ارْتِفَاعِهِ مَصْدَرٌ أَيْضًا، لَا مَفْعُولٌ بِهِ؛ لِأَنَّ (عَفَا) لَا يَتَعَدَّى.**"[6]

فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثِ أَجَازَ ابْنُ هِشَامٍ - رَحِمَهُ اللهُ - احْتِمَالِيَّةَ النَّصْبِ عَلَى **(الْمَصْدَرِيَّةِ، وَالْمَفْعُولِيَّةِ)**؛ إِذْ إِنَّ الْعَامِلَ يَسْتَوْعِبُ التَّقْدِيرَيْنِ؛ فِي حِينِ أَوْجَبَ فِي شَاهِدَيْنِ مَحْمَلًا إِعْرَابِيًّا وَاحِدًا؛ فَلَا يُمْكِنُ لِلْعَامِلِ فِيهِمَا أَنْ يَتَّسِعَ لِلتَّوْجِيهَيْنِ!

المرتبة البلاغية لوجهي الإعراب:

الشَّاهِدُ الْأَوَّلُ، وَالثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾، ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾.

---

(١) المقاصد الشافية ٣/ ٢٦٨، ٢٦٩، وانظر: الكتاب لسيبويه ١/٣٧٢.

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/ ٥٠٧.

(٣) المقاصد الشافية ٣/ ٢٨٣، ٢٨٤.

(٤) ينظر: بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبداللطيف، ص ١٥٣.

(٥) يشير ابن هشام بهذا التقدير إلى الوجهين الإعرابيين؛ فتقديره: **(ظلمًا ما.. نقصًا)** إشارة إلى المفعول المطلق، وتقديره: **(خيرًا ما.. خيرًا)** إشارة منه إلى وجه المفعول به. ينظر: حاشية الدسوقي ٢/٢٥٤.

(٦) المغني ٢/٥٦١.

يَنْبَغِي قَبْلَ تَجْلِيَةِ الْمَرْتَبَةِ البَلَاغِيَّةِ مِنْ خِلَالِ فَارِقِ المُعْطَى البَيَانِيِّ لِكِلَا التَّقْدِيرَيْنِ بَيَانُ أَمْرَيْنِ؛ فَلَهُمَا يَدٌ طُولَى فِي الحُكْمِ البَيَانِيِّ؛ **الْأَوَّلُ**: طَبِيعَةُ الِاسْتِعْمَالِ اللُّغَوِيِّ لِلَفْظَيِ ﴿فَتِيلًا﴾، وَ﴿نَقِيرًا﴾، وَطَبِيعَةُ اسْتِعْمَالِهِمَا فِي الآيَةِ، **الْآخَرُ**: النُّفُوذُ إِلَى سِيَاقِ الْوُرُودِ.

فَمِنْ حَيْثُ طَبِيعَةُ الِاسْتِعْمَالِ اللُّغَوِيِّ لِلْكَلِمَتَيْنِ نَرَى أَنَّ:

(**الْفَتِيلَ**): أَصْلُ دَلَالَتِهِ اللُّغَوِيَّةِ تُطْلَقُ عَلَى مَا كَانَ فِي شَقِّ النَّوَاةِ، وَبِهِ سُمِّيتْ فَتِيلَةُ السِّرَاجِ... قَالَ الرَّاغِبُ: الْفَتِيلُ: هُوَ مَا تَفْتِلُهُ بَيْنَ أَصَابِعِكَ مِنْ خَيْطٍ، أَوْ وَسَخٍ، وَيُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي الشَّيْءِ الْحَقِيرِ... وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: ﴿**وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا**﴾: أَدْنَى ظُلْمٍ وَأَصْغَرُهُ.(١)

وَ(**النَّقِيرَ**): يُطْلَقُ عَلَى نُقْرَةٍ فِي ظَهْرِ النَّوَاةِ مِنْهَا تَنْبُتُ النَّخْلَةُ، وَأَصْلُ النُّقْرَةِ: حُفْرَةٌ يُسْتَنْقَعُ فِيهَا الْمَاءُ. وَنَقَرَ الرَّجُلُ يَنْقُرُهُ نَقْرًا: عَابَهُ، وَوَقَعَ فِيهِ.(٢)

أَيْ إِنَّ أَصْلَ الدَّلَالَةِ فِي اللَّفْظَيْنِ **حِسِّيَّةٌ، تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى القِلَّةِ وَالحَقَارَةِ**؛ فَاسْتُعِيرَتْ مِنْ هَذَا الشَّيْءِ المُشَاهَدِ المَحْسُوسِ الَّذِي لَا مَرْأَى لَهُ وَاضِحٌ؛ ثُمَّ هُوَ غَيْرُ مُنْتَفَعٍ بِهِ أَصْلًا **لِلدَّلَالَةِ عَلَى نَفْيِ الظُّلْمِ، وَعَدَمِ النُّقْصَانِ...**؛ فَلَيْسَ ثَمَّةَ ظُلْمٌ أَوْ نُقْصَانٌ؛ وَلَوْ كَانَ لِمَا قَلَّ أَوْ حَقُرَ! قَالَ الأَزْهَرِيُّ: "قُلْتُ: وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ تُضْرَبُ كُلُّهَا أَمْثَالًا لِلشَّيْءِ التَّافِهِ الحَقِيرِ القَلِيلِ، أَيْ لَا يُظْلَمُون قَدرَهَا"(٣)، وَيَدُلُّ فَحْوَاهَا عَلَى نَفْيِ الظُّلْمِ فِيمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ، فَإِذَا كَانَ ﷻ لَا يَظْلِمُ مِقْدَارَ فَتِيلٍ، فَكَيْفَ يَظْلِمُ مَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ؟!(٤)

وَمِنْ حَيْثُ خُصُوصِيَّةُ الْوُرُودِ:

لَفْظَةُ ﴿فَتِيلًا﴾ وَرَدَتْ **ثَلَاثَ مَرَّاتٍ**:

- فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا**﴾ [النِّسَاء: ٤٩].

- وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا**﴾ [النِّسَاء: ٧٧].

- وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَٰئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا**﴾[الْإِسْرَاء:٧١].

وَلَفْظَةُ ﴿نَقِيرًا﴾ وَرَدَتْ **مَرَّتَيْنِ**:

- فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا**﴾[النِّسَاء:٥٣].

- وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا**﴾[النِّسَاء:١٢٤].

أَيْ إِنَّ اللَّفْظَتَيْنِ وَرَدَتَا فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ؛ أَرْبَعَةٍ مِنْهَا فِي نَفْيِ الظُّلْمِ عَنِ اللهِ ﷻ(٥)،

---

(١) ينظر: المفردات، وتهذيب اللغة، والمصباح المنير (فتل)، والكليات، ص٧٠١.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة، واللسان (نقر)، والمعجم الاشتقاقي المؤصل ٤/ ٢٢٤٦.

(٣) تهذيب اللغة (فتل)، وانظر: التحرير والتنوير٥/٨٤

(٤) ينظر: الفروق اللغوية، ص٣٩٨، والبحر المحيط ٦٧٣/٣.

(٥) موضعا (النساء٤٩، ١٢٤) في إبطال معتقد أهل الكتاب، وتزكيتهم أنفسهم، والرد على أمانيّهم أنه لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى؛ فالكل مجازى بعمله. وموضع (النساء: ٧٧) –

وَالْكَلَامُ فِيهَا جَمِيعِهَا مُتَعَلِّقٌ فِي ذَلِكَ بِالدَّارِ الْآخِرَةِ، وَثَمَّةَ مَوْضِعٌ وَاحِدٌ (النِّسَاء:٥٣) أُسْنِدَ فِيهِ النَّفْيُ إِلَى الْيَهُودِ؛ حَيْثُ يُوَبِّخُهُمُ الْقُرْآنُ عَلَى شِدَّةِ حِرْصِهِمْ وَبُخْلِهِمْ وَأَثَرَتِهِمْ؛ فَلَوْ كَانَ لَهُمْ شَيْءٌ مِنَ الْمُلْكِ لَبَخِلُوا بِأَقَلِّ الْقَلِيلِ مِنْهُ!

وَبِنَاءً عَلَى مَا سَبَقَ يُمْكِنُ القَوْلُ مَرْتَبَةً بَلَاغِيَّةً:

إِنَّ طَبِيعَةَ المَعْنَى مَعَ الْوَجْهَيْنِ لَا تَجْرِي فِي عِنَانٍ! هِيَ مَعَ **(المَفْعُولِ بِهِ)** كَائِنَةٌ فِي نَفْيِ الْتِبَاسِ الظُّلْمِ بِهِ، وَوُقُوعِهِ مِنْهُ ﷺ عَلَى مَا يُشْبِهُ الفَتِيلَ، أَوِ النَّقِيرَ ....، وَكَذَلِكَ نَفْيُ الْتِبَاسِ الْيَهُودِ بِالْإِيتَاءِ؛ وَلَوْ كَانَ مِقْدَارَ النَّقِيرِ! أَمَّا طَبِيعَةُ المَعْنَى مَعَ وَجْهِ **(المَصْدَرِيَّةِ)** فَتَعْنِي تَأْكِيدَ نَفْيِ الوُقُوعِ عَلَى هَذَا المِقْدَارِ القَلِيلِ الْحَقِيرِ ..، كَذَلِكَ تَأْكِيدَ نَفْيِ وُقُوعِ الْإِيتَاءِ مِنَ اليَهُودِ!

إِنَّ مُعْطَى **(الْمَفْعُولِ بِهِ)** لَا يُعَانِدُهُ السِّيَاقُ.. لَكِنَّهُ وَاضِحٌ عُلُوُّ مُعْطَى الْمَصْدَرِيَّةِ، وَدَلَالَتِهِ التَّوْكِيدِيَّةِ فِي نَفْيِ المِقْدَارِ؛ وَلَيْسَ مُجَرَّدَ نَفْيِ وُقُوعِ الِالْتِبَاسِ بِهِ! فَتَوْكِيدُ نَفْيِ الْمِقْدَارِ أَدَلُّ عَلَى المَعْنَى الْمُرَادِ مِنَ الْوُقُوفِ بِهِ عِنْدَ نَفْيِ التَّلَبُّسِ بِهِ! ثُمَّ إِنَّ دَلَالَةَ تَوْكِيدِ الْمِقْدَارِ تَتَسَاوَقُ مَعَ الِاسْتِعْمَالِ الْمَجَازِيِّ فِي اللَّفْظَتَيْنِ؛ أَلَا تَرَى الْبَيَانَ القُرْآنِيَّ عَدَلَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ عَنْ أَنْ يُقَالَ: **(وَلَا تُظْلَمُونَ شَيْئًا)** كَمَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا** ...﴾ [يُونس: ٤٤] إِلَى نَفْيِ (الْفَتِيلِ، وَالنَّقِيرِ)؟!

وَمِنْ ثَمَّ؛ فَالْأَوْلَى أَنْ تَكُونَ اللَّفْظَةُ نَعْتًا لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ؛ فَهِيَ وَصْفٌ نَائِبٌ عَنْ مَصْدَرِهِ؛ وَالتَّقْدِيرُ: **(وَلَا يُظْلَمُونَ ظُلْمًا قَدْرَ الْفَتِيلِ.. أَوْ قَدْرَ النَّقِيرِ)**؛ فَحُذِفَ الْمَصْدَرُ، وَأُقِيمَ الْوَصْفُ مَقَامَهُ؛ وَفِي ذَلِكَ تَوَاؤُمٌ بَيْنَ دَلَالَةِ الْوَجْهِ الْإِعْرَابِيِّ، وَالِاسْتِعْمَالِ الِاسْتِعَارِيِّ فِي اللَّفْظَةِ، وَمَا يَقْصِدُ إِلَيْهِ النَّظْمُ الْحَكِيمُ.

الشَّاهِدُ الثَّالِثُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا﴾.

يَأْتِي الشَّاهِدُ فِي بَدَاءَةِ آيَاتِ سُورَةِ التَّوْبَةِ ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝١ فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۙ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخْزِى ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٢ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ۚ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٣ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا وَلَمْ يُظَٰهِرُوا۟ عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوٓا۟ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[التوبة١، ٤].

وَسُورَةُ التَّوْبَةِ آخِرُ مَا نَزَلَ مِنْ سُوَرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَقَدْ بَعَثَ الرَّسُولُ ﷺ عَلِيًّا، وَبَعْضَ الصَّحَابَةِ فِي حَجِّ سَنَةِ تِسْعٍ يَقْرَؤُونَ هَذِهِ الْآيَاتِ فِي مَوْسِمِ الْحَجِّ؛ وَهِيَ إِعْلَامٌ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً بِتَبْرِيءِ الله ﷻ، وَرَسُولِهِ ﷺ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، ثُمَّ تُمْهِلُهُمْ مُدَّةَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، يَسِيحُونَ فِي الْأَرْضِ؛ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُمْ، وَإِنْ خَرَجُوا مِنَ الْجَزِيرَةِ فَإِنَّ لَهُمْ ذَلِكَ،

على أصح القولين- في شأن المنافقين، ومن هم على شاكلتهم من ضعاف الإيمان، الذين أدى بهم ضعف نفوسهم، وحبهم للدنيا إلى كراهة القتال، والخوف من تكاليفه. وموضع (الإسراء:٧١) إخبار عن حال الخلق جميعا يوم القيامة، وأنه – سبحانه وتعالى – يدعو كل أناس ومعهم أنبياؤهم، ويجازون على أعمالهم.

وَإِنْ بَقُوا كَافِرِينَ فَسَوْفَ يُؤْخَذُونَ وَيُقْتَلُونَ؛ حَيْثُمَا وُجِدُوا فِي دِيَارِ الْجَزِيرَةِ؛ إِذْ إِنَّهَا أَصْبَحَتْ دَارَ إِسْلَامٍ بِفَتْحِ مَكَّةَ.(١)

وَيَأْتِي الِاسْتِثْنَاءُ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ **إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا وَلَمْ يُظَٰهِرُوا۟ عَلَيْكُمْ أَحَدًا** ... ﴾ [التوبة:٤] أَيْ: إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدتُّمُوهُمْ، وَوَفُّوا بِالْعَهْدِ عَلَى مَا يَجِبُ؛ فَأَجَلُهُ إِلَى مُدَّتِهِ الَّتِي عُوهِدَ عَلَيْهَا؛ مَا دَامَ أَنَّهُ لَمْ يَنْقُضْ عَهْدَهُ، وَلَمْ يُظَاهِرْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَحَدًا.(٢)

وَالِاحْتِكَامُ لِلْمَرْتَبَةِ الْبَلَاغِيَّةِ فِي اصْطِفَاءِ أَحَدِ وَجْهَيِ الْإِعْرَابِ مَبْنَاهُ الِانْطِلَاقُ مِنْ فَارِقِ الْمُعْطَى الْبَيَانِيِّ لِلتَّوْجِيهَيْنِ، ثُمَّ مَا يَتَلَاقَى مِنْهُمَا مَعَ ظُرُوفِ وَمُلَابَسَاتِ هَذَا السِّيَاقِ.

وَتَنَزُّلُ الْآيَاتِ دَالٌّ عَلَى طَبِيعَةِ السِّيَاقِ الزَّمَنِيِّ؛ الَّذِي أَعَزَّ اللهُ ﷻ فِيهِ الْمُسْلِمِينَ بِفَتْحِ مَكَّةَ، وَأَكْمَلَ لَهُمُ الدِّينَ، وَأَتَمَّ عَلَيْهِم النِّعْمَةَ؛ وَمِنْ ثَمَّ فَالِاسْتِثْنَاءُ مِنْ عُمُومِ الْحُكْمِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ **ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا** ﴾ يَصْدُقُ عَلَى نَفْيِ أَدْنَى إِخْلَالٍ بِالْعَهْدِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ؛ فَهُوَ فِي أَعْلَى دَرَجَاتِ الْوَفَاءِ وَالِالْتِزَامِ.. وَعَلَيْهِ جَاءَ الْعَطْفُ بِـ(ثُمَّ)؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى "ثَبَاتِهِمْ عَلَى عَهْدِهِمْ مَعَ تَمَادِي الْمُدَّةِ"(٣)، فَهِيَ لِلتَّرَاخِي الرُّتْبِيِّ؛ فَالِاسْتِثْنَاءُ يَعْنِي عَدَمَ الْإِخْلَالِ بِأَقَلِّ شَيْءٍ مِمَّا عَاهَدُوا عَلَيْهِ!

وَمُعْطَى الْمَصْدَرِيَّةِ **(نَقْصًا مَا)** هُوَ الَّذِي يَتَشَاكَلُ مَعَ هَذَا الْمَعْنَى ..، وَمُعْطَى الْمَفْعُولِ بِهِ **(خَيْرًا)** قَرِيبٌ مِنْ هَذِهِ الدَّلَالَةِ؛ سِيَّمَا أَنَّهُ نَكِرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ؛ لَكِنَّهُ – فِي الْوَقْتِ ذَاتِهِ – لَا يُمْكِنُ أَنْ يَصِلَ لَهَا؛ إِذْ إِنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ تُعْنَى بِالْحَدَثِ نَفْسِهِ إِثْبَاتًا أَوْ نَفْيًا.. أَمَّا الْمَفْعُولُ بِهِ فَيُعْنَى بِمُطْلَقِ التَّلَبُّسِ بِالْحَدَثِ إِثْبَاتًا أَوْ نَفْيًا.. فَالْوِجْهَةُ مُنْفَصِلَةٌ، وَفَارِقُ مَا بَيْنَ الْوِجْهَتَيْنِ بَارِزٌ، وَلِلسِّيَاقِ سُلْطَانُهُ فِي سُلُوكِ أَحَدِ الطَّرِيقَيْنِ!

٢– **ما يحتمل المصدرية، والظرفية، والحالية:**

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: "**مِنْ ذَلِكَ: (سِرْتُ طَوِيلًا)؛ أَيْ: سَيْرًا طَوِيلًا، أَوْ زَمَنًا طَوِيلًا، أَوْ سِرْتُهُ طَوِيلًا، وَمِنْهُ ﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ [ق:٣١] أَيْ: إِزْلَافًا غَيْرَ بَعِيدٍ، أَوْ زَمَنًا غَيْرَ بَعِيدٍ، أَوْ أَزْلَفَتْهُ الْجَنَّةُ – أَيْ الْإِزْلَافَ – فِي حَالَةِ كَوْنِهِ غَيْرَ بَعِيدٍ؛ إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْحَالَ مُؤَكِّدَةٌ، وَقَدْ يُجْعَلُ حَالًا مِنَ الْجَنَّةِ؛ فَالْأَصْلُ: غَيْرَ بَعِيدَةٍ، وَهِيَ – أَيْضًا – حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ، وَيَكُونُ التَّذْكِيرُ عَلَى هَذَا مِثْلُهُ فِي ﴿ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ [الشورى:١٧]**".(٤)

ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ أَجَازَهَا ابْنُ هِشَامٍ فِي ﴿ **غَيْرَ بَعِيدٍ** ﴾، وَالوَجهُ الثَّالِثُ مِنْهَا يَتَفَرَّعُ مِنْهُ قَولَانِ(٥)،

---

(١) ينظر: تفسير ابن كثير٤/١٠٩، وما بعدها.

(٢) ينظر: تفسير ابن كثير٤/١١٠، والظلال ٣/ ٤٧٠.

(٣) تفسير أبي السعود٤/٤٢، وانظر: التحرير والتنوير ١٠/١١٢.

(٤) المغني ٢/٥٩١.

(٥) وذلك أن يكون منصوبا على **المصدرية** لقيامه مقام المصدر، وإليه أشار تقديره: **(إِزْلَافًا غَيْرَ بَعِيدٍ)**، أو يكون منصوبا على **الظرفية الزمانية**؛ لكونه صفة لظرف متعلق بـ(أزلفت)، وإليه أشار تقديره: **(زَمَنًا غَيْرَ بَعِيدٍ)**، أو يكون منصوبا على **الحالية**، وفي ذلك تقديران؛ أن يكون حالا من **ضمير المصدر**، وأشار إلى ذلك بتقديره: **(أَزْلَفَتْهُ الْجَنَّةُ – أَيْ الْإِزْلَافَ – فِي حَالَةِ كَوْنِهِ غَيْرَ بَعِيدٍ)**، أو يكون حالا من **الجنة**. ينظر: حاشية الشمني على مغني ابن هشام ٢/٢١٩.

وَلَا بُدَّ أَنْ نَتَبَصَّرَ فِقْهَ الْعَطَاءِ البَيَانِيِّ لِهَذِهِ الأَوْجُهِ؛ لِنَقِفَ عَلَى الأَوْفَقِ مِنْهَا، وَالأَعْلَى مَرْتَبَةً بَلَاغِيَّةً؛ وَذَلِكَ مِن خِلَالِ مَا بَيْنَهَا مِن فَوَارِقَ وَظِيفِيَّةٍ، وَتَبَصُّرِ طَبِيعَةِ السِّيَاقِ، وَمَقْصُودِ آيِ الذِّكْرِ الحَكِيمِ.

- المرتبة البلاغية لوجوه الإعراب:

إِنَّ تَمَلِّيَ هَذِهِ الْأَوْجُهِ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ هِشَامٍ يَكْشِفُ عَنْ أَنَّ وَجْهَي **(الْمَصْدَرِيَّةِ، وَالْحَالِيَّةِ)** يَلْتَقِيَانِ حَوْلَ إِنْتَاجِ مَعْنَى **التَّوْكِيدِ**؛ فَالْمَصْدَرُ مُؤَكِّدٌ لِعَامِلِهِ؛ "لِأَنَّ **(قَرُبَتْ)** -يَعْنِي: أُزْلِفَتْ- كَانَ يَحْتَمِلُ أَنَّ مَعْنَاهُ: بِالْوَعْدِ وَالْإِخْبَارِ، فَرُفِعَ الِاحْتِمَالُ بِقَوْلِهِ: ﴿غَيْرَ بَعِيدٍ﴾"[1]، وَكَذَلِكَ الْحَالُ "مَعْنَاهُ التَّوْكِيدُ؛ كَمَا تَقُولُ: هُوَ قَرِيبٌ غَيْرَ بَعِيدٍ، وَعَزِيزٌ غَيْرَ ذَلِيلٍ."[2]

وَأَحْسَبُ أَنَّ الْأَوْلَى مَرتَبَةً بَيَانِيَّةً القَوْلُ **بِالظَّرْفِيَّةِ الزَّمَانِيَّةِ**؛ فَهُوَ يُؤَسِّسُ لِمَعْنًى جَدِيدٍ؛ غَيْرِ مَوْجُودٍ فِي ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ﴾ ، ثُمَّ إِنَّ مَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ مَعْنًى رَوَاهُ ابْنُ كَثِيرٍ عَنْ قَتَادَةَ، وَأَبِي مَالِكٍ، وَالسُّدِّيِّ؛ قَالَ: "﴿غَيْرَ بَعِيدٍ﴾، وَذَلِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ؛ لِأَنَّهُ وَاقِعٌ لَا مَحَالَةَ، وَكُلُّ مَا هُوَ آتٍ آتٍ"[3]؛ وَعَلَيْهِ فَالْجُمْلَةُ الْقُرْآنِيَّةُ تَكُونُ أَخْبَرَتْ عَنْ أَمْرَيْنِ؛ أَنَّ الجَنَّةَ تَقْرُبُ لِلْمُتَّقِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَاقِعٌ وَقَرِيبٌ!

وَفَضْلًا عَنِ الْقَاعِدَةِ الْأُصُولِيَّةِ أَنَّهُ إِذَا دَارَ الْكَلَامُ بَيْنَ التَّأْسِيسِ وَالتَّأْكِيدِ حُمِلَ عَلَى التَّأْسِيسِ، وَكَانَ هُوَ الْأَوْلَى[4]؛ فَإِنَّ هَذَا المَعْنَى يَلْتَقِي مَعَ مَقْصِدِ حَدِيثِ السُّورَةِ الْكَرِيمَةِ!

إِنَّ بَدَاءَةَ السُّورَةِ مِهَادٌ يَعْرِضُ مِحْوَرَ حَدِيثِهَا؛ وَهُوَ اسْتِبْعَادُ الْكَافِرِينَ أَمْرَ السَّاعَةِ، وَالْبَعْثَ وَالنُّشُورَ؛ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿قٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ۝١ بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ ۝٢ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ۖ ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ﴾[ق١: ٣]، "السُّورَةُ تَتَأَلَّفُ مِنْ مُقَدِّمَةٍ، وَثَلَاثِ فِقْرَاتٍ؛ الْمُقَدِّمَةُ تَعْرِضُ عَلَيْنَا مَوْقِفًا لِلْكَافِرِينَ، وَالْفِقْرَاتُ الثَّلَاثُ تَرُدُّ عَلَى هَذَا الموْقِفِ"[5]، وَتُقِيمُ الْأَدِلَّةَ وَالبَرَاهِينَ عَلَى مَا تَعجَّبُوا مِنهُ، وَاستَبْعَدُوا وُقُوعَهُ! وَكَمَا جَاءَتِ الإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي بَدَاءَتِهَا، وَرَدَتْ - كَذَلِكَ - فِي خَاتِمَتِهَا؛ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ [ق: ٤١].

وَالْجُمْلَةُ القُرْآنِيَّةُ نَفْسُهَا تَرَاهَا وَرَدَتْ فِي سُورَةِ الشُّعَرَاءِ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾[الشُّعَرَاء: ٩٠]، لَكِنْ لَا تُبْصِرُ مَجِيءَ الظَّرْفِيَّةِ ﴿غَيْرَ بَعِيدٍ﴾!

إِنَّ خَصُوصِيَّةَ الْحَدِيثِ فِي سُورَةِ (ق) هِيَ الَّتِي اسْتَدْعَتْ حُضُورَ الظَّرْفِ الَّذِي يَسْتَبْعِدُونَ حُدُوثَهُ وَوُقُوعَهُ؛ فَهُوَ مُرْتَبِطٌ بِحَرَكَةِ المَعْنَى فِي السُّورَةِ، وَمَا عَلَيْهِ مَعْقُودُ مَقْصُودِهَا!

---

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي؛ تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، ٥/ ١٦٦، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى١٤٢٢هـ.

(2) الكشاف ١٠/٤.

(3) تفسير ابن كثير ٧/ ٤٠٦.

(4) فصول في أصول التفسير، د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، ص١٥٤، ط: دار ابن الجوزي، ط: الثانية، ١٤٢٣هـ.

(5) ينظر: الظلال ٣٣٥٧/٦.

٣- **ما يحتمل المصدرية، والحالية، والمفعول لأجله:**[١]

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: "**مِنْ ذَلِكَ ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾** [الرعد: ١٢] **أَيْ: فَتَخَافُونَ خَوْفًا، وَتَطْمَعُونَ طَمَعًا ...، أَوْ خَائِفِينَ وَطَامِعِينَ، أَوْ لِأَجْلِ الْخَوْفِ وَالطَّمَعِ...**

وَقَالَ الْمُتَنَبِّي:

أَبْلَى الْهَوَى أَسَفًا يَوْمَ النَّوَى بَدَنِي

[وَفَرَّقَ الْهَجْرُ بَيْنَ الْجَفْنِ والْوَسَنِ]

وَالتَّقْدِيرُ: آسَفُ أَسَفًا، ثُمَّ اعْتَرَضَ بِذَلِكَ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ، أَوْ إِبْلَاءَ أَسَفٍ، أَوْ لِأَجْلِ الْأَسَفِ."[٢]

- المرتبة البلاغية لوجوه الإعراب:

الْآيَةُ الْقُرْآنِيَّةُ: ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢]

مَا ذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ مِنْ أَوْجُهٍ هِيَ مُحْتَمَلَةٌ فِي الْجُمْلَةِ الْقُرْآنِيَّةِ؛ لَكِنَّهَا - فِي الْوَقْتِ ذَاتِهِ - لَيْسَتْ كَالْحَلْقَةِ الْمُفْرَغَةِ لا يُدْرَى أَيْنَ طَرَفَاهَا! إِذْ إِنَّ لِكُلِّ وَجْهٍ مِنْهَا خَاصِّيَّةً يَنْمَازُ بِهَا، لَا تُبْصِرُهَا فِي غَيْرِهِ!

لَكِنْ! أَيُّ خَاصِّيَّةٍ تَتَسَاوَقُ مَعَ سِيَاقِ الشَّاهِدِ، وَسِيَاقِ وُرُودِهِ؛ فَتَكُونَ الْأَعْلَى مَرْتَبَةً بَلَاغِيَّةً؟ هَلْ بَيَانُ الْهَيْئَةِ هُوَ مَنَاطُ القَصْدِيَّةِ؟ أَمْ أَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي كَانَ مِنْ أَجْلِهَا حُدُوثُ الْبَرْقِ هِيَ الْمُرَادُ بَيَانُهَا؟ أَمْ أَنَّ كِلَا الْحَدَثَيْنِ **(الْخَوْفِ، وَالطَّمَعِ)** مِمَّا قَدْ يُشَكُّ فِيهِمَا عِنْدَ حُدُوثِ الْبَرْقِ؛ فَاحْتَاجَا إِلَى التَّوْكِيدِ، لِإِزَالَةِ الشَّكِّ، وَرَفْعِ تَوَهُّمِ الْمَجَازِ؟

بَدَاءَةً وَظِيفَةُ **الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ** بَعِيدَةٌ عَنْ دَلَائِلِ الْحَدَثِ! إِذْ إِنَّ مَا يَحْدُثُ مِنْ إِرَاءَةِ الْبَرْقِ، وَمَا يُثِيرُهُ فِي النُّفُوسِ مِنْ مَشَاعِرَ مُخْتَلِفَةٍ مُخْتَلِطَةٍ؛ خَوْفًا وَرَجَاءً، خَشْيَةً وَطَمَعًا لَا يَحْتَاجُ مِثْلُهُ إِلَى تَقْرِيرٍ أَوْ تَوْكِيدٍ؛ إِنَّهُ لَشَيْءٌ مَعْلُومٌ مُتَقَرَّرٌ، وقَدْ أَلَمَّتْ بِهِ الشُّعَرَاءُ؛ قَالَ الْمُتَنَبِّي:

فَتًى كَالسَّحَابِ الْجُونِ تُخْشَى وَتُرْتَجَى

يُرَجَّى الْحَيَا مِنْهَا وَيُخْشَى الصَّوَاعِقُ[٣]

وَالتَّوْكِيدُ إِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ حَيْثُ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْكَلَامِ، ثُمَّ إِنَّهُ يَتَنَزَّلُ فِيهِ حَسَبَ مُتَطَلَّبَاتِ السِّيَاقِ! قَالَ الْإِمَامُ: "إِذَا كَانَ الْخَبَرُ بِأَمْرٍ لَيْسَ لِلْمُخَاطَبِ ظَنٌّ فِي خِلَافِهِ أَلْبَتَّةَ، وَلَا يَكُونُ قَدْ عَقَدَ فِي نَفْسِهِ أَنَّ الَّذِي تَزْعُمُ أَنَّهُ كَائِنٌ غَيْرُ كَائِنٍ، وَأَنَّ الَّذِي تَزْعُمُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ كَائِنٌ= فَأَنْتَ لَا تَحْتَاجُ هُنَاكَ إِلَى (إِنَّ)، وَإِنَّمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهَا إِذَا كَانَ لَهُ ظَنٌّ فِي الْخِلَافِ، وَعَقْدُ قَلْبٍ عَلَى نَفْيِ مَا تُثْبِتُ، أَوْ إِثْبَاتِ مَا تَنْفِي. وَلِذَلِكَ تَرَاهَا تَزْدَادُ حُسْنًا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ بِأَمْرٍ يَبْعُدُ مِثْلُهُ فِي الظَّنِّ، وَلِشَيْءٍ قَدْ جَرَتْ عَادَةُ النَّاسِ بِخِلَافِهِ"[٤]، وَحَدِيثُ الشَّيْخِ وَإِنْ كَانَ مَعْقُودًا عَلَى أَدَاةٍ مِنْ أَدَوَاتِ التَّوْكِيدِ؛ إِلَّا أَنَّهُ عَامٌّ فِي كُلِّ مَا أَفَادَ

---

[١] جاء قبلها: **(ما يحتمل المصدرية والحالية)**، وما ذكره فيها أمثلة، وليس ثمة شاهد سوى قوله سبحانه: **﴿ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾** [فصلت: ١١]، واستشهاده بالآية على أن الحال جاءت في موضع المصدر، ولم يتكلم فيها على احتمالية الوجهين. المغني،٥٦١/٢.

[٢] المغني، بتصرف وحذف ٥٦١/٢، ٥٦٢.

[٣] ديوان أبي الطيب المتنبي وفي أثنائه شرح الإمام العلامة الواحدي؛ تح: الشيخ المعلم فريدريخ ديتريصي، ص١٢٤، ط: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة. وانظر: تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب للدماميني٥٢٣/٢.

[٤] دلائل الإعجاز، ص٣٢٥.

الْمَعْنَى، وَدَلَّ عَلَيْهِ!

وَالْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي الْقَوْلِ بِالْحَالِيَّةِ؛ فَلَيْسَ الْمُرَادُ بَيَانَ الْهَيْئَةِ الْحَاصِلَةِ عِنْدَ حُدُوثِ الْبَرْقِ؛ فَهِيَ مِمَّا لَا يَخْفَى. إِنَّ تَوْجِيهَ الْمَعْنَى صَوْبَ **(بَيَانِ الْهَيْئَةِ، أَوْ دَلَالَةِ تَوْكِيدِ الْحَدَثِ)** أَحْسَبُهُ بَعِيدًا عَنْ هَذَا الْأَمْرِ الْمُتَعَالِمِ الْمَشْهُورِ فِي مِثْلِ هَذَا السِّيَاقِ!

وَالْأَعْلَى رُتْبَةً بَلَاغِيَّةً – فِيمَا يَبْدُو – مُعْطَى **الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ**؛ وَذَلِكَ لِإِبْرَازِ مَنْحَى التَّعْلِيلِ لِلْحَدَثِ **(الْخَوْفِ، وَالطَّمَعِ)**؛ فَهُوَ الْأَلْيَطُ بِسِيَاقِ وُرُودِ الشَّاهِدِ؛ فَاسْتِحْضَارُ التَّعْلِيلِ يَأْتِي وَرَاءَهُ الْغَايَةُ مِنْ سَوْقِ الْكَلَامِ؛ الِاسْتِدْلَالُ عَلَى وَحْدَانِيَّةِ اللهِ ﷻ!

بُرْهَانُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُتَبَصِّرَ فِي سَوْقِ الدَّلَائِلِ فِي **سِيَاقِ الشَّاهِدِ** يَرَى أَنَّهَا جَاءَتْ مَصْحُوبَةً بِالْعِلَّةِ وَرَاءَ لَفْتِ الْأَنْظَارِ إِلَيْهَا؛ تَأَمَّلْ بَدَاءَةَ السُّورَةِ ﴿**الٓمٓرٰۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِۗ وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤۡمِنُونَ**﴾ [الرعد: ١]؛ إِنَّهُ مَعَ كِتَابِ اللهِ، وَمَا فِي آيَاتِهِ مِنْ وَعْدٍ وَوَعِيدٍ أَكْثَرُهُمْ لَا يَهْتَدُونَ بِهَا إِلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ، وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ!!

وَمِنْ ثَمَّ لَفَتَ أَنْظَارَهُمْ وَبَصَائِرَهُمْ إِلَى كِتَابِ الْكَوْنِ الْمَفْتُوحِ مِنْ سَمَاءٍ، وَشَمْسٍ، وَقَمَرٍ، وَجِبَالٍ... مِنْ أَجْلِ أَنْ يَصِلُوا مِنْ خِلَالِهَا إِلَى شُهُودِ الْوَحْدَانِيَّةِ؛ فَهِيَ الْعِلَّةُ وَالْغَايَةُ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا سِيقَتْ، وَتَأَمَّلْ حُضُورَ التَّعْلِيلِ وَبُرُوزَهُ فِي فَوَاصِلِ الْآيَاتِ ﴿... **يُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمۡ تُوقِنُونَ**﴾ [الرعد: ٢]، ﴿... **إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ**﴾[الرعد: ٣]، ﴿... **إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ**﴾ [الرعد: ٤].

وَتَأْتِي الْآيَةُ – مَحِلُّ الشَّاهِدِ – فِي الْإِطَارِ نَفْسِهِ، وَعَلَى الطَّرِيقَةِ نَفْسِهَا؛ ﴿**هُوَ ٱلَّذِي يُرِيكُمُ**...﴾؛ فَهُوَ ﷻ يُرِيكُمْ شَيْئًا وَاحِدًا لِإِرَادَةِ مَا يَحْصُلُ لَكُمْ مِنْهُ خَوْفًا.. وَطَمَعًا.. فِي آنٍ وَاحِدٍ؛ إِنَّهَا لَدَلَائِلُ دَالَّةٌ عَلَى قُدْرَتِهِ وَوَحْدَانِيَّتِهِ؛ فَهِيَ تُشْبِهُ النِّعَمَ وَالْإِحْسَانَ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَتُشْبِهُ الْعَذَابَ وَالْقَهْرَ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ؛ إِنَّ آيَةً وَاحِدَةً عَلَامَةُ إِنْذَارٍ وَتَبْشِيرٍ مَعًا؛ فَهُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ؛ وَلِهَذَا جَاءَ بَعْدَهَا: ﴿**لَهُۥ دَعۡوَةُ ٱلۡحَقِّۖ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسۡتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيۡءٍ**...﴾.(١)

جَلِيٌّ أَنَّ دَلَالَةَ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ جَارِيَةٌ مَعَ نَسَقِ الْحَدِيثِ فِي سِيَاقِ الشَّاهِدِ؛ مُتَسَاوِقَةٌ مَعَ مَقْصُودِ آيِ الذِّكْرِ الْحَكِيمِ؛ وَمِنْ ثَمَّ فَهِيَ الْأَقْرَبُ لِطَبِيعَةِ السِّيَاقِ، وَمَقْصُودِ الْقَوْلِ؛ فَهِيَ الْأَعْلَى رُتْبَةً بَلَاغِيَّةً.

<u>ثُمَّ إِنَّ الْمُتَأَمِّلَ النَّظْمَ الْقُرْآنِيَّ يَجِدُ أَنَّ اللَّفْظَتَيْنِ ﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ وَرَدَتَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ:</u>

– فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًاۚ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ**﴾[الأعراف: ٥٦].

– وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَيُحۡيِۦ بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ**﴾[الروم: ٢٤].

– وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمۡ عَنِ ٱلۡمَضَاجِعِ يَدۡعُونَ رَبَّهُمۡ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ**﴾[السجدة: ١٦].

---

(١) ينظر: التفسير الكبير ٢١/١٩، الظلال ٢٠٥٠/٤، التفسير القرآني للقرآن ٧/ ٧٧.

وَلَا يَبْعُدُ التَّوْجِيهُ فِي مَوْضِعَي [الْأَعْرَاف: ٥٦]، وَ [الرُّوم: ٢٤] عَنْ مَوْضِعِ الشَّاهِدِ؛ بِدَلَالَةِ الْفَاصِلَةِ، وَالسِّيَاقِ فِيهِمَا[١]؛ لَكِنْ أَحْسَبُ أَنَّ جِهَةَ الْمَعْنَى تَخْتَلِفُ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ **تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا**...﴾ فَالْأَوْلَى أَنْ تَكُونَ لِبَيَانِ الْهَيْئَةِ؛ فَهُجْرَانُ الْمَضْجَعِ قَدْ يَكُونُ لِلْعِبَادَةِ، وَقَدْ يَكُونُ لِغَيْرِ الْعِبَادَةِ؛ فَبَيَّنَتِ الْآيَةُ حَالَ هَؤُلَاءِ وَهَيْئَتَهُمْ، وَأَنَّهُمْ يَقْضُونَ لَيْلَهُمْ فِي هَذِهِ الْحَالِ؛ دَاعِينَ، خَائِفِينَ، طَامِعِينَ؛ "وَهَذَا تَعْرِيضٌ بِالْمُشْرِكِينَ؛ إِذْ يُمْضُونَ لَيْلَهُمْ بِالنَّوْمِ لَا يَصْرِفُهُ عَنْهُمْ تَفَكُّرٌ؛ بَلْ يَسْقُطُونَ كَمَا تَسْقُطُ الْأَنْعَامُ. وَقَدْ صَرَّحَ بِهَذَا الْمَعْنَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ بِقَوْلِهِ يَصِفُ النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ سَيِّدُ أَصْحَابِ هَذَا الشَّأْنِ:

يَبِيتُ يُجَافِي جَنْبَهُ عَنْ فِرَاشِهِ

إِذَا اسْتُثْقِلَتْ بِالْمُشْرِكِينَ الْمَضَاجِعُ"[٢]

وَالسِّيَاقُ شَاهِدٌ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الطَّاهِرُ؛ فَقَبْلَ الْآيَةِ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿**فَذُوقُوا۟ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ إِنَّا نَسِينَٰكُمْ ۖ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾[السجدة:١٤]،وَبَعْدَهَا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ:﴿ **أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ**﴾[السجدة:١٨].

وَمَعْنَى (**الْمَصْدَرِيَّةِ**) غَيْرُ بَعِيدٍ عَلَى الْمَقَامِ، وَمَا يَتَطَلَّبُهُ مِنَ الْإِلْحَاحِ وَالتَّضَرُّعِ فِي الدُّعَاءِ وَالِابْتِهَالِ! لَكِنْ مُعْطَى (**الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ**) وَإِنِ احْتَمَلَهُ التَّرْكِيبُ لَكِنَّهُ – فِي الْوَقْتِ ذَاتِهِ – لَا يُوفِّي الْمَقَامَ حَقَّهُ، وَلَا يَفِي بِشَأْوِ السِّيَاقِ؛ إِذْ إِنَّهُ حَدِيثٌ عَنْ فِئَةٍ لَهَا خُصُوصِيَّتُهَا؛ إِنَّهَا مَا تَرَكَتْ مَضْجَعَهَا.. إِنَّمَا جَافَتْهُ! فَكَأَنَّهُمْ "عَلَيْهِ كَالْمَلْسُوعِينَ، لَا يَقْدِرُونَ عَلَى الِاسْتِقْرَارِ عَلَيْهِ"![٣]، ثُمَّ الْمُضَارِعُ لِإِفَادَةِ تَكَرُّرِ ذَلِكَ، وَتَجَدُّدِهِ مِنْهُمْ فِي أَجْزَاءٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ الْمُعَدَّةِ لِلِاضْطِجَاعِ... فَالْقَوْلُ بِبَيَانِ الْهَيْئَةِ أَعْلَى فِي وَصْفِ شَأْنِهِمْ، وَأَرْفَعُ فِي بَيَانِ مَنْزِلَتِهِمْ؛ فَهَؤُلَاءِ لَهُمْ أَحْوَالٌ وَخُصُوصِيَّاتٌ مَعَ رَبِّهِمْ؛ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ خَائِفِينَ وَطَامِعِينَ!

أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْقُرْآنَ لَمَّا تَحَدَّثَ عَنْ عُمُومِ الْمُصَلِّينَ وَصَفَهُمْ أَنَّ ثَمَّةَ حَقًّا مَعْلُومًا فِي أَمْوَالِهِمْ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ؛ يَعْنِي حَقَّ الزَّكَاةِ؛ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ ۞ **إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾ إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٢٢﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَآئِمُونَ ﴿٢٣﴾ وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ** ﴾ [المعارج ١٩: ٢٥]، لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْحَدِيثُ مَعْقُودًا عَنِ الْمُحْسِنِينَ، الَّذِينَ يَهْجَعُونَ الْقَلِيلَ مِنَ اللَّيْلِ ذَكَرَ أَنَّ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقًّا، لَكِنَّهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ؛ فَالْحَدِيثُ عَنِ الصَّدَقَةِ ﴿ **إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٥﴾ ءَاخِذِينَ مَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ ﴿١٦﴾ كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿١٧﴾ وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿١٨﴾ وَفِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ** ﴾ [الذاريات ١٥: ١٩]؛ إِنَّ خُصُوصِيَّةَ الْحَدِيثِ اسْتَتْبَعَهَا خُصُوصِيَّةٌ فِي الْوَصْفِ!

نَعَمْ! إِنَّ الطَّمَعَ فِي الْجَنَّةِ، وَالْخَوْفَ مِنَ

---

(١) ينظر: التفسير الكبير ٢٨٤/١٤، ٩٣/٢٥، والظلال ١٢٩٨/٣، ٢٧٦٢/٥.

(٢) التحرير والتنوير ٢١/ ٢٢٩، ورواية الديوان: (**إِذَا اسْتُثْقِلَتْ بِالْكَافِرِينَ**). ديوان عبد الله بن رواحة ودراسة في سيرته وشعره، د. وليد القصاب، ص ١٦٢، ط: دار الضياء، الأردن – عمان، ط: الثالثة، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

(٣) نظم الدرر ١٥/ ٢٥٥.

النَّارِ؛ هُمَا الْغَايَةُ وَالْمَطْلُوبُ الَّذِي يَسْعَى إِلَيْهِ كُلُّ طَالِبٍ؛ لَسْتُ أَنْطَلِقُ فِي التَّوْجِيهِ مِنْ ذَلِكَ؛ إِنَّمَا مِن الِاعْتِصَامِ بِخُصُوصِيَّةِ السِّيَاقِ الَّذِي خَصَّهُمْ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ؛ مِمَّا يَسْتَدْعِي التَّرَقِّيَ فِي الِاتِّصَافِ بِمَا يُمَيِّزُهُمْ، وَيُعْلِي حَالَهُمْ؛ أَلَا تَرَى تَعْظِيمَ الْجَزَاءِ وَالْعَطَاءِ ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءً بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة: ١٧]؟

الشَّاهِدُ الْآخَرُ:

وَهُوَ بَيْتُ الْمُتَنَبِّي، وَقَدْ جَاءَ فِي قَوْلِهِ:[١]

أَبْلَى الْهَوَى أَسَفًا يومَ النَّوَى بَدَنِي
وَفَرَّقَ الْهَجْرُ بَيْنَ الْجَفنِ وَالْوَسَنِ
رُوحٌ تَرَدَّدُ فِي مِثْلِ الْخِـلَالِ
إِذَا أَطَـارَتِ الرِّيحُ عَنْهُ الثَوبَ لَم يَبِنِ
كَفَى بِجِسْمِي نُحولًا أَنَّنِي رَجُلٌ
لَوْلَا مُخَـاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِـي

وَابْنُ هِشَامٍ أَجَازَ فِي قَوْلِهِ: **(أَسَفًا)** الْأَوْجُهَ الثَّلَاثَةَ.. وَعَجِيبٌ حَقًّا مَا رَأَيْتُ!! المُغْنِي يُقِيمُ الْأَوْجُهَ الثَّلَاثَةَ، وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ مُمَاحَكَاتٍ، أَوْ خِلَافَاتٍ مَذْهَبِيَّةٍ نَحْوِيَّةٍ! لَكِنَّهُ عِنْدَ شُرَّاحِ الدِّيوَانِ لَمْ يُذْكَرْ سِوَى وَجْهٍ وَاحِدٍ، وَاكْتُفِيَ بِهِ فِي التَّوْجِيهِ؛ أَعْنِي النَّصْبَ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ!! قَالَ الْوَاحِدِيُّ: "وَانْتَصَبَ **(أَسَفًا)** عَلَى الْمَصْدَرِ، وَدَلَّ عَلَى فِعْلِهِ مَا تَقَدَّمَهُ؛ لِأَنَّ إِبْلَاءَ الْهَوَى بَدَنَهُ يَدُلُّ عَلَى أَسَفِهِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: أَسِفْتُ أَسَفًا."[٢]

قُلْتُ: وَهَذَا فَارِقُ النَّظَرِ إِلَى الْقَالَبِ التَّرْكِيبِيِّ، وَتَقْلِيبِهِ عَلَى مَا يَحْتَمِلُهُ مِنْ أَوْجُهٍ إِعْرَابِيَّةٍ، وَبَيْنَ الِانْطِلَاقِ فِي التَّوْجِيهِ مِنْ طَبِيعَةِ مَا عَلَيْهِ سِيَاقُ القَوْلِ، وَمَا يَعْنِيهِ المُتَكَلِّمُ وَيَقْصِدُهُ!

لَا شَكَّ فِي أَنَّ الْأَعْلَى مَرْتَبَةً بَلَاغِيَّةً مَا قَالَ شُرَّاحُ الدِّيوَانِ؛ فَقَصْدِيَّةُ الدَّلَالَةِ فِي **(الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ)** هِيَ الْأَقْرَبُ رَحِمًا إِلَى سِيَاقِ الْأَبْيَاتِ؛ إِذْ إِنَّ قِوَامَ بِنَاءِ الْأَبْيَاتِ عَلَى أُسْلُوبِ الْمُبَالَغَةِ فِي تَصْوِيرِ أَثَرِ الْفِرَاقِ، وَمَا صَنَعَهُ الهَوَى مِنْ نُحُولِ جَسَدِهِ، وَالَّذِي "لَمْ يُبَالِغْ فِيهِ أَحَدٌ مَا بَالَغَ أَبُو الطَّيِّبِ بِهَذَا"![٣]

---

[١] ديوان أبي الطيب المتنبي وفي أثنائه شرح الإمام العلامة الواحدي ص٥، وانظر: شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ١٩٠/٧.

[٢] ديوان أبي الطيب المتنبي وفي أثناء متنه شرح الإمام العلامة الواحدي ص٥، وانظر: التبيان في شرح الديوان، [المنسوب لأبي البقاء العكبري]؛ ضبطه وصححه ووضع فهارسه: مصطفى السقا، إبراهيم الإبياري، عبدالحفيظ شلبي ١٨٥/٤، ط: دار المعرفة، بيروت – لبنان، د.ت، والصفوة في معاني شعر المتنبي وشرحه لتاج الدين الكندي، دراسة وتحقيق د. عبد الله بن صالح بن عبد الله الفلاح٢/١، ط: النادي الأدبي بالرياض، ١٤٣٠هـ، ط: الأولى ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م، وشرح ديوان المتنبي، وضعه: عبد الرحمن البرقوقي، ٤/ ٣١٧، ٣١٨ ط: دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط: ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

[٣] التبيان في شرح الديوان، [**المنسوب** لأبي البقاء العكبري] (ت: ٦١٦هـ) ١٨٦/٤. وقد نسب الدكتور/ **مصطفى جواد** (التبيان) إلى **أبي الحسن ابن عدلان الموصلي** (ت: ٦٦٦)، ونسبه صاحب بحث: **(التبيان لا للعكبري ولا لابن عدلان)** إلى **زكي الدين السعدي** (ت: ٦٣٩هـ). ينظر: بحث: (التبيان لا للعكبري ولا لابن عدلان) لعبد الرحمن بن إبراهيم بن عبد الرحمن الهليل؛ منشور في مجلة الدراسات اللغوية؛ مركز الملك فيصل

إِنَّ الهَوَى يَوْمَ الْفِرَاقِ أَبْلَى بَدَنَهُ، وَأَذْهَبَ قُوَّتَهُ وَلَحْمَهُ؛ حَتَّى صَارَ كَالْخِلَالِ - الْعُودُ لَا يُرَى - فِي النُّحُولِ وَالدِّقَّةِ وَالْهُزَالِ! حَيْثُ إِذَا أَطَارَتِ الرِّيحُ عَنهُ الثَّوْبَ لَمْ يَظْهَرْ ذَلِكَ البَدَنُ لِدِقَّتِهِ! بَل لَو لَمْ يَتَكَلَّمْ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ البَصَرُ؛ إِنَّمَا يُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ بِصَوْتِهِ!! أَيُّ مُعْطَيَاتِ الْأَوْجُهِ الثَّلَاثَةِ تَسْتَقِيمُ مَعَ هَذَا الْجَوِّ المَشْحُونِ بِالمُبَالَغَاتِ؛ الَّتِي اسْتَحْوَذَتْ عَلَيْهِ، وَأَتَتْهُ مِنْ نَوَاحٍ مُتَعَدِّدَةٍ؟ أَيُقَالُ: إِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ لَنَا هَيْئَتَهُ يَوْمَ الْفِرَاقِ، أَوِ الْعِلَّةَ الْمَوْجُودَةَ فِيهِ يَوْمَ الفِرَاقِ؟![1]

إِنَّهُ لَيْسَ سِوَى رَفْعِ إِزَالَةِ المَجَازِ، وَتَوْكِيدِ مَعْنَى الْحُزْنِ الَّذِي أَلَمَّ بِهِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ كَأَيِّ حُزْنٍ قَدْ يَزُولُ عَنْهُ، أَوْ يَنْتَهِي أَمْرُهُ؛ إِنَّمَا هُوَ حُزْنٌ شَدِيدٌ مُتَلَبِّدٌ بِهِ لَا يُفَارِقُهُ!

وَلَعَلَّ هَذَا مَا دَعَاهُ لِلْقَوْلِ: (أَبْلَى الْهَوَى **أَسَفًا**)، وَلَمْ يَقُلْ: (أَبْلَى الْهَوَى **حُزْنًا.. أَوْ غَضَبًا**)، فَـ(الْأَسَفُ) أَشَدُّ الْحُزْنِ[2]، وقَالَ الرَّاغِبُ: "**الْأَسَفُ: الْحُزْنُ وَالْغَضَبُ مَعًا**"[3]؛ فَآثَرَ مِنَ اللَّفْظِ مَا يَحْمِلُ دَلَالَةَ الْمَعْنَيَيْنِ! وَعَبَّرَ عَنْهُ بِالمَصْدَرِ تَثْبِيتًا لَهُ، وَتَأْكِيدًا! ثُمَّ إِنَّهُ قَالَ: (**أَبْلَى الْهَوَى أَسَفًا يَومَ النَّوَى بَدَنِي**)، وَلَمْ يَقُلْ: (أَبْلَى الْهَوَى يَومَ النَّوَى بَدَنِي **أَسَفًا**)، فَقَدَّمَ (**أَسَفًا**)، وَفَصَلَ بِهِ بَيْنَ العَامِلِ (**أَبْلَى**)، وَمَعْمُولِهِ (**يَومَ النَّوَى**) تَقْوِيَةً لَهُ وَاهْتِمَامًا.. إِنَّهُ عَلَى قَدْرِ مَا كَانَ يُحِسُّهُ فِي الْهَوَى مِنْ عُذُوبَةِ الْوِصَالِ عَلَى قَدْرِ مَا يُلَاقِيهِ يَوْمَ الْفِرَاقِ مِنْ سُمِّ الهِجْرَانِ!!

٤- ما يحتمل المفعول به، والمفعول معه:

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: "مَا يَحْتَمِلُ الْمَفْعُولَ بِهِ وَالْمَفْعُولَ مَعَهُ؛ نَحْوُ: (أَكْرَمْتُكَ وَزَيْدًا) يَجُوزُ كَوْنُهُ عَطْفًا عَلَى الْمَفْعُولِ، وَكَوْنُهُ مَفْعُولًا مَعَهُ، وَنَحْوُ: (أَكْرَمْتُكَ وَهَذَا) يَحْتَمِلُهُمَا، وَكَوْنُهُ مَعْطُوفًا عَلَى الْفَاعِلِ؛ لِحُصُولِ الْفَصْلِ بِالْمَفْعُولِ ... وَرَوَوْا بِالْأَوْجُهِ الثَّلَاثَةِ قَوْلَهُ:

فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ"[4]

لَمْ يَذْكُرِ ابْنُ هِشَامٍ - رَحِمَهُ اللهُ - فِي هَذَا الْمَحْمَلِ سِوَى هَذَا الشَّاهِدِ، وَقَدْ نَسَبَهُ الْقَالِيُّ فِي (ذَيْلِ الْأَمَالِي وَالنَّوَادِرِ) إِلَى جَرِيرٍ[5]، وَلَيْسَ فِي دِيوَانِهِ، ثُمَّ هُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ

للبحوث والدراسات الإسلامية المجلد الثالث، العدد الثاني، ربيع الآخر - جمادى الآخرة١٤٢٢هـ (يوليو - سبتمبر٢٠٠١م).

[1] قال الصبان: "**المفعول له على ضربين:** ما يتقدم وجوده على مضمون عامله؛ نحو: (**قعدت جبنا**)، فيكون من أفعال القلوب. وما يتقدم على الفعل تصوّرا؛ أي يكون غرضا، ولا يلزم كونه فعل القلب؛ نحو: (**ضربته تقويما**)" حاشية الصبان ١/ ١٧٧. فالشاهد على وجه (المفعول له) من الضرب الأول.

[2] تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب٢/٥٢٤.

[3] المفردات في غريب القرآن، ص ٧٥، وانظر: المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، د. محمد حسن جبل ٢/١٠٢١.

[4] المغني، بتصرف وحذف، ٢/٥٦٢، ٥٦٣.

[5] ص١٤٠، ط: دار الكتب المصرية - القاهرة، ط: الثانية، ط: ١٣٤٤هـ ١٩٢٦م.

مَصَادِرَ[1]؛ فَهُوَ شَاهِدٌ مَجْهُولٌ قَائِلُهُ، غَيْرُ مَعْلُومٍ سِيَاقُهُ!

وَالْأَعَارِيبُ الثَّلَاثَةُ[2] تَعَاقَبَتْ عَلَى لَفْظَةِ **(الضَّحَّاكِ)**، ثُمَّ إِنَّهُ قَدِ اخْتُلِفَ فِي الْمُرَادِ بِهَا؛ هَلْ هِيَ اسْمُ رَجُلٍ، أَمِ اسْمُ سَيْفٍ؟ وَابْنُ هِشَامٍ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِتَرْجِيحِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ. وَالسُّيُوطِيُّ رَجَّحَ وَجْهَ الرَّفْعِ، وَكَوْنَهُ اسْمَ سَيْفٍ؛ يَقُولُ: "وَكِلَاهُمَا – يَعْنِي وَجْهَي النَّصْبِ وَالْجَرِّ – مُخَالِفٌ لِلْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ الْإِخْبَارُ بِأَنَّ الضَّحَّاكَ نَفْسَهُ هُوَ السَّيْفُ الْكَافِي، لَا الْإِخْبَارُ بِأَنَّ الْمُخَاطَبَ يَكْفِيهِ وَيَكْفِي الضَّحَّاكَ سَيْفٌ."[3]

وَلَا أَدْرِي عَلَى أَيِّ شَيْءٍ كَانَ مُعْتَمَدُ السُّيُوطِيِّ فِي تَرْجِيحِهِ! وَلَا يُمْكِنُ لِلْمَرْتَبَةِ الْبَلَاغِيَّةِ الْبَوْحُ بِأَحَدِ هَذِهِ الْأَوْجُهِ فِي ظِلِّ غِيَابِ سِيَاقِ الْبَيْتِ؛ فَمِنْ خِلَالِهِ يُمْكِنُ تَوْظِيفُ مُعْطَى الْأَوْجُهِ الْإِعْرَابِيَّةِ، وَتَرْجِيحُ مَا يَتَنَاغَى مِنْهَا مَعَ خَصَائِصِ النَّظْمِ، وَقَصْدِيَّةِ الْحَدِيثِ!

---

(1) ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أُمَّاتِ الكتب النحوية ٣١٨/١، المعجم المفصل في شواهد العربية ٢٧٥/٢.

(2) النصب على وجهين؛ أن يكون مفعولا معه، أو مفعولا به. وجره على وجهين، العطف على الضمير المجرور، وتقدير مضاف. والرفع بالعطف على الاسم المرفوع بتقدير مضاف؛ أي: وحسب الضحاك. حاشية الدسوقي ٢٥٧/٢.

(3) شرح شواهد المغني ٩٠٠/٢.

الْخَاتِمَةُ

حَمْدًا للهِ – تَعَالَى – وَصَلَاةً وَسَلَامًا عَلَى سَيِّدِنَا رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَمَنْ وَالَاهُ...، وَبَعْدُ:

فَهَذِهِ أَبْرَزُ النَّتَائِجِ الَّتِي خَلَصَ إِلَيْهَا الْبَحْثُ:

أَوَّلًا: ظَاهِرَةُ الِاتِّسَاعِ فِي اللُّغَةِ عَنْ طَرِيقِ تَعْدَادِ أَكْثَرَ مِنْ وَجْهٍ إِعْرَابِيٍّ فِي التَّرْكِيبِ الْوَاحِدِ، أَوِ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ = تَدُلُّ عَلَى غَزَارَةِ اللُّغَةِ وَمُرُونَتِهَا، وَهَذَا مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ، لَكِنَّهُ – فِي الْوَقْتِ ذَاتِهِ – **يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَوْجُهُ نَاظِرَةً إِلَى سِيَاقِ الْوُرُودِ، وَقَصْدِيَّةِ الْخِطَابِ؛ وَلَيْسَ بِمُجَرَّدِ الِاحْتِمَالِ النَّحْوِيِّ الْإِعْرَابِيِّ!**

ثَانِيًا: أَوْرَدَ ابْنُ هِشَامٍ شَوَاهِدَ لِتَرَاكِيبَ يَجْهَرُ ظَاهِرُهَا بِأَكْثَرَ مِنْ وَجْهٍ إِعْرَابِيٍّ، لَكِنَّهُ **عِنْدَ عَرْضِهَا عَلَى أُصُولِ رِجَالَاتِ الْبَيَانِ وَمَقَايِيسِهِمْ أَلْفَيْنَاهَا تَتَوَارَى، وَلَا يَتَقَدَّمُ مِنْهَا سِوَى الْأَلْصَقِ بِالسِّيَاقِ، وَغَرَضِ الْحَدِيثِ!**

ثَالِثًا: الْمَرْتَبَةُ الْبَلَاغِيَّةُ لِأَوْجُهِ الْإِعْرَابِ الْمُتَعَاقِبَةِ عَلَى الشَّاهِدِ تَتَحَقَّقُ مِنْ خِلَالِ الْبَصَرِ النَّافِذِ إِلَى **خَصَائِصِ الْمُعْطَى الْبَيَانِيِّ لِكُلِّ وَجْهٍ، وَاسْتِبْصَارِ مَا يَتَوَاءَمُ مِنْهَا مَعَ سِيَاقِ الْوُرُودِ.**

رَابِعًا: لِابْنِ هِشَامٍ، وَالنَّحْوِيِّينَ أُصُولٌ وَمَقَايِيسُ يَرْتَكِنُونَ عَلَيْهَا فِي التَّرْجِيحِ، وَلِرِجَالَاتِ الْبَيَانِ كَذَلِكَ أُصُولُهُمْ وَمُعْتَمَدُهُمْ.. **يَنْمَازُ تَرْجِيحُ الْبَلَاغِيِّينَ بِالْخُصُوصِيَّةِ الْعَالِيَةِ لِلشَّاهِدِ؛** إِذْ إِنَّهَا لَيْسَتْ أُصُولًا مُطَّرِدَةً عَلَى كُلِّ حَالَةٍ أَوْ تَرْكِيبٍ؛ فَهِيَ تَتَعَامَلُ مَعَ الشَّاهِدِ فِي سِيَاقِهِ الْخَاصِّ بِهِ.

خَامِسًا: النُّحَاةُ يُمْكِنُ لَهُمْ أَنْ يَسْتَظْهِرُوا وَجْهًا إِعْرَابِيًّا فِي الشَّاهِدِ عَلَى غَيْرِهِ؛ وَهُوَ مَجْهُولُ الْقَائِلِ، غَيْرُ مَعْلُومِ السِّيَاقِ! إِذْ إِنَّ تَرْجِيحَهُمْ سَارٍ وَفْقَ طَبِيعَةِ الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ؛ الَّذِي مَبْنَاهُ الِاحْتِرَازُ عَنِ الْخَطَأِ فِي التَّرْكِيبِ.

وَالْأَمْرُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فِي عِلْمِ دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ! **فَلَا يُمْكِنُ الْبَوْحُ بِالْمَرْتَبَةِ الْبَلَاغِيَّةِ فِي غِيَابِ سِيَاقِ الشَّاهِدِ؛** وَذَلِكَ وَفْقَ طَبِيعَةِ مُعَالَجَتِهِ؛ الَّتِي تُعْنَى بِالِاحْتِرَازِ عَنِ الْخَطَأِ فِي عَدَمِ مُوَافَقَةِ الْكَلَامِ لِمُقْتَضَى الْحَالِ.

سَادِسًا: مَا أَوْرَدَهُ ابْنُ هِشَامٍ مِنْ مَحَامِلَ إِعْرَابِيَّةٍ فِي التَّرْكِيبِ كَانَتْ عَلَى نَوْعَيْنِ:

الْأَوَّلُ: تَلْتَقِي فِيهِ الْأَوْجُهُ الْإِعْرَابِيَّةُ، وَتَتَدَاخَلُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الدَّلَالَاتِ وَالْإِيحَاءَاتِ، وَتَكُونُ الْمَرْتَبَةُ الْبَلَاغِيَّةُ مِنْ خِلَالِ **تَبَصُّرِ الْفَوَارِقِ الدَّقِيقَةِ بَيْنَهَا؛ مَعَ مُرَاعَاةِ السِّيَاقِ.**

الْآخَرُ: تَتَغَايَرُ فِيهِ الْأَوْجُهُ الْإِعْرَابِيَّةُ فِي مُعْطَيَاتِهَا، وَتَكُونُ الْمَرْتَبَةُ الْبَلَاغِيَّةُ حِينَئِذٍ مِنْ خِلَالِ السِّيَاقِ، وَمَا يَلْتَفُّ حَوْلَهُ مِنْ قَرَائِنَ.

سَابِعًا: مُعْطَيَاتُ الْأَوْجُهِ الْإِعْرَابِيَّةِ الْمُتَعَاقِبَةِ عَلَى الشَّاهِدِ قَدْ يَلْتَقِي بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ فِي الدَّلَالَةِ، وَيَكُونُ مَسَارُهَا وَاتِّجَاهُهَا وَاحِدًا. وَيَكْمُنُ وَجْهُ الْمُغَايَرَةِ بَيْنَهَا فِي **وَثَاقَةِ وَقُوَّةِ إِنْتَاجِيَّةِ الْمَعْنَى فِي أَحَدِهَا عَنِ الْآخَرِ؛ حَيْثُ تَهْبِطُ نَبْرَةُ الْمَعْنَى فِي أَحَدِهَا، وَتَهْبِطُ فِي الْآخَرِ،** وَلِلسِّيَاقِ سُلْطَانُهُ فِي تَخَيُّرِ الْأَلْيَطِ بِالْمَعْنَى، وَمَا يَتَنَاسَقُ مَعَهُ.

ثَامِنًا: النُّكْتَةُ الْبَلَاغِيَّةُ قَدْ يَتَزَاحَمُ، أَوْ يَدُلُّ عَلَيْهَا أَكْثَرُ مِنْ أَدَاةٍ، أَوْ طَرِيقٍ فِي الْأُسْلُوبِ، وَيَبْقَى لِلسِّيَاقِ سُلْطَانُهُ فِي تَخَيُّرِ الْأَوْفَقِ لِطَبِيعَتِهِ مِنْهَا، وَالْأَنْسَبِ لِخُصُوصِيَّاتِهِ.

تَاسِعًا: تَرْجِيحَاتُ الْمُفَسِّرِينَ – خَاصَّةً التَّفْسِيرَ بِالْمَأْثُورِ – مِنْ حَيْثُ الشَّاهِدُ الْقُرْآنِيُّ، **وَتَرْجِيحَاتُ شُرَّاحِ الدِّيوَانِ؛** مِنْ حَيْثُ الشَّاهِدُ الشِّعْرِيُّ = هِيَ الْأَقْرَبُ لِرُوحِ الْمَعْنَى، وَوَجْهِ الدَّلَالَةِ مِنْهَا عَنْ أَقْوَالِ وَتَرْجِيحَاتِ مَنْ يُعْنَى بِالصِّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ، وَيَكُونُ مُنْطَلَقُهُ مِنْ عِلَلِهَا، وَأَسْبَابِهَا.

عَاشِرًا: يَسْكُنُ الضَّمِيرَ الْمُنْفَصِلَ عِدَّةُ مُعْطَيَاتٍ؛ تَرَاهَا مُتَنَوِّعَةً وَمُتَبَايِنَةً.. يَنْبَنِي عَلَيْهَا تَغَايُرُ جِهَةِ الْمَعْنَى وَإِفَادَتِهِ؛ وَمِنْ ثَمَّ فَلَا يُمْكِنُ بِأَيِّ حَالٍ تَوْجِيهُ هَذِهِ الْمُعْطَيَاتِ لِلضَّمِيرِ مَا دَامَ يَحْتَمِلُهَا التَّرْكِيبُ؛ فَلَا بُدَّ مِنِ اسْتِبْصَارِ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَاصْطِفَاءِ مَا يَتَوَاءَمُ، أَوْ يُشَاكِلُهَا مِنْ أَنْوَاعِ الضَّمِيرِ.

حَادِي عَشَرَ: يُوَجِّهُ النُّحَاةُ الْمَرْفُوعَ بَعْدَ الْوَصْفِ الْمُعْتَمِدِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، أَوْ الِابْتِدَائِيَّةِ وَالْوَصْفُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ – مَا دَامَا مُفْرَدَيْنِ – وَكَذَلِكَ التَّوْجِيهُ فِيمَا بَعْدَ شِبْهِ الْجُمْلَةِ إِذَا كَانَ مُعْتَمَدًا.. وَهَذَا الصَّنِيعُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ نَاظِرًا لِخَصَائِصِ النَّظْمِ فِي الشَّاهِدِ؛ إِذْ إِنَّهُ يَنْبَنِي عَلَى التَّوْجِيهَيْنِ تَغَايُرُ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَتَبَايُنُ دَلَالَةِ الْجُمْلَةِ.

ثَانِي عَشَرَ: تُسْتَعْمَلُ (كَانَ) نَاقِصَةً وَتَامَّةً وَزَائِدَةً، وَلِكُلِّ وَجْهٍ مِنْهَا مَا يُمَيِّزُهُ عَنْ غَيْرِهِ. وَقَدْ يَحْتَمِلُ الْأُسْلُوبُ الْأَوْجُهَ الثَّلَاثَةَ، لَكِنَّهُ يَنْبَغِي فِي ذَلِكَ مُرَاعَاةُ خَصَائِصِ كُلِّ وَجْهٍ، وَمَا يَتَشَاكَلُ مِنْهَا مَعَ مُعْطَيَاتِ النَّظْمِ وَخَصَائِصِهِ؛ فَهُوَ الْأَوْلَى بِالْقَوْلِ بِهِ.

ثَالِثُ عَشَرَ: مِنْ أَظْهَرِ الْأَبْوَابِ عِنْدَ النُّحَاةِ تَوَسُّعًا فِي الْأَعَارِيبِ بَابُ الْمَنْصُوبَاتِ، وَقَدْ أَكْثَرَ ابْنُ هِشَامٍ – رَحِمَهُ اللهُ – فِي الِاسْتِشْهَادِ مِنْ هَذَا الْبَابِ.

وَالْمَنْصُوبَاتُ الَّتِي تَتَوَاتَرُ عَلَى الْأُسْلُوبِ إِعْرَابًا قَدْ تَكُونُ مُتَغَايِرَةً مُتَبَايِنَةً فِي وَجْهِ دَلَالَتِهَا، وَقَدْ تَكُونُ مُتَقَارِبَةً مُتَشَارِبَةً، وَإِنَّهُ لَيَنْبَغِي عَرْضُ مُعْطَيَاتِهَا عَلَى خَصَائِصِ أَسْرَارِ النَّظْمِ فِي التَّرْكِيبِ، وَاصْطِفَاءُ مَا يَتَنَاغَى مِنْهَا، فَالْأُسْلُوبُ وَإِنِ احْتَمَلَهَا – نَحْوِيًّا – لَكِنَّهَا سِيَاقِيًّا بَعِيدَةٌ عَنْ رُوحِهِ، غَرِيبَةٌ عَلَيْهِ!

وَخِتَامًا:

فَإِنَّهُ إِذَا تَرَامَتْ أَعَارِيبُ النُّحَاةِ عَلَى الشَّاهِدِ؛ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ مَحَطَّ رِحَالِ رِجَالَاتِ الْبَيَانِ؛ فِي الْغَوْصِ وَرَاءَ الْمَعَانِي، وَاكْتِنَاهِ مَا أُودِعَ فِيهَا مِنْ مَكْنُونِ الْأَسْرَارِ.. فَإِنَّهُ لَبَابٌ مُمْتَلِئٌ بِالْبَدِيعِ مِنَ الْمُلَحِ وَالنِّكَاتِ، وَالْفَوَارِقِ وَاللَّطَائِفِ!

وَصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ.

ثبت أهم المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم.

- أبحاث في النحو والدلالة، الجزء الأول، د. السيد خضر، ط: مكتبة الآداب، ط: الأولى، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
- أثر قصد المتكلم في تحول التركيب دراسة نحوية دلالية، د. عمرو خاطر وهدان، ط: حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الرسالة الخمسمائة، ١٤٣٩هـ ٢٠١٨م
- إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، ط: الثانية، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
- أسباب النزول للواحدي؛ تح: السيد أحمد صقر، ط: دار الكتاب الجديد، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط: الأولى، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م.
- الأصول: دراسة ابيستِمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، د. تمام حسان، ط: دار الثقافة، ط: الأولى، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- الإمام البقاعي ومنهاجه في تأويل بلاغة القرآن د. محمود توفيق محمد سعد، ط: الأولى ١٤٢٤هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، شرح وتعليق وتنقيح: د. محمد عبد المنعم خفاجي، ط: دار الجيل، بيروت، ط: الثالثة، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
- البحر المحيط لأبي حيان؛ تح: صدقي محمد جميل، ط: دار الفكر – بيروت، ط:١٤٢٠هـ.
- بدائع الفوائد؛ تح: علي بن محمد العمران، ط: دار عالم الفوائد، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي – جدة، د. ت.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي؛ تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: المكتبة العصرية – لبنان، صيدا.
- البلاغة بين عهدين في ظلال الذوق الأزلي وتحت سلطان العلم النظري، د. محمد نايل أحمد، ط: دار الفكر العربي، ١٩٩٤م.
- بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، ط: دار غريب، القاهرة، ط: ٢٠٠٣م.
- التبيان في شرح الديوان، المنسوب لأبي البقاء العكبري؛ ضبطه وصححه ووضع فهارسه: مصطفى السقا، إبراهيم الإبياري، عبدالحفيظ شلبي، ط: دار المعرفة، بيروت – لبنان، د.ت.
- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، للدماميني، دراسة وتحقيق: د. محمد عبد الله غندور، ط: عالم الكتب الحديث، إربد – عمان، ط: الأولى، ط: ١٤٣٢هـ ٢٠١١م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي؛ تح: د. حسن هنداوي، ط: دار القلم

– دمشق، دار كنوز إشبيليا، ط: الأولى.
– تفسير أبي السعود، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
– تفسير التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، ط: دار سحنون للنشر والتوزيع– تونس، ط: ١٩٩٧هـ
– تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري؛ تح: أحمد محمد شاكر، ط: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى،١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
– تفسير القرآن العظيم، لابن كثير؛ تح: سامي بن محمد سلامة، ط: دار طيبة، ط: الثانية، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
– التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) للرازي، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الثالثة، ط: ١٤٢٠هـ.
– تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري؛ حقق الرواية: محمد الصادق قمحاوي، ط: مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.
– الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، ط: دار المأمون للتراث، دمشق – بيروت، ط: الثانية، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
– حاشية الشمني على مغني ابن هشام، ط: محمد أفندي مصطفى؛ د. ت.
– حاشية الشهاب، المسماة (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي)، ط: دار صادر، بيروت.
– حاشية الشيخ الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام، طبعة دون.
– حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني؛ تح: طه عبد الرؤف سعد، ط: المكتبة التوفيقية، ١/ ٢٨١.
– حاشية الطيبي على الكشاف (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب) للإمام الطيبي، ط: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الإمارات العربية المتحدة، ط: الأولى١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.
– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي؛ تح: د. أحمد محمد الخراط، ط: دار القلم، دمشق.
– دراسات لأسلوب القرآن الكريم د. محمد عبد الخالق عضيمة، ط: دار الحديث، القاهرة، ط: ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
– دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني؛ تح: محمود محمد شاكر، ط: مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ط: الثالثة،١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
– ديوان أبي الطيب المتنبي وفي أثنائه شرح الإمام العلامة الواحدي؛ تح: الشيخ المعلم فريدريخ

ديتريصي، ط: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- ديوان الخنساء؛ اعتنى به، وشرحه: حمدو طماس، ط: دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط: الثانية، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- ديوان عبد الله بن رواحة ودراسة في سيرته وشعره، د. وليد القصاب، ط: دار الضياء، الأردن – عمان، ط: الثالثة، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي؛ تح: علي عبد الباري عطية، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
- سبل استنباط المعاني من القرآن والسنة دراسة منهجية تأويلية ناقدة، د. محمود توفيق محمد سعد، ط: مكتبة وهبة، ط: الأولى، ١٤٣٢هـ ٢٠١١م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي؛ تح: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، ط: دار المأمون، ط: الثانية، ١٤٠٧هـ ١٩٨٨م،
- شرح التسهيل، لابن مالك؛ تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط: هجر، ط: الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- شرح الرضي على الكافية؛ تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط: منشورات جامعة قازيونس، ط: الثانية، ١٩٩٦م.
- شرح الشواهد الشعرية في أُمَّاتِ الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شراب، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٧م،
- شرح المفصل للزمخشري، تأليف ابن يعيش الموصلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- شروح التلخيص، ط: دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
- الصفوة في معاني شعر المتنبي وشرحه لتاج الدين الكندي، دراسة وتحقيق د. عبدالله بن صالح بن عبدالله الفلاح، ط: النادي الأدبي بالرياض، ١٤٣٠هـ، ط: الأولى ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
- الكتاب لسيبويه؛ تحقيق وشرح/ عبد السلام محمد هارون، ط: مكتبة الخانجي بالقاهرة: ط: الأولى، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد؛ تح: شوقي ضيف، ط: دار المعارف، مصر، ط: الثانية، ١٤٠٠هـ.
- كتاب شرح شواهد التلخيص المسمى معاهد التنصيص، للعباسي، ط: المطبعة المصرية البهية، د.ت.
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني؛ تح: د. كاظم بحر المرجان، ط: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، الجمهورية العراقية، ط: ١٩٨٢م.

- كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، للعلوي، ط: الهيئة العامة لقصور الثقافة، د. ت، (مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية؛ بتصحيح الشيخ سيد بن علي المرصفي).
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، ط: الهيئة العامة للكتاب، ط: الثانية، ط: ١٩٧٩م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي؛ تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى١٤٢٢هـ.
- معجم القراءات، تأليف د. عبداللطيف الخطيب، ط: دار سعد الدين، دمشق، ط: الأولى١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤٧١هـ ١٩٩٦م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، وضعه: محمد فؤاد عبدالباقي، ط: دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- معاني الأبنية في العربية، د. فاضل صالح السامرائي، ط: دار عمار- الأردن، ط: الثانية، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط: دار الفكر- عمان، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري؛ حققه، وفصله، وضبط غرائبه: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط: محمد علي صبيح وأولاده، د.ت.
- مفتاح العلوم، للسكاكي، ضبطه، وكتب هوامشه، وعلق عليه: نعيم زرزو، ط: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط: الثانية، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث، د. إبراهيم محمد عبد الله الخولي، ط: دار البصائر – القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي؛ تح: مجموعة من المحققين بمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م.
- الموافقات في أصول الشريعة؛ لأبي إسحاق الشاطبي، شرحه، وخرج أحاديثه: فضيلة الشيخ/ عبد الله دراز، وضع تراجمه: الأستاذ/ محمد عبد الله دراز، خرج آياته، وفهرس موضوعاته: عبدالسلام عبدالشافي محمد، من إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.
- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي – الدلالي، د. محمد حماسة عبد اللطيف، ط: دار الشروق، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري؛ تح: علي محمد الضباع، ط: المطبعة التجارية الكبرى.

- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، للإمام البقاعي، ط: دار الكتاب الإسلامي- القاهرة، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، للرازي؛ تح: بكري شيخ أمين، ط: دار العلم للملايين، بيروت - لبنان ط: الأولى، ١٩٨٥م
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي؛ شرح وتحقيق: أ.د/ عبدالعال سالم مكرم، ط: عالم الكتب، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة:	٢٧٢
التمهيد: (النحو والبلاغة .. ضوابط وفوارق)	٢٧٥
(**المبحث الأول**): (**المراتب البلاغية لأوجه الإعراب في باب المبتدأ**)	٢٧٩
(المسألة الأولى): (الضمير المنفصل بين: الفصل، والابتداء، والتوكيد)	٢٧٩
(المسألة الثانية): (المرفوع بعد الوصف بين الابتدائية والفاعلية)	٢٨٣
(المسألة الثالثة): قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾.....	٢٩٥
(المسألة الرابعة): قوله تعالى:﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾	٢٩٧
(**المبحث الثاني**): (**المراتب البلاغية للشاهد النحوي في باب (كان) وما جرى مجراها**)	٣٠٠
توطئة	٣٠٠
مسألة: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾	٣٠٠
مسألة: قوله تعالى: ﴿ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ ..﴾	٣٠٢
مسألة: قوله تعالى: ﴿ ۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا ..﴾	٣٠٣
(**المبحث الثالث**): (**المراتب البلاغية لأوجه الإعراب في باب المنصوبات المتشابهة**)	٣٠٦
توطئة:	٣٠٦
١- **ما يحتمل المصدرية والمفعولية**	٣٠٨
٢- **ما يحتمل المصدرية، والظرفية، والحالية**	٣١١
٣- **ما يحتمل المصدرية، والحالية، والمفعول لأجله**	٣١٣
٤- **ما يحتمل المفعول به والمفعول معه**	٣١٧
الخاتمة	٣١٩
ثبت المصادر والمراجع	٣٢١
فهرس الموضوعات	٣٢٦